



السنة السابعة
العدد ١٠٥ . أبريل ٢٠٠٩



- انتخابات الرئاسة وفرص التغيير فى إيران
- حل مرحلي لمشاكل العلاقات المصرية - الإيرانية
- تأمل فى نتائج الانتخابات العراقية
- إيران وأمريكا: مواجهة بالمفاوضات
- الصفقة الأمريكية - الروسية على حساب إيران
- الناتو وأزمة الهوية

١٠٥



صورة الغلاف :

توافق خاتمى وموسوى يجدد الأمل فى إحداث التغيير من الداخل فى إيران.

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية - ت : ٢٥٧٨٦١٠٠ / ٢٥٧٨٦٢٠٠ / ٢٥٧٨٦٣٠٠ فاكس : ٢٥٧٨٦٠٢٣ / ٢٥٧٨٦٠٣٧



«مختارات إيرانية » دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط،وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا . ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية » ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينهما لمزيد من معرفة كل منهما للآخر.

ويسعد «مختارات إيرانية» تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة.

المحتويات

افتتاحية

انتخابات الرئاسة وفرص

كثيرون يتساءلون: متى سيحدث التغيير فى إيران؛ وهؤلاء ليسوا فقط من أعداء إيران بل إن كثيراً من الأصدقاء يسألون السؤال نفسه، والأهم أن الكثير من الإيرانيين أيضاً يردده، رغم ذلك تبقى مساحة الاختلاف هائلة بين كل هؤلاء عندما يتعلق الأمر بنوع التغيير المطلوب، أو ماهية هذا التغيير.

فإذا كان بعض الإيرانيين، وهؤلاء يصعب حصر عددهم، يتوافقون مع أعداء إيران أو أعداء النظام الحاكم فى إيران حول ضرورة زوال هذا النظام، أى أن التغيير الذى يريده هؤلاء الذين يعادون نظام الجمهورية الإسلامية ويريدون الخلاص منه باعتباره "نظاماً استثنائياً" أو نظاماً خارجاً عن قواعد نظم الحكم فى العالم بسبب اعتماده الدين أساساً للحكم، حسب رأيهم، يجب أن يكون جذرياً، بسقوط النظام نفسه، فإن معظم الطامحين للتغيير داخل إيران يريدون تغييراً يعالج السلبيات وينهض بالإيجابيات، أى يريدون التغيير نحو الأفضل، وهذا الأفضل يمكن الانقسام حوله بنفس درجة انقسام ألوان الطيف بكل ما يعنيه ذلك من تعدد غير محدود فى الرؤى والاجتهادات.

هذا الانقسام حول التغيير المأمول فى إيران يتفاقم أكثر عندما يمتد التساؤل إلى البحث فى كيفية حدوث هذا التغيير، وهل سيفرض من الخارج أم سيأتى من الداخل.

انتظار مجيء التغيير من الخارج أصبح أقرب إلى انتظار الوهم أكثر من انتظار الحقيقة بعد خبرة حرب السنوات الثمانى بين العراق وإيران (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، وبعد تراجع الاندفاع الأمريكى نحو فكرة شن الحرب على إيران لتدمير منشآتها النووية أو لإسقاط النظام رغم كل الضغوط الإسرائيلية. لذلك فإن تجدد التهديدات الإسرائيلية بشن حرب على إيران على لسان حكومة بنيامين نتنياهو لن يغير كثيراً من الواقع الذى يؤكد، يوماً بعد يوم، أن الحرب على إيران لن تكون هى الطريق الأمثل لتحقيق التغيير، ومن ثم فإن دور الخارج سيبقى محصوراً فى الضغوط السياسية والاقتصادية وربما التهديدات العسكرية، أى الردع بالقوة العسكرية والضغوط السياسية والاقتصادية، لكن التغيير الأهم سيبقى التغيير المفروض من الداخل الإيرانى، لأن محصلة ونتائج التهديدات الخارجية يبقى مشكوكاً فيها نظراً لأن التهديد الخارجى يؤدى فى معظم الأحيان إلى إحداث درجة أعلى من التماسك السياسى الداخلى، أى أنه يؤدى إلى نتائج عكسية غير ما هو متوقع من فرض التغيير وإحداثه.

التغيير من الداخل لا يرضى كثيراً من الأطراف الخارجية المتعجلة فى رؤية إيران تتغير على النحو الذى تريده لأنه، وفى أفضل حالاته، قد يغير من أجندة النظام ومن سياساته لكنه سيبقى على النظام نفسه. هذه الرؤية تعتبر محدودة الأفق وعاجزة عن الإلمام بأهمية ما يحدث من تغيير نتيجة التطوير الذى يحدث فى أداء النظام وتغيير توجهاته وفقاً لما يحدث من تغيير دورى عبر الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بل وحتى الانتخابات المحلية، يكفى مقارنة توجهات السياسة الخارجية الإيرانية على مدى ثمانى سنوات من حكم الرئيس محمد خاتمى (١٩٩٧ - ٢٠٠٥) بالسنوات الأربع التى مضت تحت رئاسة محمود أحمدى نجاد (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩)، رغم كل القيود التى فرضت على تجربة محمد خاتمى الإصلاحية ومسعاه لتحقيق تنمية سياسية عبر الديمقراطية الدينية التى كان يراهن عليها، كى نتأكد من أهمية ما يحدث فى إيران نتيجة تلك التغييرات.

والآن يبدو أن ما كان خطوطاً حمراء فى عهد خاتمى لم يعد كذلك الآن، لقد عانى خاتمى كثيراً من عجزه عن حسم مسألة "الحاكمية السياسية" أى لمن تكون المرجعية السياسية للشعب أم للولى الفقيه؟. خاتمى كان يريد أن يجعل الشعب هو صاحب الحاكمية أى صاحب الرأى النهائى وليس الولى الفقيه، وسعى إلى استصدار قوانين تدعم المؤسسات المنتخبة من الشعب فى مواجهة المؤسسات المعينة من الولى الفقيه، كما سعى لاستصدار قانون يزيد من سلطات رئيس الجمهورية كى يستطيع تنفيذ الدستور لكنه لم ينجح بسبب قوة موقف الولى الفقيه ورفضه لكل مشروعات قوانين محمد خاتمى الإصلاحية.

وقتها لم يستطع خاتمى أن يفعل شيئاً أكثر من البكاء، أما الآن فإن الأمور تغيرت كثيراً وما كان خطوطاً حمراء فى الماضى، أى منذ أربع سنوات فقط، أضحى ممكن التجاوز على نحو ما حدث من "منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية" عندما انتقدت ما اعتبرته انحيازاً من جانب السيد على خامنئى (الولى الفقيه) لإعادة ترشيح الرئيس محمود أحمدى نجاد لولاية رئاسية جديدة.

فقد أصدرت هذه المنظمة "الإصلاحية" القريبة من شخص الرئيس محمد خاتمى بياناً اتهمت فيه القيادة العليا، أى خامنئى، بالدفاع المضنى عن حكومة أحمدى نجاد "غير الجديرة" و"الفاشلة" فى جميع القطاعات لأن هذه القيادة تعتقد أن الحكومة الحالية مطيعة لها، وأنها أفضل بكثير من أى حكومة إصلاحية مشاكسة على غرار حكومة خاتمى السابقة.

الأكثر من ذلك أن البيان اتهم القيادة بتحويل "النظام الجمهورى الإسلامى" إلى نظام "خلافى أو سلطانى". وزادت صحيفة "أمروز" (اليوم) المحسوبة على قوى المعارضة الليبرالية على ذلك بتوجيه انتقادات حادة لصلاحيات المرشد الأعلى، حيث كتبت تحت عنوان "الأمر الربانى على لسان المرشد: انتخبوا الذى أختاره أنا"، وقالت: "كرر المرشد دعوته العلنية لاختيار أحمدى نجاد رئيساً للجمهورية لولاية ثانية قبل أكثر من ستة أشهر من موعد الانتخابات".

هذه التجاوزات علامة على ما شهدته إيران من تطورات فى ظل حكم أحمدى نجاد، فالأخطاء التى ارتكبت وما ترتب عليها حفزت قوى المعارضة الإصلاحية على التجرؤ على كل ما كان يعتبر خطوطاً حمراء، كما أنها فرضت على الإصلاحيين مراجعة حساباتهم للحيلولة دون

التغيير فى إيران

إعادة التجديد لأحمدى نجاد من خلال طرح مرشح قوى قادر على كسب معركة الانتخابات القادمة. هذا التغيير لم يقتصر على الإصلاحيين بل إنه امتد أيضاً إلى المحافظين من أصوليين تابعين لأحمدى نجاد وتقليديين تم تجاوزهم فى صراع النفوذ داخل التيار المحافظ.

صراعات المحافظين الآن لا تقل عن صراعات الإصلاحيين طيلة السنوات الماضية التى شهدت فشل الإصلاحيين المتتالى منذ انتخابات الرئاسة التى فاز فيها أحمدى نجاد على منافسه القوى على أكبر هاشمى رفسنجانى الذى انقسم الإصلاحيين حول دعمه ومساندته، وحتى انتخابات مجلس الشورى (البرلمان) التى حقق فيها المحافظون انتصارا كاسحا على الإصلاحيين، والمحافظون منقسمون الآن حول ترشيح أحمدى نجاد لدورة رئاسية جديدة، وعبرت هذه الخلافات عن نفسها فى جلسة جمعت أحمدى نجاد مع لجنة الشورى المركزية لجبهة "أتباع خط الإمام" والتى شهدت جدالا واسعا بين الرئيس والحضور وانتهت باضطراره إلى مغادرة الجلسة غاضباً بعد أن اتهمه بعض الحضور بعدم الثبات الإدارى وحصر التعيينات الوزارية والوظائف العليا بأصدقائه القدامى ممن رافقوه عندما كان محافظاً لأردبيل أو عمدة لطهران وأستاذاً فى جامعة شريف الصناعية. هذه الخلافات تفاقمت داخل مجلس الشورى ضد مشروع الحكومة للموازنة العامة عندما رفضها النواب المحافظون وأصروا على تعديلها، وزادوا على ذلك بتوجيه اتهامات للحكومة بنهب أموال صندوق الاحتياطى.

هذه الصراعات التى أخذت فى الظهور داخل تيار المحافظين أعادت طرح فكرة تسمية مرشح بديل لأحمدى نجاد يمثل المحافظين فى الانتخابات الرئاسية القادمة خاصة بعد تأكيد مير حسين موسوى رئيس الحكومة السابق عزمه على ترشيح نفسه، وانسحاب الرئيس خاتمى من المنافسة الانتخابية ودعمه ترشيح موسوى.

لقد نجحت خطة خاتمى فى جذب مير حسين موسوى المحسوب على تيار المحافظين ليكون مرشح الإصلاحيين ضد الرئيس أحمدى نجاد فى خطوة اعتبرها البعض لا تقل أهمية عن الفرز الذى حدث داخل تيار المحافظين بين تقليديين وأصوليين، حيث أن من سيؤيدون ترشيح مير حسين موسوى من الإصلاحيين سيحدثون نقلة موضوعية داخل التيار الإصلاحى قد تؤدى إلى ظهور تيار إصلاحى ثورى أو أصولى فى مواجهة تيار إصلاحى تقليدى أو ليبرالى.

هذا التيار الإصلاحى الجديد بلور خاتمى شعاراته الأساسية فى بيان إعلانه دعم ترشيح مير حسين موسوى من أجل تحقيق الهدف الأسمى للإصلاح ورفع المستوى المادى والمعنوى للوطن وتوفير العدالة الشاملة والحفاظ على حرمة وكرامة الإنسان والأخلاق خاصة بين القيادات. وهذه المعانى أعاد مير حسين موسوى صياغتها بلغته هو عندما دعا إلى الانسجام الكامل بين كل القوى القادرة فى البلاد لوضع سياسة اقتصادية جديدة يسميها هو بـ "الاقتصاد الأخلاقى" الذى يحقق الاستقلال الاقتصادى والمجتمع الأخلاقى.

شخصية مير حسين موسوى يصفها أحد المقربين منه ومن كل من السيد خامنئى والسيد خاتمى وهو السيد هادى خسرو شاهى الذى عمل لفترة ما سفيرا فى القاهرة بأنها – أى شخصية مير حسين موسوى - "على النقيض من ثوريى اليوم الذين كانوا محافظين فى الماضى وكانت لديهم تحفظات على معتقدات الثورة الإسلامية، ظل متمسكا بمبادئ وقيم الثورة، ومن ثم يمكن اعتبار ثوريته ثورية أصيلة، أما ادعاء الأخرين بالأصولية فما هو إلا تحرك سياسى بهدف الوصول إلى السلطة".

لم يكتف هادى خسرو شاهى بذلك بل إنه يصف الأصوليين من أتباع أحمدى نجاد بأنهم ليست لديهم القدرة على الإدارة على المستوى الداخلى ولا يتمتعون بالقدرة على إدارة الأزمات على الصعيد الخارجى، ونتيجة لهذا القصور "ذبحت مبادئ الثورة وأضحت أثراً بعد عين"، أما مير حسين موسوى فهو كما وصفه محمد رضا تاجيك "صاحب منظومة فكرية تتبلور فى تلك الجغرافية المشتركة بين الميول الأيديولوجية والتحررية، وبين الطموح والواقعية، وبين الشعبوية والنخبوية، وبين العقلانية والدينية، وبين التعددية والوحدوية، وبين التطور والثبات، وبين الإسلامية والإيرانية، وبين الإسلامية والجمهورية، وبين العموم والخصوص، وبين العولمة والإقليمية، وبين الفقر والثراء، وبين المعنوية والمادية، وبين العدل والرفاهية".

هذا التوصيف الذى يجعل من شخصية مير حسين موسوى شخصية شبه أسطورية قادرة على جمع المتناقضات وبلورة كل ما هو مرتجى من قيم وطموحات يجعل منه نموذجا للتغيير الذى تأمله إيران بإعادة تجديد القيم والمنظومات الفكرية مع امتلاك قدرة عالية على الإدارة والإنجاز وحرص شديد على المحاسبة والشفافية.

مرشح بهذا المستوى يمكن أن يجدد الأمل فى التغيير بمعنى التطوير من داخل النظام، لكنه سيبقى تغيراً محكوماً بآليات النظام نفسه، وقبل هذا سيبقى محكوما بفرص فوزه فى الانتخابات المقبلة فى ظل إصرار مهدى كروبى زعيم حزب "الثقة الوطنية" (اعتماد ملى) على الاستمرار فى ترشيح نفسه بكل ما يعنيه ذلك من فرص الانقسام فى صفوف الإصلاحيين، وفى ظل احتمال عودة المحافظين إلى الالتفاف حول مرشح واحد هو الرئيس أحمدى نجاد أو أى بديل آخر مثل محمد باقر قاليباف محافظ طهران أو على أكبر ولاياتى أهم مستشارى المرشد أو على لاريجانى رئيس مجلس الشورى، وعندها يمكن للتغيير أن يحدث ولكن بهوية أخرى غير إصلاحية.

د. محمد السعيد إدريس

دراسة

الأزمة المالية العالمية وفشل نموذج الرأسمالية الليبرالية الأمريكية الجديدة

د. مهرداد وهابي

اطلاعات سياسى اقتصادى (الأخبار السياسية والاقتصادية)، العدد ٢٥٢-٢٥٣، فبراير- مارس ٢٠٠٩

بداية نقول أن هذه الأزمة كانت فى البداية مالية، ثم أصبحت بعد ذلك بنكية، والآن فقد أخذت تدريجيا صورة ركود اقتصادى شامل، ولهذا السبب سنتناول فى هذه الدراسة المراحل الأولى لهذه الأزمة مثل أى أزمة مالية وبنكية، وذلك لأنه قلما يرجع إحد هذه الأزمة فقط إلى المخالفات والتجاوزات والاختلاسات وسوء إدارة المديرين الماليين وامتيازاتهم الاقتصادية الخاصة مثل الحصول على المكافآت الزائدة عن الحد أثناء إفلاس المؤسسات المالية، والذى يعرف بمصطلح "مظلة الهبوط الذهبية". وبالرغم أن الجميع يتحدث بشكل أو بآخر عن ضعف الرقابة الحكومية على الأسواق المالية إلا أنه قلما يدور الحديث حتى الآن عن الليبرالية الاقتصادية الجديدة أو النموذج الأمريكى الرأسمالى - باعتباره منبع الأزمة - والأزمة الحالية بأبعادها التاريخية فى اعتقادنا لا تقل أهمية عن انهيار سور برلين فى عام ١٩٨٩، ويمكن مقارنتها بذلك التحول العالمى التاريخى من ثلاثة جوانب على الأقل:

١- الأزمة المالية الحالية تستهدف الليبرالية الجديدة أو النظام الرأسمالى الأمريكى مثلما وضع انهيار سور برلين خط النهاية للاشتراكية السوفيتية.

٢- الأزمة المالية الحالية تبرز صورة انتهاء التفوق الأمريكى العالمى وتعجل بالتحرك نحو عالم متعدد الأقطاب.

٣- الأزمة المالية الحالية لها عواقب سياسية ملحوظة بشأن الوجود العسكرى الأمريكى على الصعيد الدولى، وتثير التساؤلات حول "النظام العالمى الجديد" الذى تتحدث عنه الولايات المتحدة.

وتركز هذه الدراسة على المحورين الأولين وهما ارتباط الأزمة المالية بالنظام الرأسمالى الليبرالى "أو الامريكى" الجديد، وانتهاء التفوق الامريكى العالمى، حيث إن هذه الدراسة لا تتسع لبحث المحور الثالث لأنه يحتاج إلى بحث منفصل، وسنذكر فى الجزء الأول من الدراسة الخصائص الأساسية للنظام الرأسمالى الليبرالى الجديد أو النموذج الامريكى الرأسمالى، وفى الجزء الثانى سنتناول الخطر النظامى والأزمات المالية باعتبارهما توأمين لهذا النظام المالى، ولمحة تاريخية عنها خلال التسعينيات، وفى الجزء الثالث سنبحث كيف اتضحت آثار الأزمة فى النموذج الأمريكى الرأسمالى فى بداية القرن الحادى والعشرين ثم زيادة الاعتمادات العقارية باعتبارها حلولا قصيرة المدى لتلك الأزمة "والأسهم المسمومة"، وفى الجزء الرابع سنتحدث عن سبل الخروج من الأزمة خاصة التدخل الحكومى.

أولاً : خصائص النظام الرأسمالى الليبرالى الأمريكى الجديد:

يمكن تمييز بداية الليبرالية الجديدة أو ظهور النموذج الرأسمالى الأمريكى بخطة مارجريت تاتشر المتعلقة بعمليات الخصخصة من عام ١٩٧٩، والريجانية فى بداية الثمانينيات،

ومن أهم المبادئ الريجانية إزالة القيود وإنهاء الرقابة الحكومية على الاقتصاد، وهذا الأمر كان يعني إعادة النظر في أساس خطة روزفلت (نيوديل)، والنظام الفوردي، والذي ألقى بظلاله على كافة النظم الاقتصادية الرأسمالية المتقدمة بعد الحرب العالمية الثالثة لمدة ثلاثة عقود.

وكلمة " الفوردية " التي أطلقها الشيوعي الإيطالي البارز انطونيو جرامشي قد استخدمت للتعبير عن أسلوب إدارة صناعة السيارات على يد هنري فورد، والفوردية من وجهة نظر الاقتصاد المحدود هي نفس النظام الإداري العلمي المعروف بمصطلح التايلورية والمصاحب للميكنة، بمعنى أن مبدأ تقسيم العمل التايلوري بين التصميم والتنفيذ وتقسيم وتوزيع مراحل العمل المعقدة إلى أجزاء بسيطة، وتسليم كل جزء إلى العمال غير المهرة سيبقى في مكانه، وعلاوة على ذلك ستستعمل أحزمة النقل الاتوماتيكية، ويعتبر الفيلم الكلاسيكي شارلي شابلن " العصر الحديث " صورة بارزة لهذا الاسلوب الجديد في إدارة المؤسسات الإنتاجية، والذي يقوم على أساس العمل المرحلي العمودي المتسلسل، وقد اهتم جرامشي ببعد الاقتصاد الضخم للفوردية، وكان شعار "خمسة دولارات للعمل في اليوم الواحد"، والذي رفعه هنري فورد في الوقت الذي كان أقل أجر للعامل غير الماهر هو ٥ , ٢ دولار في اليوم، كان يبشر بزيادة أجور عمال صناعة السيارات إلى ضعف المعدل السائد في سوق العمل، فكان فورد بمضاعفته للأجور يحث العمال على زيادة معدل الإنتاج ويربط بهذا الشكل طبقة العمال بنظام سيطرة المال وكان جرامشي يرى أن هذا الاسلوب الإقناعي أو إرضاء طبقة العمال من جانب طبقة أصحاب العمل والرأسماليين هو أحد عنصرين أساسين للوصول إلى الهيمنة (الرئاسة)، والتي يجب الوصول إليها ليس فقط بقوة ممارسة الحكم وأساليب السيطرة باستخدام القوة وإنما كذلك كسب تأييد طبقة العمال وتعاونها، فتثبيت العمال وإدخالهم في نظام التأمينات الاجتماعية، وكذلك زيادة الأجور بما يتناسب مع حجم الإنتاج ليجذب أغلب هؤلاء العمال نحو شراء أكبر قدر من السلع الاستهلاكية المعمرة مثل الأجهزة الكهربائية المنزلية والسيارات، وكذلك العقارات. ولم يكن تأسيس أحد النظم الائتمانية البنكية الفعالة على أساس سعر الفائدة الحقيقية صفر في المائة أو أقل (سعر الفائدة الحقيقية أمام تفاضل سعر الفائدة الاسمية أو المالية ومعدل التضخم)، لم يكن تيسر استثمار أصحاب العمل فحسب، بل إنه كان يزيد من حجم الاستهلاك الضخم ولذلك فإن الفوردية على صعيد الاقتصاد الضخم تؤخذ بمعنى الإنتاج والاستهلاك بالجملة ونمو الأسواق الداخلية (المحلية) للدول الرأسمالية المتقدمة. وكانت الفوردية تحتاج إلى التدخل الحكومي في الاقتصاد ودور البنوك الفعال في الوساطة بين طالبي المال (أصحاب الأعمال ومشترو المنازل أو السلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارة) وبعارضي المال (أصحاب الودائع البنكية) وقد كان لهذا النظام الرأسمالي القائم على الاستهلاك بالجملة في الأسواق الداخلية (المحلية) للدول الصناعية المتقدمة تداعيات واضحة أهمها معدل النمو المتوسط، وهو ٥ / ستة عشر دولة صناعية، وكذلك التقدم الثابت (ثلاثة عقود على الاقل) لكافة الدول الصناعية. ولا يخلو من الفائدة أن نذكر أنه قد تم التصديق على مبدأ القروض الرهينة في عصر "نيوديل" فرانكلين روزفلت، أيضاً تأسست في عام ١٩٨٣ مؤسسة فيدرالية بعنوان "جمعية واشنطن الوطنية للرهن العقاري"، والتي اختصر اسمها فيما بعد إلى "فني ماي" أي "الجمعية الوطنية الاتحادية للرهن العقاري"، وهذه المؤسسة التي كانت منذ البداية حكومية قد تم تخصيصها فقط في عام ١٩٦٨ في فترة رئاسة ليندون جونسون حتى ينفق عائد بيعها في حرب فيتنام، وبما أنه محظور أي احتكار في الاقتصاد طبقاً للقوانين التجارية الأمريكية، خاصة قانون شيرمان فإن هذه المؤسسة لم تكن تستطيع الاستمرار في تقديم القروض الرهينة بمفردها أو بصورة احتكارية، ولذلك فقد تأسست بعد عامين من خصخصتها أي في عام ١٩٧٠ مؤسسة ثابتة باسم "الشركة الاتحادية للرهن العقاري"، والتي تردد اسمها المختصر "فريدي ماك" على الألسنة في أزمة ٢٠٠٨، وقد دخلت أسهم هذه الشركة الخاصة البورصة في عام ١٩٨٩، وكان خطر سقوط هاتين المؤسستين العملاقتين في سبتمبر ٢٠٠٨ وحصولهما على مائتي مليار دولار مساعدة من وزارة الخزانة من نقاط تحول الأزمة المالية الجديدة في الولايات المتحدة، والتي انتهت مرة أخرى باستحواذ الحكومة على هاتين الشركتين.

وكانت الكفاءة الخاصة بطريقة الإنتاج الفوردية تتمثل في رفع معدل الإنتاج وزيادة الفائدة الصناعية، وبدون هذه القاعدة الإنتاجية لم يكن ميسراً أيضاً توزيع الدخول في إطار حكومة الرفاهية، وكانت الفائدة الصناعية في هذا النظام يتم الحصول عليها ليس بخفض الأجور وإنما عن طريق نمو الأسواق. وعلاوة على ذلك فقد كان مستوى الأجور يزيد بما يتناسب مع نمو معدل الإنتاج ويؤدي إلى نمو أسواق الاستهلاك، وبالتالي يساهم في توسيع نشاط المؤسسات الصناعية والتجارية.

وقد واجهت هذه الطريقة الإنتاجية أزمة شديدة منذ أواخر الستينيات، وبصفة خاصة منذ بداية الأزمة النفطية الكبرى في عام ١٩٧٣، تلك الأزمة التي سميت في الأدب الاقتصادي STAGFLATION أو الركود التضخمي. والجدير بالذكر أن ركود الإنتاج في الأزمات الرأسمالية

السابقة كان يؤدى فى الغالب إلى خفض الأسعار لأنه لم يكن هناك شراء للسلع، فظاهرة الركود لا تتفق فى حد ذاتها مع التضخم أو زيادة الأسعار، وبرغم ذلك فقد ظهر الركود متزامناً مع التضخم فى أزمة ١٩٧٤ الشاملة، وكان من أهم أسباب هذا الوضع التدخل الحكومى الواسع فى الاقتصاد، والزيادة الكبيرة فى القروض الحكومية، فقد دفع اقتصاديو المدرسة المونتارية (اقتصاد السوق) مثل ميلتون فريدمان إلى توجية انتقاد شديد للتدخل الحكومى فى الاقتصاد والحد من التضخم باعتبار أن هذا العمل من صميم اختصاص البنك المركزى - والذى يجب أن ينفذ بعيداً عن الحكومة - وعلى هذا الأساس ساد فى السبعينيات الاعتقاد بأن ميزانية التدخل الحكومى فى الاقتصاد يجب أن يدفعها القطاع الخاص إن آجلاً أو عاجلاً أكثر بكثير من الفوائد العابرة الناتجة عن هذا التدخل، وأصبحت العودة إلى السوق، باعتباره الحل العقلانى السليم الوحيد فى مجال تخصيص الموارد، مرة ثانية شعار جميع رجال الحكومة والمراكز صاحبة القرار، وعلى هذا النحو فقد كانت الليبرالية الجديدة هى إعادة بناء نفس مبدأ اعتماد الاستثمار على القوة المنظمة للسوق، وهو ما كان موضع قبول كافة رجال الحكومة والاقتصاد الكلاسيكيين الجدد قبل أزمة ١٩٢٩ الكبرى.

وقد كانت عمليات الخصخصة فى عهد التاتشرية، وإزالة القيود فى عهد الريجانية عودة إلى الفلسفة الاقتصادية فى فترة ما قبل ١٩٢٩، والتى كانت تؤدى إلى نموذج جديد من الرأسمالية، والذى ذكر بأسماء مختلفة مثل "الليبرالية الجديدة" و "نظام ما بعد الفوردية" و "النموذج الرأسمالى الأمريكى" و"نظام الادخار الوقفى" (انظر: آجليتا ١٩٩٨ أ ٢٠٠٠) و "نظام السوق الأمريكى الرأسمالى" (جيلبن ٢٠٠١). ومن بين هذه الأسماء حظى مصطلح "الليبرالية الجديدة" أو "النموذج الرأسمالى الأمريكى" بقبول واسع، ولذلك فقد استخدم فى بداية الجزء الأول وفى عنوان هذه الدراسة، ومع ذلك يجب أن نقبل بأن هذين المصطلحين لهما أيضاً عيوب ونواقص، فهما مثلاً شموليان للغاية ولا يؤكدان على الخصائص الأساسية لهذا النموذج الرأسمالى الادخارى الجديد. ويعتقد أن مصطلح "نظام الادخار الوقفى" أو "نظام الادخار المعتمد على سعر الأسهم" أدق وأكثر بعيداً من حيث توضيح الخصائص الأساسية لهذا النموذج الإدخارى، برغم أنه لم ينتشر بشكل كبير.

وقد راج هذا النموذج الإدخارى، خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية، وساهم فى الازدهار الاقتصادى فى تلك الدولة لمدة إثنى عشر عاماً على الأقل (١٩٨٩ - ٢٠٠١) منذ أواخر الثمانينيات وأدى إلى انخفاض معدل البطالة من ٦,٥ إلى أقل من ٤,٥ (حول إحصائية النمو الاقتصادى، انظر: مارتين نيل بيلى، ٢٠٠٢).

وبرغم كل هذا، يجب أن نقول إن الازدهار الاقتصادى الناتج عن هذا النموذج الإدخارى حتى فى فترة أوجه كان أضعف من النموذج الادخارى الفورى من نواحى مختلفة: أولاً أن متوسط النمو الاقتصادى فى هذا النموذج كان يقترب من ٣٪ والذى يعد رقماً صغيراً بالمقارنة مع نسبة ٥٪ للنمو الاقتصادى بعد الحرب العالمية الثالثة، ولذلك أطلق عليه الاقتصاديون فى الغالب "النمو اللين أو الضعيف"، ثانياً بعكس نمو ما بعد الحرب لم يظهر هذا النمو فى جميع الدول الرأسمالية المتقدمة فى وقت واحد، بل بدأ من الولايات المتحدة ثم وصل إلى أوروبا واليابان. وفيما يتعلق بطول المدة فقد استمر هذا الازدهار لثلاثة عقود ولكن ما هى أبرز خصائص هذا النموذج الإدخارى ؟

١) تعتبر عمليات الخصخصة الواسعة للمؤسسات الحكومية وإزالة القيود أو تقليل دور الحكومة فى الاقتصاد ودخول الشركات التى كانت قبل ذلك حكومية، فى سوق البورصة، تعتبر أول خصائص هذا النظام، الجديد ويؤدى إتساع دور سوق البورصة - والذى يعتمد على المواجهة المباشرة بين العرض والطلب - إلى تقلص دور البنوك، والتى تدخل هى أيضاً فى أسواق المال كأحد اللاعبين، وبهذا الشكل فإن تقسيم البنوك إلى بنوك استثمارية وتجارية يفقد قيمته ويؤدى تنوع الأموال فى أسواق المال إلى دفع البنوك التجارية لشراء وبيع الأوراق المالية وأسهم الشركات، وبهذه الطريقة تدخل ودائع أصحاب الأجور سوق البورصة عن طريق البنوك أيضاً. وبحدوث هذا التحول، تعرض قانون جلاس - ستيجال لاختبار صعب فى التسعينيات، وتم إلغاؤه فى آخر الأمر فى عام ١٩٩٩ فى عهد كلينتون على يد الكونجرس (انظر: وول ستريت جورنال. ٢ أكتوبر ٢٠٠٨، ص ١٣).

٢) أدى انتهاء " حكومة الرفاهية " وخصخصة صناديق التأمينات الاجتماعية ونمو الهيئات الاستثمارية مثل صناديق الإعانة المتبادلة وصناديق التقاعد وسائر الهيئات المالية الاستثمارية والتأمينية، أدى إلى دخول المدخرين من المتقاعدين والأرامل وأصحاب الأجور إلى أسواق المال، وبالتالى توسيع طبقة " أصحاب الأجور المساهمين" وانتشار ظاهرة "الرأسمالية الشعبية" أو تحول أصحاب الأجور بشكل جماعى إلى أصحاب أموال قام أنصار "الاشتراكية البورجوازية أو المحافظة" أيضاً والذين - كما يقول ماركس وإنجلز فى البيان الشيوعى - يطالبون بـ"البورجوازية اللابروليتارية" (ماركس وانجلز [١٨٤٨] ١٩٩٨، ص ٧٠-٧١) بنشر هذا النموذج الرأسمالى الجديد (على سبيل المثال انظر إلى آجليتا ١٩٩٨) حيث إن صاحب الأجر يتحول تدريجياً فى

تلك البروليتاريا إلى صاحب أسهم ويعيش من الدخل العائد من الملكية (الوقف)، ومصطلح "نظام الادخار الوقفى" هو صدى هذا التغير فى منبع الدخل الأصلى.

ويمكن تحديد أبعاد وأهمية هذه الظاهرة بشكل جيد إذا أخذنا بعين الاعتبار أنه منذ السبعينيات وحتى عام ٢٠٠٥ زادت نسبة الأمريكيين أصحاب الأسهم من ١٦٪ إلى أكثر من ٥٠٪ من عدد السكان أوكما قال روبرت رايش وزير العمل فى حكومة كلينتون فى كتابه " الرأسمالية المفرطة " (٢٠٠٧) فإن هذا التحول قد أدى إلى التغير السيكولوجى الاجتماعى الأمريكى: " تحول مدخرو الأمس إلى مستثمرى اليوم".

٣) قام النظام الرأسمالى الفوردى على أساس توسيع سوق الاستهلاك الداخلى أو المحلى فى الدول الرأسمالية الكبرى، فى حين أن النظام الرأسمالى الجديد قد قام على أساس عولمة أسواق المال، وهذا يعنى أن الاستثمار - خاصة فى ساحة أسواق المال - لا ينحصر فى الودائع الداخلية لأى دولة وإنما يرتبط بازدهار سوق البورصة فى أى مكان فى العالم (من الولايات المتحدة إلى جنوب شرق آسيا أو روسيا) وينتقل من دولة إلى أخرى، والترابط الوثيق بين أسواق المال على الصعيد العالمى يقلل الصعوبات والأزمات الناتجة عن نقص المال - خاصة العيوب الائتمانية - على الصعيد المحلى وفى المقابل ومثلما يساهم النظام الجديد فى سرعة دخول المال فإنه أثناء حدوث الخطر وبداية آثار سقوط أسعار الأوراق المالية يساعد على خروج الأموال بشكل سريع، ويتضمن أيضاً إمكانية حدوث الأخطار المتتابعة والانخفاض المفاجئ لمؤشرات الأسعار فى أسواق البورصة العالمية. وعمل "الهيئات الاستثمارية" مثل (صناديق المعاشات، والإعانة المتبادلة وغيرها) فى هذه الأسواق يشبه إلى حد ما سلوك قطيع الأغنام، فبظهور أول علامات التفاؤل بشأن احتمال زيادة أسعار الأوراق المالية فى أى مكان فى العالم يهجم هؤلاء المستثمرون ويعلون ذلك المكان حتى يرفعوا الفائدة الحاصلة من تداول الأوراق المالية إلى أعلى معدلاتها، وعلى العكس برؤية أول السحب السوداء فى سماء التداول وظهور علامات الخطر تسود السوق حالة من التشاؤم وتؤدى إلى خروج هؤلاء المستثمرين من أسواق المال.

٥) يعتمد النظام الرأسمالى الفوردى فى الغالب على القطاعات الصناعية - خاصة صناعة السيارات، وإنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة مثل الأجهزة المنزلية - وفى حين أن قاعدة النظام الرأسمالى الجديدة ترتبط فى الغالب بالقطاع الخدماتى الحضارى أو ما يسمى فى الحسابات الوطنية الأمريكية الفروع المرتبطة بالفاير (Fire) وتتضمن هذه الفروع القطاعات المالية والتأمين والتجارة المحدودة والشحن، وقد استفادت من هذا الازدهار الدوائر المرتبطة بثورة التكنولوجيا، أى الكمبيوتر والمحمول والانترنت والاتصال عبر المسافات البعيدة أيضاً. وبالرغم من أن البحث والحوار قد دار لفترات حول الدور الحقيقى للقطاعات التكنولوجية الجديدة فى ظهور الازدهار الاقتصادى الأمريكى الأخير فإن انتشار احصاءات وأرقام السنوات من عام ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠ ومقارنتها بالفترات من عام ١٩٤٨ إلى ١٩٧٣ ومن عام ١٩٧٣ إلى ١٩٩٥ (انظر : بيلى ٢٠٠٢، جداول أرقام ١ و ٢) لا يدع مجالا للشك فى الدور الكبير لزيادة الاستثمار أو الترشيد فى استخدام رأس المال فى مساعدة التكنولوجيا المتطورة، وإذا كان النظام الرأسمالى الفوردى يعتمد زيادة معدل الإنتاج وبالتالى الترشيد فى القوى العاملة فإن النظام الرأسمالى الجديد القائم على التكنولوجيا الخدماتية الحديثة يحاول الترشيد فى رأس المال، وبالتالى زيادة استثمار المال.

٦) فى النموذج الرأسمالى الفوردى كان توسيع الأسواق يقوم على أساس الاستهلاك بالجملة، وكانت زيادة الاستهلاك تنبع من هذه الحقيقة، وهى أن الأجور كانت تزيد بما يتناسب مع نمو معدل الإنتاج فى حين أن تقسيم الدخل بين الأجر والفائدة فى الثمانينيات قد تحول بشكل ملحوظ نحو الفائدة، ولم يزد معدل الأجور حتى مع زيادة معدل الإنتاج، وبرغم كل هذا لم ينخفض الاستهلاك بالجملة - خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية. كيف استطاعت الرأسمالية (الأمريكية) الليبرالية الجديدة، أن تحافظ على مستوى الاستهلاك فى نفس الوقت مع انخفاض الأجور وعدم وجود المدخرين؟

ومثل هذا السؤال يجب بحث إجابته فى التوسع اللا محدود للاعتمادات والقروض التى لم يكن لها أى ضمانات للسداد، وقد ساعدت على استمرار هذا الاستهلاك الضخم القائم على الاعتمادات عولمة النظام المالى، وذلك بتجميع مدخرات سائر بقاع العالم فى الولايات المتحدة فى نفس الوقت مع انخفاض معدل الأجور فى الدخل القومى.

وهكذا فإن الخصائص الخمس المذكورة تقوم بتعريف النظام الرأسمالى الجديد (أو القائم على أسعار الأسهم)، وبما أن هذه الخصائص الخمس قد انتشرت بصورة واحدة خاصة فى الولايات المتحدة الامريكية فإننا سنذكرها تباعاً باعتبارها النموذج الرأسمالى الأمريكى أو الليبرالى الجديد.

ثانيا: الخطر النظامى والأزمات المالية المصاحبة للنظام الرأسمالى الجديد:

تعتبر نقطة ضعف النظام الرأسمالى القائم على زيادة أسعار الأوراق المالية بقدر المستطاع هى الخطر النظامى، وبالتالى الأزمات المالية المتسلسلة، فما هو معنى " الخطر النظامى " ؟

مثال بسيط يوضح المعنى الخاص لهذا الخطر واختلافه مع الأخطار الأخرى إذا وقع لجارك فى أى مجتمع سكنى حادث

تصادم بالسيارة فإن هذا الحادث لن يؤدى إلى زيادة خطر تصادمك بالسيارة، فى حين لو عجز جارك عن سداد ديونه وكان هو أيضاً مثلك يمتلك وحدته السكنية فإن خطر عدم دفعه لنفقات المسكن الجارية ستؤدى بالتالى إلى زيادة خطر أن تدفع أنت نسبة أكبر أوفى هذه الحالة ستكون للخطر خاصية نظامية بعكس حالة تصادم السيارة، وفى تعريف علمى يطلق الخطر النظامى على إمكانية ظهور الأوضاع الاقتصادية التى على أساسها " بدلاً من أن تؤدى الردود العقلانية للاقتصاديين فى رد فعلهم تجاه الخطر الذى يشاهدونه إلى توزيع الخطر بشكل أفضل عن طريق تنويعه، تستدرج فى الغالب إلى الخوف وعدم الاستقرار "(آجليتا ١٩٩٥، ص ٧٢).

وفى النظام الرأسمالى الجديد أدى امتزاج وترابط الأسواق المالية إلى وجود بنية متحدة ومترابطة لدرجة أن خطر الإفلاس أو عدم الالتزام بالتعهدات المالية من جانب بعض اللاعبين فى ساحة المعاملات المالية كان يوقع البعض الآخر فى خطر الإفلاس المتسلسل أو عدم القدرة على الالتزام بالتعهدات المالية، وبهذه الطريقة تتعرض الأسواق المالية المعولمة بشدة للخسائر الناتجة عن الخطر النظامى، بمعنى آخر يمكن التعبير عن مثل هذه الدرجة من التبعية بأنها هى زيادة نسبة أهمية " الجوانب الخارجية أو العامة " للإجراءات الفردية. فعلى سبيل المثال، من الممكن أن يؤثر تدخين أى شخص على سلامة المحيطين به ويكون لذلك الأمر "جوانب سلبية خارجية أو عامة"، وعجز ذلك الشخص عن سداد دينه الشخصى يوجد هذا الخطر وهو أن دائنه الذى هو بدوره مدين لشخص ثالث فى سلسلة المعاملات لا يستطيع أن يدفع دينه، إذن سقوطك سيتبعه أيضاً سقوط دائنيك.

وهنا يطرح هذا السؤال نفسه وهو لماذا يزيد الخطر النظامى - خاصة فى النظام الرأسمالى الجديد -؟ يوجد سببان : الأول زيادة ترابط وتلاحم الأسواق المالية والذى أشير إليه، والثانى إحلال دور البنوك فى النظام الجديد من جانب سوق البورصة، ففى النظام البنكى يتم تحويل إعتمادات على أساس معرفة المشترى معرفة خاصة وفقاً لسابقة التعاون معه، وبتعبير آخر معلومات أصحاب الأسهم عن طالبى القروض لا تنحصر فى كيفية رد فعلهم حول القبول أو عدمه وسعر الفائدة البنكية المقترحة، بل تراعى أيضاً قدرتهم على سداد القروض والصورة الحالية السابقة نشاطهم، ولهذه المعلومات أهمية قبل الموافقة على طلب منح القروض للتمييز بين " الجيد " و " السيىء" من المشترين لأن سعر الفائدة البنكية لا يكفى لمثل هذا التمييز، والمشترون السيئون - الذين لا يفكرون غالباً فى سداد القرض - يقبلون الأسعار البنكية العالية للحصول على القرض فى حين أن المشترين الجيدين - الذين يأخذون فى الاعتبار قدرتهم على سداد القرض - يمتنعون عن قبول سعر الفائدة العالية، وهنا لا يستطيع سعر الفائدة البنكية أن يعمل مثل المؤشر الذى يوضح اختلاف طبيعة المشترين، ولهذا يؤدى استخدامه إلى "الخيار غير الموزون بالشكل الكافى" والذى على أساسه يقوم المشترى "السيىء" بإخراج المشترى "الجيد" من السوق بقبوله الفائدة البنكية الثقيلة (انظر: أكرلوف، ١٩٧٠ و ستيجليتز و وايس ١٩٨١). وعلاوة على ذلك فإن أهمية معرفة طالب القرض لا تنحصر فقط فى مرحلة ما قبل عقد الاتفاق، بل تتضمن أيضاً كيفية تنفيذ الاتفاق بعد إبرامه. على سبيل المثال، لاحظوا صاحب عمل يطلب قرضاً لإقامة مشروع استثمارى طويل المدى، هذا المشروع من الممكن أن يقطع عدة مراحل من الإنتاج إلى التوزيع منذ الحصول على القرض وحتى تنفيذ المشروع ويمتد عدة سنوات، وإعطاء القرض فى مثل هذه الحالة يحتاج إلى عمل إشرافى عن قرب حول كيفية تنفيذ وإدارة المشروع فى مراحله المختلفة وإلا لن يتضح فيم ينفق القرض الممنوح. فضلاً عن ذلك، إذا لم يتابع البنك كيفية الاستفادة من القرض فى المراحل المختلفة عن قرب، وفى الوقت المناسب فإن انعدام فائدة وكفاءة المشروع سيصاحبه خطر عدم سداد القرض، وكما قلنا سابقاً فإنه كلما كان مبلغ القرض أكبر كان البنك أكثر قيداً فى يد المقترض مضطراً من هذه الناحية للتصالح معه بشكل أو بآخر، بل ربما يمنحه قروضاً جديدة كى ينقذه من خطر الإفلاس والوصول إلى أقل الخسائر بإنهاء المشروع، وتسمى هذه الظاهرة فى الاقتصاد " الخطر الأخلاقى " والتى ليس لها علاقة بالأخلاق وإنما ترصد فقط إمكانية نهج سلوك انتهازى من جانب أحد أطراف المعاملة بحيث يؤدى ذلك إلى خسارة الطرف الآخر بعد عقد الاتفاق، هم فى النظام المالى الذى تلعب فيه البنوك الدور الأساسى فى الوساطة بين أصحاب وطالبى المال، أقل منه فى النظام الذى تترك فيه هذه الوساطة بين أصحاب مكانها للمواجهة المباشرة بين الطرفين فى سوق البورصة، وفى الحالة الأخيرة لا يمكن تمييز المشترى "الجيد" عن المشترى "السيىء" بسهولة قبل عقد الاتفاق، ولا يمكن بحث كيفية استثمار المال بعد عقد الاتفاق. والجدير بالذكر أن البنوك لا تمتلك العصا السحرية، والقضية الأساسية هى طريقة عملها. فعلى سبيل المثال، فى النظام الرأسمالى الجديد تواجه البنوك - التى لا تلعب دور الوسيط بين مانح وطالب المال وإنما هى نفسها أحد اللاعبين فى سوق الأسهم - تواجه نفس الأخطار التى يواجهها أى عميل آخر فى سوق البورصة، وآخر مثال على ذلك خسارة ٤,٩ مليار يورو تقريباً فى يناير ٢٠٠٨ فى الصفقات المالية للبنك الفرنسى الكبير سوستيه جنرال.

ومنذ أبريل إلى يوليو عام ٢٠٠٢ سقط الغول الاستخباراتى

العالمى "وورلد كام"، وبالتالى عجل بإنهاء عصر ازدهار النظام الرأسمالى الجديد، وبعد ذلك حاول آلان جرينسبان مدير البنك المركزى الأمريكى (فيدرال ريزرف) والذى عرف بالمايسترو أو "قائد الأوركسترا" لمدة تسعة عشر عاماً فى المؤسسات المالية الامريكية والمحافل صاحبة القرار (انظر: وودوارد ٢٠٠٠) حاول فتح ساحة المعاملات العقارية من أجل الصفقات المالية المربحة، وذلك بالمحافظة على سعر الفائدة البنكية فى المعدل المنخفض، وبالتالى العثور على بديل لسوق أسهم شركات الانترنت والخدمات الجديدة، والتى كانت قد تعثرت فى سوق البورصة، وتعتبر فقاعة سوق العقارات التى ظهرت فى أعوام ٢٠٠١ -٢٠٠٨ بمساعدة سياسات جرينسبان، ثانى ظاهرة بعد انفجار فقاعة الانترنت، وتعد هذه الفقاعات كلها نتاجاً مباشراً للنظام الرأسمالى الجديد، حيث إنها تواصل حياتها فى ظل الفقاعات المالية. ولهذا السبب أيضاً برغم أن الأزمة المالية الأخيرة تعرف بسقوط سوق الاعتمادات العقارية أو "ساب برايم" فى أغسطس ٢٠٠٧، إلا أنه لا ينبغى حصر جذورها فى إطار المعاملات العقارية. والجدير بالذكر أنه بعد أزمة " ساب برايم " وفى سبتمبر ٢٠٠٧ ضمنت الحكومة البريطانية ودائع بنك " نورذرن روك " الذى كان قد سقط فى هوة الإفلاس وأعلنت تأميم هذا البنك فى ١٧ فبراير ٢٠٠٨، وبهذه الطريقة توصل الإنجليز إلى فكرة الخصخصة فى عام ١٩٧٩ فى عهد تاتشر. ليس هذا فحسب، بل وعرفوا الأمريكيين هذه المرة أيضاً بسياسة تأميم البنوك للنجاة من خطر الإفلاس.

أزمة "ساب برايم" وواقعة الأسهم المسمومة والديون الخارجية:

يرى كل من جوزيف ستيجليتز، وارموند فيلبس الاقتصاديين الأمريكيين الحائزين على جائزة نوبل أن السبب فى أزمة "ساب برايم " هى سياسات البنك المركزى الأمريكى (فيدرال ريزرف)، فى فترة رئاسة جرينسبان القائمة على سعر الفائدة البنكية المنخفض من ناحية، وعدم وجود رقابة حكومية على المعاملات المالية من ناحية أخرى (انظر: ستيجليتز ٢٠٠٨a، ٢٠٠٨b، فيلبس ٢٠٠٨).

وسعر الفائدة البنكية المنخفض أو القروض الميسرة تهيىء المجال لشراء المسكن ولكن علاوة على هذا العامل لابد أن يمتلك طالب القرض ادخار اللازم لدفع المقدم وأن يتمكن عن طريق عمله ودخله أيضاً من سداد الأقساط الشهرية. أما إذا قامت البنوك بنفسها أو بمساعدة السماسرة والوسطاء الماليين بمنح القروض للأشخاص الذين ليست لديهم مثل هذه الشروط وضمنت سداد قروضهم فى مقابل رهن المنازل السكنية فإن الطلب على شراء المسكن يزيد بشدة، ويزيد أيضاً ثمن العقارات وفقاً لزيادة الطلب، وهذا سيضاعف بدوره من أعداد طالبى القروض العقارية لأنه بالنظر إلى سعر الفائدة المنخفض والشروط الميسرة جداً - الحصول على القرض من ناحية وارتفاع سعر المسكن من ناحية أخرى - فإن القلق من سداد القرض سيصبح بلا معنى. وبالنظر إلى الارتفاع المتزايد فى سعر المسكن بالمقارنة مع قيمة القرض الممنوح فإن التقدير الاقتصادى الصحيح لا يقضى أيضاً إلا بهذا الحكم! ومع هذا فإن هناك نقطة فى هذا التقدير الاقتصادى تظل بعيدة عن النظر: حتماً عدم سداد القروض من جانب المقترضين ليس مصادفة أو حالة خاصة وإنما يتسم هذا الأمر بالطابع العام. وعلاوة على ذلك، فإن عدم سداد القروض من جانب البعض يتبعه عدم سداد الآخرين، أى أن الخطر الناتج عن عدم دفع القروض له خاصية نظامية! وكثير من المنازل السكنية التى كانت مرهونة للبنوك والمؤسسات المالية ستعرض للبيع، وبالتالى فإنه مع زيادة عرض المسكن وقلة الطلب عليه ستنخفض بشدة أسعار العقارات لدرجة أنها لن تغطى حتى قيمة القروض، أو بعبادة أخرى ما هو عقلانى لشخص واحد مع عدم وجود الخطر النظامى من وجهة نظر الحسابات الاقتصادية، يعتبر غير عقلانى لمجموعة من الأفراد مع وجود الخطر النظامى، وهو نفس الوضع الذى يحدث فى الأزمة المالية الأخيرة، ولكن لكى نتعرف بشكل أفضل على آليات هذه الأزمة وطبيعتها يجب أن نبحث عناصرها المختلفة كلاً على حدة.

١) سعر الفائدة البنكية المنخفض:

كما قيل سابقاً، تتبع آلان جرينسبان سياسة المحافظة على انخفاض سعر الفائدة البنكية طيلة فترة ازدهار المعاملات العقارية، أى من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٦، وهذه السياسة تناسب النظام الرأسمالى الجديد القائم على أسعار الأسهم لأن زيادة أسعار الأوراق المالية يصاحبها انخفاض سعر الفائدة، وقد أدى هذا السعر المنخفض للفائدة البنكية قبل فقاعة المسكن فى أعوام ١٩٩٥ - ٢٠٠١ إلى ازدهار أسهم شركات الانترنت والخدمات! وفى تلك الفترة كان كثير من الأمريكيين يقترضون من البنوك كي ينفقوا ذلك القرض فى بيع وشراء الأوراق المالية فى أسواق البورصة، وبعد انفجار فقاعة الانترنت ظهرت فقاعات العقارات ولكن تشجع المواطنون الأمريكيون العاديون هذه المرة على شراء المسكن.

٢) المنتجات المالية بعيداً عن الرقابة الحكومية:

كان تشجيع المواطنين الأمريكيين على أخذ قرض المسكن حتى هؤلاء الذين لم تكن لديهم القدرة المالية على سداده، كان يحتاج إلى تأمين هذه القروض، فبأى طريق يتم هذا التأمين ؟ يتم تأمين قرض البنوك للأشخاص عن طريق دخول طرف ثالث فى المعاملة، والذى يؤمن القروض ذات الأخطار، وفى

مقابل ذلك يحصل دائما من البنك على مبالغ ثابتة، وبغطاء هذا التأمين تستطيع البنوك الاستثمارية مثل ج. ب. مورجان أن تمحو خطر عدم السداد من دفاتر حساباتها وتطلق مدخراتها النقدية، ويسمى مثل هذا التأمين الاعتمادات ذات الخطورة الكبيرة من عدم السداد، ويعتبر س. د. أس أحد أنواع الأوراق المالية (يعرف باسم الأسهم المسمومة) والذى يعد من المشتقات المالية ومثل هذا المنتج المالى يجمع كافة القروض ذات الأخطار ويقسم قيمتها إلى أجزاء أصغر ويبيعها، وفى عبارة واحدة يمكن تشبيهه بالشاورمة التى هى خليط من اللحوم المختلفة مع الفارق أن كل هذه اللحوم خطر، والفرضية فى الاهتمام بهذا المنتج المالى الجديد أنه ربما يمكن أن يؤمن القروض التى تواجه الخطر النظامى. على سبيل المثال، تأمين السيارة الذى يشمل تأمين حوادث القيادة يقوم على هذا الفرض المنطقى، وهو أن تصادم الشخص المؤمن عليه ليس سبباً فى زيادة خطر تصادم سائر المؤمن عليهم، وتراقب طرق التأمين الكلاسيكية مثل هذه الحالات التى لا يوجد فيها الخطر النظامى، ولكن القروض المشكوكة تعتبر من المجموعة الأخرى لأنها تصاحب الخطر النظامى، ويعتبر س. د. أس نتاج شمول طرق التأمين للكلاسيكية بشأن القروض المشكوكة، ولذلك فقد أطلق عليها " وارن بوفت " " الرأسمالى الأمريكى الكبير اسم "الإدارة المالية للمذبحة الجماعية".

ويرجع ظهور س. د. أس إلى قبل أربعة عشر عاماً، أى عام ١٩٩٤، وأول معاملات س. د. أس نفذتها المجموعة البنكية السويسرية واتحاد المصرفيين فى أعوام ١٩٩٤ – ١٩٩٧، وبعد عام ١٩٩٩ سمح للبنوك التجارية وشركات التأمين أيضاً بالتعامل مع س. د. أس، وفى عام ٢٠٠٣ ظهر لأول مرة مؤشر معاملات هذا النوع من المنتج المالى فى سوق البورصة، وفى أعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٨ أخذ حجم المعاملات فى هذا المجال طابع السرعة لدرجة أنه وصل فى نهاية الأمر فى صيف ٢٠٠٨ إلى ٦٢ ترليون دولار (انظر: فيليبس. ٢٠٠٨، ص ٤٤ -٥٠) فى حين أن حجم هذه المعاملات كان عام ٢٠٠٠ تقريباً مائة مليار دولار (انظر: فروهر. ٢٠٠٨، ص ٢٧).

وبعد الأزمة المالية الكبرى فى سبتمبر ٢٠٠٨ انخفض حجم هذه المعاملات من ٦٢ تريليون دولار إلى ٥٥ تريليون دولار، وهو ما يمثل وحده أربعة أضعاف قيمة كافة الأسهم المتداولة فى بورصة نيويورك. ويوضح هذا الرقم القيمة والأهمية المحدودة لمثل هذه المنتجات المالية فظهرت الفقاعة الأخيرة وأيضاً سقوط شركات القروض العقارية العملاقة مثل فنى ماى و فريدى ماك، وكذلك شركة التأمين الكبيرة " المجموعة الأمريكية الدولية " أو إيه. آى. جى.

ومثل هذه المنتجات المالية لا تخضع لأى رقابة حكومية وتتفق تماماً مع فلسفة الليبرالية الجديدة (إزالة القيود)، وتتضح هذه النقطة من خلال عرض مثالين على هذه "الأدوات المالية للمذبحة الجماعية " وهما " ألت- آ" و " أرم " فقد ابتكرت منتجات تأمينية رهنية باسم " ألت – آ" لضمان قروض المسكن، حيث يقوم السماسرة والوسطاء الذين يبحثون عن سوق لمثل هذه المنتجات بملء الاستمارات الخاصة ببيانات طالبى القروض لتقييم وضعهم، وطبقاً لتقرير معهد بحوث الأموال الرهنية فإن جميع الاستمارات تقريباً – التى يقدمها السماسرة والوسطاء للبنوك يذكر فيها دخل طالبى القروض أكثر ٥ ٪ على الأقل من الرقم الحقيقى، ونصف هذه الاستمارات تذكر دخلهم أكثر ٥٠ ٪ من المبلغ الحقيقى (انظر: لوردون. ٢٠٠٨، ص ٥).

وللمنتجات المالية المعروفة باسم آرم (ARM) خاصية أخرى، وهى منح القروض للراغبين مع المرونة فى تاريخ بدء السداد، حيث يقترح السماسرة الماليون على المشترين غير المتمتعين بأى ادخار، وأصحاب القدرات المالية الضعيفة، بعد استقطابهم، أنهم سيعفوا من دفع أى فوائد فى السنة الاولى والثانية بعد الحصول على القرض، وسيدفعوا مبلغاً ضئيلاً جداً (واحد فى المائة) مثلاً من القرض وسيبدأوا سداد فوائد القرض من السنة الثالثة فقط، وهذه المرونة المبدئية تعنى أن المقترض من الممكن أن يدفع فى الأعوام التالية حتى ٦٣٪ من دخله لسداد القرض، والجدير بالذكر أن ١٦٪ من قروض ألت – آ والتى قد منحت منذ يناير ٢٠٠٦ وقد تأخرت لمدة شهرين والظاهر أن هذه التأخيرات ستزيد فى عام ٢٠٠٩ أن هذه المسالة ستستمر هكذا حتى عام ٢٠١١، وبالطبع سينتهى هذا الوضع بإعادة النظر فى فترة سداد القروض وسيؤدى إلى التأخير من ثلاث إلى خمس سنوات، وبالتالى فإن تصور التغلب على هذه القروض المسمومة فى المدى القصير هو تصور واه، وعلاوة على ذلك لو أن حجم الديون الناتجة عن " ساب برايم " يقدر بمبلغ ٨٥٥ مليار دولار فإن مبلغ القروض الرهنية المعروفة باسم ألت – آ هو ألف مليار دولار !.

وقد كان تزايد أنواع " الإدارة المالية للمذبحة الجماعية " (س. د. أس) والتى استمرت حالياً باسم " القروض الرهنية المسمومة " أو " الأوراق المالية المسمومة "، كان بعيداً عن أى رقابة حكومية. وتعتمد قيمة هذه المنتجات التى زادت فى الأعوام الأربعة الأخيرة إلى أربعة أضعاف حجم معاملات بورصة نيويورك، على المعطيات الخاطئة تماماً حول البنية المالية لطالبى القروض وقدرتهم على السداد، وهذا الشبح الذى كما يقول فيليبس (٢٠٠٨) "قد ابتلع وول ستريت" كان حراً من أى قيود أو أغلال.

وهكذا كان سعر الفائدة المنخفض وعدم وجود الرقابة الحكومية عاملين أساسيين فى ظهور الأزمة المالية الأخيرة، وهذان العاملان هما ركنا النظام الرأسمالى الجديد أو الرأسمالية على الطريقة الأمريكية، والتى تم بحثها فى الجزء السابق، وبرغم ذلك فإن هذين العاملين لا يكفيان لتوضيح جذور الأزمة دون النظر إلى العامل الثالث والذى يدخل غالباً فى الوقت الحالى فى طى النسيان فى مباحثات الاقتصاديين الأمريكيين - الجمهوريين والديمقراطيين - وهذا العامل الثالث هو "العولمة" والذى ظل يتردد على الألسنة منذ انهيار سور برلين فى كافة المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية (الجات سابقاً) ورحل الآن عن أذهانهم.

ولإدراك أهمية العولمة فى توضيح جذور الأزمة الأخيرة لابد من ذكر ماهية الاقتصاد الأمريكى، فالولايات المتحدة هى الدولة التى كانت فيها المدخرات الأسرية قريبة من الصفر، وفى بعض الفصول أقل من الصفر، وعلاوة على ذلك فإن الميزانيات الأمريكية فى الجانب الآخر من الحدود متنوعة وضخمة فهذه الدولة غرقت فى حربين كبيرتين ودائمتين، وفى وقت واحد فى أفغانستان والعراق وزادت ميزانيتها على ٣ تريليونات دولار وفقاً لتقديرات ستيجليتز وبيلمز (٢٠٠٨)، وبالطبع مادامت الحكومة الأمريكية تحفظ دفاترها على أساس "الحساب النقدى" فإنها تنظر إلى المعاملات فقط عند التنفيذ. ولذا، فإن الديون التى لم يحن بعد موعد سدادها لا تقل عن الأموال المملوكة باعتبارها جزءاً من ميزانية الإنتاج، ولهذا السبب فإن كثيراً من ديون الحكومة التى تتعلق بالحرب لم تدخل حتى الآن ضمن الحساب، فمثلاً فى حرب العراق أنفقت هذه الدولة شهرياً إثنى عشر مليار دولار ولكن الأكثر من ذلك الستمائة مليار دولار تكاليف عجز الجنود الأمريكيين المصابين فى الحرب، والتى لم تدخل ضمن الحساب. وعلاوة على ذلك، فإن المائتى مليار دولار تكاليف إعادة بناء البنية العسكرية الأمريكية التى قد ضعفت نتيجة الحرب، لم تراع أيضاً فى تقديرات الحكومة، وكذلك كان من أهم نتائج الحرب فى العراق زيادة سعر النفط حيث كان سعر البرميل تقريباً قبل بدء الحرب فى عام ٢٠٠٣ "٢٣" دولاراً حتى وصل إلى ١٥٠ دولاراً فى صيف ٢٠٠٨، ونصف هذه الزيادة على الأقل كانت نتيجة الاحتلال العسكرى للعراق والحروب الداخلية فى تلك الدولة فى الشرق الأوسط، وكان ينبغى على الأمريكيين أن يتناولوا قضية زيادة سعر النفط باهتمام أكثر. وعلاوة على ذلك فقد كانت سياسة الحكومة طيلة فترة رئاسة بوش ليست الادخار الإجبارى، بل تشجيع الاستهلاك عن طريق خفض الضرائب، وكان سعر الفائدة المنخفض أو القروض الميسرة يعد أيضاً حافزاً مهماً آخر للاستهلاك، ويطرح هذا السؤال نفسه، وهو كيف استطاع الأمريكيون بادخار يقترب من الصفر أن يلبوا استهلاك ضخم كهذا؟

ويجب بحث إجابة هذا السؤال فى العولمة، فقد استطاعت الولايات المتحدة أن يكون عندها مثل هذا الاستهلاك فقط وفقط فى ظل قروضها وديونها الفلكية المتزايدة.

وجذور الأزمة المالية الحالية ليست فى سوق العقارات وإنما هى تكمن فى الديون الخارجية الأمريكية، ففى السنوات الأربع الماضية فقط اقترض القطاع الخاص الأمريكي من الخارج ما يقرب من ٣ تريليونات دولار وهذه الأموال تدفقت على الولايات المتحدة بشكل مباشر وغير مباشر من دول مثل الصين وألمانيا واليابان والسعودية، والتى تتمتع بفائض تجارى ملحوظ فى معاملاتها التجارية مع تلك الدولة (انظر: مايكل ماندل، بيزنيس ويك، ١٣ أكتوبر ٢٠٠٨ ص٣٢)، حيث قام المستثمرون الخارجيون بتسليم أموالهم للمؤسسات المالية الأمريكية، وقد ضمنت هذه الأموال القروض الرهنية فى الولايات المتحدة وبعبارة أبسط، جمع الأمريكيون المدخرات الدولية فى دولتهم وواصلوا بها استهلاكهم بالجملة، وقد كانت العولمة مفيدة للولايات المتحدة، وبدونها كان يتعين على الحكومة الأمريكية أن تعلن إفلاسها منذ فترة طويلة مثل الحكومة الايسلاندية، والفارق الوحيد أن أيسلندا - التى كانت فى العقدين الأخيرين التلميذ المجتهد بالمدرسة الليبرالية الجديدة والنموذج الرأسمالى الأمريكى - فقط لم تستفد من مزايا العولمة، والعولمة بالنسبة للولايات المتحدة تعنى عولمة قروض وديون هذه الدولة، أى تصدير نصف القروض المسمومة على الأقل إلى الخارج، أى خفض سعر الدولار وتصدير السلع الأمريكية، أى زيادة سعر اليورو أمام الدولار والركود المالى فى أوروبا. وعلى هذا النحو عولمت الولايات المتحدة ديونها وركودها الاقتصادى وميزانياتها الحربية، وهنا أهملت المؤسسات الدولية لعصر بيرتون وودز (مؤتمر النقد الدولى) الأول والثانى مثل صندوق النقد الدولى، وأهملت الكثير من أهدافها الأساسية وصارت هى العامل المباشر للخزانة الوطنية الأمريكية، حيث أنه - طبقاً لقول الرئيس الامريكى- لا يمكن تمييز هاتين المؤسستين كثيراً عن بعضها بعضا (انظر ستيجليتز ٢٠٠٨b). وعلى عكس فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فإن الاقتصاد الأمريكى لا يتصدر الاقتصاد العالمى، ليس هذا فحسب، بل كان العامل الرئيسى فى عولمة الركود. على هذا الأساس فإن إعادة النظر فى نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية أمر لا مفر منه، ويعتبر مؤتمر ١٥ نوفمبر ٢٠٠٨ فى واشنطن الخطوة الأولى فقط فى هذا الطريق.

وبدون الاصطلاحات الأساسية فى أداءات "بيرتون وودز

" وواشنطن لن تقدر أوروبا على مواجهة الركود الاقتصادى كالصين واليابان وروسيا أوهذه الدعوة العامة (النظام العالمى الجديد التى ظهرت بصوت عال خارج الولايات المتحدة هذه المرة لا تنذر بانتهاء الهيمنة الأمريكية فى العالم فحسب، بل تشير إلى الخطر العظيم الذى يواجهه الاقتصاد الأمريكى وهو خطر (انخفاض قيمة الدولار باعتباره العملة الرسمية فى العالم وظهور الأزمة المالية بالقطاع الخاص فى صورة أزمة ماليه حكومية كاملة.

وعلى هذا الأساس، فإنه بإعادة النظر فى أطر " بيرتون وودز " وواشنطن سيواصل التاريخ عمله من نفس الموضع الذى كان قدر تركه فى عام ١٩٨٩ بسقوط سور برلين : هدم النظام العالمى الذى ظهر بعد الحرب، وإقامة نظام عالمى جديد.

السعى من أجل الخروج من الأزمة وعجز السوق وخطة بولسون وإدماج البنوك:

يساعد استرجاع بداية ظهور الأزمة المالية الأخيرة على تذكر اللحظات الحاسمة فى محاولات الخروج من الأزمة. ولن تخطىء الطريق إذا تتبعنا كيفية انفجار الفقاعة الأخيرة منذ ١٦ مارس ٢٠٠٨ لأنه فى هذا اليوم امتنع أحد أكبر بنوك الاستثمار الأمريكية ويسمى " Bear Stearns " عن دفع ١٣٤٠٠ مليار دولار المتعلقة بالاعتمادات، وهذا الرقم الذى يعتبر عشرة أضعاف المبلغ الذى كان قد جر ال (ت. س. ام) إلى حافة الإفلاس فى عام ١٩٩٨، قد قهر هذا البنك الاستثمارى، وقد سحب جامى ديمون مدير بنك ج. ب. مورجان تشيس الاستثمارى، بنك Bear Stearns " وفقاً لهواه فى نفس شهر مارس.

وفى ٢٨ يوليو ٢٠٠٨ طرح الكونجرس الأمريكى مشروعاً للتصويت من أجل إنقاذ ملكية الوحدات السكنية لأربعمائة ألف مواطن امريكى والذين كانوا قد تعرضوا لمصادرة أموالهم، وفى نفس هذا الشهر عجزت شركتا القروض العقارية العملاقتان فنى ماى وفريدى ماك اللتان سبق الحديث عنهما، عن سداد تعهداتهما المالية البالغة ألف وخمسمائة مليار دولار. وبما أن كثيراً من الشركات الكبرى مثل صندوق التقاعد وصندوق الإعانة المتبادلة وحتى البنوك المركزية للدول الخارجية كانت قد استثمرت أموالها فى هاتين الشركتين العملاقتين فإن بقاء النظام المالى الأمريكى كان مرهوناً ببقاء هاتين الشركتين، ولهذا السبب أيضاً تم تأميم فنى ماى وفريدى ماك فى ٧ سبتمبر ووصلت ميزانية هذا التأميم إلى مائتى مليار دولار.

وواجه البنك الأمريكى الاستثمارى الخامس " ليمان براذرز " خطر الإفلاس هو الآخر فى الأسبوع الأول من سبتمبر. وبرغم كل هذه الحوارات والتخمينات والمساومات بين رؤساء وول ستريت ووزارة الخزانة الوطنية والبنك المركزى (فيدرال ريزرف) فقد قرر بولسون فى ١٣ و ١٤ سبتمبر أن يترك مصير هذا البنك للسوق، وقد أعلن السوق أيضاً إفلاس هذا البنك فى ٥ سبتمبر، وفى أعقاب ذلك ساد القلق والخوف كل أرجاء النظام المالى، وفى نفس هذا اليوم استحوذ بنك أمريكا (Bank of America) على شركة " ميريل لينش ".

وفى ١٦ سبتمبر تركت الحكومة والبنك المركزى فكرة إنقاذ المؤسسات المالية التى تواجه خطر الإفلاس المالى كل على حدة، وقبلت عجز السوق بعيداً عن رغبتها ونظرته الاقتصادية، واتبعت سياسة المساندة الحكومية العامة للمؤسسات المالية، ولهذا فقد اشترت ٩ , ٧٩ / من أسهم شركة التأمين المعروفة باسم " المجموعة الأمريكية الدولية " (إيه آى جى) بمبلغ ٨٥ مليار دولار.

وبعد ثلاثة أيام، وفى ١٩ سبتمبر، اقترضت وزارة الخزانة الأمريكية لأول شراء " الأوراق المالية المسمومة " الخاصة بالبنوك، وكانت ميزانية هذه الخطة التى يدعمها البيت الأبيض واشتهرت بخطة بولسون أكثر من سبعمائة مليار دولار. والجدير بالذكر أن الهدف من تدخلات الحكومة فى هذه الفترة لم يكن هو إنقاذ البنوك التجارية وإنما إنقاذ شركات التأمين وبنوك الاستثمار، والتى كانت تعد الحلقات الضعيفة فى سلسلة الأزمة النقدية، وامتنعت البنوك عن منح الاعتمادات والقروض للشركات وفيما بينها أيضاً، وأصاب خطر نقص السيولة النقدية كل النظام الإئتمانى بالشلل والعجز. وطبقاً لما قاله الاقتصادى النمساوى والبارز "جوزيف شو مبيتر" (١٩١٢ – ١٩٦٨) فإن النظام الرأسمالى خليط من " النظام الائتمانى والابتكارات الرأسمالية لأصحاب العمل "، وعجز النظام الائتمانى هو بداية السقوط الاقتصادي، وهذا الأمر له عواقب كارثية خاصة للشركات الأمريكية التى تعتمد على الاعتمادات أكثر من أى شيء لتأمين احتياجاتها المالية.

وفى نفس الوقت ومع تشعب الأزمة زادت المساعدات الحكومية –التى كانت تقدر فى البداية من ٢٥ إلى ٥٠ مليار دولار –فى الفترة من يوليو حتى سبتمبر إلى سبعمائة مليار دولار، وهذا التغير الكيفى، والذى كان يدل على عمق واتساع الأزمة المالية والبنكية، كان صدى لرؤية واشنطن ووجهة نظرها بشأن حجم تدخل الحكومة فى الاقتصاد. وبعد ١٦ سبتمبر صارت "وول ستريت " اشتراكية ليست وحدها وإنما البيت الأبيض والبنك المركزى أيضاً.

وفى ٢١ سبتمبر ترك " جولدمان ماكس " و" مورجان ستانلى " موقعيهما كمصرفين استثماريين حتى يتمكنا من الاستفادة من خطة الإنقاذ الحكومية، وبعد أربعة أيام من ذلك وفى ٢٥ سبتمبر أقامت الحكومة أول صناديق الإدخار أو الإعانة الأمريكية المتبادلة باسم " وامو" وسلمت

أنشطته البنكية بأسعار منخفضة، أى ١,٩ مليار دولار لبنك ج. ب. مورجان، وبهذه الطريقة صار بنك ج. بـ. مورجان تحت إدارة جامى ديمون - الذى كان قد وضع قبضته على بنك الاستثمار Bear Stearns فى شهر مارس - أحد الغيلان المالية الأمريكية الثلاثة، أما الغولان الآخران - اللذان أعلنا عن وجودهما القوى فى نفس هذه الفترة بادماج البنوك الموشكة على الإفلاس - فهما بنك أمريكا وسيتى كورب، ومثلما قيل سابقاً فإن بنك امريكا قد ابتلع شركة ميريل لينش فى ١٥ سبتمبر ووضع سيتى كورب. يده على عمليات "واتشوفيا" البنكية فى ٢٩ سبتمبر بمساعدة ج. ب. مورجان، واجتذب ٤٢ مليار دولار خسائر فعلية فى إطار الاعتمادات الراهنة.

وفى ٢٩ سبتمبر طرحت خطة بولسون فى مجلس الشيوخ والنواب، ورفضت بأغلبية١٣٣ صوت مقابل ٩٥ صوتاً، وقد جاء الرفض من قبل كلا الفريقين الجمهوريين والديمقراطيين، وقد رفضوا هذه الخطة لأسباب مختلفة، وقد أصاب كل أنحاء العالم، وكانت نتيجته الفورية سقوط مؤشر داوجونز إلى معدل ٧ / برغم أن أسواق البورصة قويت إلى حد ما فى اليوم التالى، وتم تسليم خطة بولسون - برنابك المشتركة مرة أخرى للكونجرس الأمريكى مع بعض التعديلات، مثل توقع مائة وخمسين مليار دولار إعفاء ضريبى من أجل الحصول على موافقة أكبر عدد من النواب. حول هذه المساعى (انظر: ستيجليتز. ٢، ٢٠٠٨).

وفى آخر الأمر تم التصديق على هذه الخطة المعدلة فى مجلس الشيوخ فى أول أكتوبر بأغلبية ٧٤ صوتاً مقابل اعتراض ٢٥ صوتاً ثم حصلت على موافقة مجلس النواب فى الثالث من أكتوبر بأغلبية ٢٦٣ صوتاً مقابل اعتراض ١٧١ صوتاً.

ونستخلص من ذلك أنه منذ انفجار فقاعة العقارات فى شهر مارس حتى التصديق على خطة بولسون - برنابك فى الثالث من أكتوبر ٢٠٠٨ كانت فترة الشهور السبعة المتتالية ضرورية للتفكير فى حل للخروج من الأزمة المالية، وكانت سرعة تحرك واشنطن ملحوظة ليس فقط بالمقارنة مع أزمة ١٩٢٩ وإنما حتى بالمقارنة مع الأزمة المالية اليابانية فى التسعينيات. ويمكن القول بجرأة بأنه حتى إعصار كاترينا لم يستطع أن يثير واحد بالمائة من همة رجال الحكومة الأمر بالتفكير فى الأزمة المالية الأخيرة، حيث عقدت فى الأسابيع الأخيرة من سبتمبر مئات المؤتمرات فى مختلف أرجاء العالم على المستويات المختلفة بمشاركة رؤساء الدول والمديرين الماليين والبنكيين ومديرى أسواق البورصة والتى مازالت تتواصل وأطلق نفير الاستيقاظ الجماعى فى أوروبا أيضاً مثل الولايات المتحدة فى شهر سبتمبر.

وفى ٢٩ سبتمبر قامت بريطانيا بتأميم جزء من مؤسسة الاعتمادات الرهنية " رادفورد وبرينجلى " بمعنى أنها استحوذت على قروض هذه المؤسسة وقيمتها ٧٢ مليار دولار وسلمت عملياتها المالية الأقل لبنك ستاندار الإسبانى، وفى هذا اليوم اشترى المديرون الحكوميون لدولة الهند وبلجيكا ولوكسمبورج ٤٩ / من أسهم بنك فورتيى بمبلغ ١٦,٢ مليار دولار. وعلاوة على ذلك فقد قام البنك المركزى الألمانى بتأمين خط ائتمانى حكومى بمبلغ خمسين مليار دولار للشركة التجارية العقارية التابعة لمجموعة "هيبو" للمعاملات الملكية.

وفى ٣٠ سبتمبر حصل البنك الفرنسى - البلجيكى (ديكسيا) على ٩/٢ مليار دولار من الحكومات الأوروبية الثلاث.

وفى الرابع من أكتوبر جمع الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى باعتباره رئيس الإتحاد الأوروبى رؤساء الدول الأربع الكبرى: فرنسا وألمانيا، وانجلترا، وايطاليا فى باريس وتعهد بمساعدة البنوك الأوروبية - التى تعانى من المشكلات والأزمات المالية - وبرغم ذلك فقد فشلت فكرة تأسيس صندوق أوروبى مشترك لمساندة البنوك بسبب رفض ألمانيا.

وفى السادس من أكتوبر قال نيكولا ساركوزى فى بيان صدر عن الدول الأوروبية السبع والعشرين: " يعلن جميع زعماء الاتحاد الأوروبى أنهم سيستخدمون كافة التدابير اللازمة لضمان استقرار النظام المالى " (انظر: لوموند، ٦ أكتوبر ٢٠٠٨).

وفى السابع من أكتوبر رفع وزراء المالية الاقتصاديون الأوروبيون رصيد الودائع البنكية حتى خمسين ألف يورو، وكانت هذه أول خطوة مشتركة للاتحاد الأوروبى، وفى الثامن من أكتوبر قامت بنوك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى وكذلك سائر نظرائها فى كندا وبريطانيا والسويد وسويسرا بشكل متزامن ومتضامن بخفض سعر الفائدة البنكية نصف فى المائة حتى تضمن الإعتمادات البنكية والنقدية اللازمة للنظام المالى.

وفى العاشر من أكتوبر أعلن رؤساء الدول السبع الغنية (مجموعة السبع) فى واشنطن أنهم سيساندون "كافة المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية" ويستخدمون جميع الوسائل الممكنة من أجل "فتح الاعتماد وتحريك الأسواق".

وفى الحادى عشر من أكتوبر اقترحت البرازيل عقد اجتماع يضم ممثلى العشرين دولة (مجموعة العشرين) التى تضم مجموعة السبع دول النامية من أجل إدارة الأزمة المالية، وقد قامت الدول الـ ١٨٥ أعضاء صندوق النقد الدولى بالتصديق على مشروع مجموعة السبع، وفى الثانى عشر من أكتوبر اجتمع فى باريس ممثلو الدول الأوروبية الخمس عشرة

لمنطقة اليورو.

وأخيراً وفى الثالث عشر من أكتوبر توصلت هذه الدول الأوروبية الخمس عشرة بعد عدة أسابيع من المباحثات والمشاورات بين جوردون براون وانجيلا ميركل ونيكولا ساركوزى فى قصر الإليزيه إلى الخطة التى لم تعتمد على شراء "الأوراق المالية المسمومة" بعكس خطة بولسون – برنابك، وإنما كانت تهدف إلى حقن البنوك الأوروبية برؤوس الأموال حتى ١٣٠٠ مليار يورو وتأميمها فى حالة الضرورة (انظر: ليبراسيون، ١٣ أكتوبر ٢٠٠٨، ولوموند، ١٤ أكتوبر ٢٠٠٨) والفكرة الأساسية لهذه الخطة والتى كانت قد نفذت قبل ذلك فى بريطانيا فى سبتمبر ٢٠٠٧ بتأميم بنك نورذرن روك قد وجدت فى البداية قبول دول منطقة اليورو، ثم وقعت عليها الدول أعضاء الإتحاد الأوروبى السبع والعشرين فى ١٦ أكتوبر.

وقد كانت الخطة الأوروبية أكثر اتزاناً من خطة بولسون – برنالبك الأمريكية، وتعد أول خطوة أوروبية مؤثرة بالتجارب الإنجليزية، وكانت هذه الخطة موضع اهتمام بولسون وأدت إلى إجراء بعض التعديلات فى طريقة تنفيذ خطته.

وببحث سابقة الأزمة المالية الأخيرة وأحداثها وإيجاد مخرج لها فى الولايات المتحدة وأوروبا نلاحظ ثلاث ظواهر مهمة فى هذا الموضوع:

(١) عدم نجاة بنك ليهان براذرز، (٢) خطة بولسون – برنابك، (٣) الخطة الأوروبية وأثرها فى تعديل خطة بولسون – برنابك، وسنتناول فيما يلى بحث هذه الظواهر الثلاث.

عدم نجاة بنك ليهان براذرز فى ١٥ سبتمبر ٢٠٠٨:

حتى الآن أسهب الاقتصاديون كثيراً فى الحديث والكتابة عن هذا الحدث وسيستمر الوضع هكذا (فى هذا الشأن انظر: لوردون. ٢٠٠٨، جاك ساپير. ٢٣٠٠٨) وقد اعتبر كثير من الاقتصاديين أن واقعتين إحداهما عدم تدخل وزارة الخزانة الأمريكية فى مسألة إنقاذ ليهان براذرز فى ١٥ سبتمبر، والأخرى عدم التصديق على خطة بولسون فى ٢٩ سبتمبر، هما من عوامل تشعب الأزمة، ولكن لماذا لم تسرع الخزانة الأمريكية لنجدة خامس أكبر بنوك الاستثمار الأمريكية ليهان براذرز ؟ وقد طرحت نظريات مختلفة فى الرد على هذا السؤال.

فقد رأى بعض الخبراء أن عدم تدخل الخزانة كان سببه سابقة العمل الشخصى للسيد بولسون، حيث إنه كان قبل ذلك أحد مديرى جولدمان ساكس، وهى الشركة التى كانت تعتبر واحدة من أقرب الشركاء التجاريين لبنك ليهان براذرز، ولهذا السبب كان تدخل الخزانة الأمريكية من الممكن أن يثير الشكوك حول وجود مصلحة شخصية. وقد رأى الاقتصاديون الآخرون أن هذه النظرية بمعنى حماية الاحتياطى النقدى اللازم للتدخل فى الحالات الأهم، وأخيراً فقد طرح اقتراب انتخابات الرئاسة فى الولايات المتحدة أيضاً كعامل بارز فى تبرير هذه النظرية من الناحية السياسية لأنه بهذا الشكل كان هناك تأييد لمبدأ امتناع الحكومة عن التدخل فى عمل السوق، وهى النظرية الرسمية للمحافظين الجدد فى المجال الاقتصادى.

ومن الأسباب الرئيسية بدون شك إيمان بولسون بقدرة السوق وضرورة امتناع الحكومة عن التخلى فى شئونه إلا فى الحالات الخاصة، ولكن هذه الحادثة كما يعتقد الكاتب كانت فى الأساس اختباراً لمدى استعداد القطاع الحكومى وقدرته على إنقاذ القطاع الخاص.

وتشير سابقة النظام المالى الأمريكى إلى قيام ج. ب. مورجان بدور كبير فى أزمة ١٩٠٧ المالية، فقد استطاع بمفرده أن ينقذ بلدية نيويورك من إفلاس محقق بجمع ٢٥ مليون دولار فى عشرين دقيقة وشراء سندات قروضها، وأن يحافظ على سوق بورصة نيويورك مفتوحاً كما هو، وأن يملأ صناديق واشنطن بجلب الذهب من أوروبا، وأن يحسن وضع الورق الأخضر (الدولار)، ولكن فى الأزمة الأخيرة لم يقدر أقوى مديرى القطاع الخاص على إنقاذ النظام بمفردهم، وهنا كان من الضرورى تضامن الثلاثة بدلاً من شخص واحد: (١) بولسون وزير الخزانة الوطنية، (٢) جامى ديمون مدير ج. ب. مورجان تشيس أحد أكبر ثلاثة بنوك أمريكية بعد الأزمة الأخيرة، (٣) وارن بوفت والذى اشترى مع ميتسوبيشى اليابانية أسهم جولدمان ساكس ومورجان ستانلى. ومن بين هؤلاء الثلاثة تولى الأول وزارة الخزانة الوطنية والإثنان الآخران يتبعان للقطاع الخاص، أما سابقة السيد بولسون فتشير إلى أنه كان هو أيضاً من موظفى جولدمان ساكس مثل كثيرين غيره من المديرين الحاكم الحالى لولاية نيوجيرسى، ورويرت روبين سكرتير وزارة الخزانة، وستيفن فريدمان مدير المجلس القومى الاقتصادي فى أعوام ٢٠٠٢ – ٢٠٠٥، كان ثلاثتهم من مديرى شركة جولدمان ساكس (انظر: اكونوميست، ٣ أكتوبر ٢٠٠٨، ص ٥٨). وترابط النظام المالى والجهاز الحكومى لا يتضح فى صحيفة المسئولين والمديرين الحكوميين فحسب، بل يتضح ببحث عملية ظهور الفقاعات المالية وانفجارها، حيث إن الأسواق المالية لم تكن تستطيع أن تتمتع بازدهار كهذا بدون مساندة الحكومة خاصة بدون سياسة المحافظة على انخفاض سعر الفائدة البنكية أو بعبارة أخرى، برغم أن الأسواق المالية تجعل نفسها دائماً بعيدة عن الرقابة الحكومية لأنها تطالب دائماً بالتمتع بالمساعدات والإعانات الحكومية، وقد سارعت الحكومة أيضاً بمساعدتها وقللت خسائر هذا

القطاع بشكل أو بآخر وذلك فى عصور الأزمة كما فى أعوام ١٩٨٩، ١٩٩٤، ١٩٩٧، ١٩٩٨. وبرغم أن شعار "الاعتماد على النفس" و" الاعتماد على السوق" قد تردد مرات من قبل المؤسسات لم ترغب أبداً فى استخدام هذه الشعارات بشأنها، وفى اعتقادها كما أن اشتراكية الفوائد تتنافى مع النمو والازدهار الإقتصادى فإن اشتراكية الخسائر بنفس القدر هى فى صالح المجتمع وضمان الأمن الاقتصادى!

خطة بولسون - برنابك:

أحد هذه الانتقادات متعلق بالإعفاءات الضريبية البالغة مائة وخمسين مليار دولار والتى كما يقول ستيجليتز (٢. ٢٠٠٨) قد أضيفت بهدف كسب تأييد النواب الجمهوريين والديمقراطيين المعارضين وحثهم على مساندة الخطة، وهى لا تقل عن " الرشوة " فى شىء (ستيجليتز، نفس المصدر) وفى نفس الوقت لا تعطى هذه الخطة إجابة واضحة لمليونى أمريكى يواجهون خطر فقدان منازلهم ولا يقدرون على دفع رهن مساكنهم الذى يفوق حالياً ثمن منازلهم (ستيجليتز. ٩، ٢٠٠٨).

أما المسألة الأساسية فهى الفكرة المحورية لهذه الخطة والتى تعتمد على شراء "الأوراق المالية المسمومة" حتى سبعمائة مليار دولار، وبهذا الشكل تشترى الحكومة الأوراق المالية "السيئة" وتعطى الأوراق المالية "الجيدة" لـ وول ستريت، ولكن كيف يمكن التمييز بين مئات الآلاف من هذه الأوراق المالية، وكيف يمكن معرفة "الجيد" من "السيء". وعلى هذا الأساس فإن نظام العمل المقترح لهذه الخطة - غير واضح ويجب اعتباره شكلاً من أشكال مشروع شراء قروض وول ستريت من جانب الحكومة دون أن تكوم لدى رافعى الضرائب المعلومات اللازمة والواضحة حول أداء الحكومة، ولكن لماذا يجب تصور أن تنفيذ مثل هذه الخطة هو الحل للأزمة؟

ولم يجب بولسون وبرنابك أبداً على هذا السؤال، وبرغم أن إصرارهم على توصيل الدم بأقصى سرعة للمريض الذى ينزف أمر مقبول، ولكن لماذا يجب تصور أن هذا الأمر الحتمى للدم هو الذى سيوقف النزيف؟

والنموذج البديل الذى يشير إليه كثير من الاقتصاديين هو توصيل الأموال للبنوك وشراء الأوراق المالية - " الجيدة " أو " السيئة " - وتأميم البنوك الكبيرة (نظر: ارموند فيلبس ٢٠٠٨، بول كروجمان ٢٠٠٨). وقد استخدم هذا النموذج سابقاً فى السويد والنرويج وكانت له أيضاً نتائج جيدة، ونفس هذا النموذج تتبعه أيضا جوردون براون فى انجلترا فى سبتمبر ٢٠٠٧، ومؤخراً فى ٨ أكتوبر، حيث إنه أرشد الأمريكيين إلى طريق جديد وذلك بإعلانه حقن خمسين مليار لبرة استرلينى، وكذلك إعطاء ضمانات كبيرة للمعاملات المالية بين البنوك، ولذا فإنه عندما قام الكونجرس الأمريكى بالتصديق على خطة - بولسون - برنابك أجرى فيها بعض التعديل قبل أن يعلن حتمية هذا الأمر، وبهذا الشكل استلهمت الولايات المتحدة الفكرة من انجلترا وإذا لم نقل (الاتحاد الأوروبى) وتركت خطة بولسون - برنابك - فكرة شراء "الأسهم المسمومة" من أجل عملية "حقن المال".

عدم توافق خطة بولسون - برنابك مع خطة - الاتحاد الأوروبى:

برغم أن مسئولى البنك المركزى ووزارة الخزانة الأمريكية قد قالوا فى الأسابيع الأخيرة أنهم بالصلاحيات التى خولها الكونجرس مستعدون للتفكير فى تدابير تشبه التدابير الأوروبية إلا أن خطة بولسون - برنابك تختلف هكذا مع خطة الإتحاد الأوروبى فى مسألة أساسية، ففى خطة بولسون - برنابك لا يتفق حقن المال مع مراقبة الأداء وكيفية استثمار القروض الممنوحة، وأفضل مثال على ذلك دفع أول قسط من اعتماد قيمته سبعمائة مليار دولار لبنك ج. ب. مورجان فى ١٧ أكتوبر، حيث قرر البنك المركزي ووزارة الخزانة حقن هذا البنك بمبلغ ٢٥ مليار دولار بدلاً من شراء الأوراق المالية المسمومة، ولكن لم يوص بأى رقابة من جانب الحكومة بشأن كيفية استهلاك هذه الأموال.

دراسة

منع سلسلة عدم الاستقرار ... الدور الامريكى فى منع التقدم النووى الايرانى

Preventing a Cascade of Instability, U.S Engagement to Check Iranian Nuclear Progress, the Washington institute for near east policy, March 2009.

إعداد: سمير زكى البسيونى

سواء كانت إيران على وشك امتلاك، أو امتلكت بالفعل، الاسلحة النووية فإن تصور هذا الأمر سوف يفرز العديد من المشكلات فى منطقة الشرق الأوسط، ولهذا فالولايات المتحدة لا يتوجب عليها فقط أن تردع وتمنع إيران من الحصول على الاسلحة النووية ولكن عليها أيضاً أن تواجه حالة عدم الاستقرار التى ستنتج عن امتلاك إيران للسلاح النووى وردود الفعل من الدول والقوى الأخرى فى المنطقة التى إما ستقوم بمهاجمة إيران أو سترضى بإيران النووية أو ستحاول مجاراة إيران فى امتلاك الأسلحة النووية الأمر الذى سيؤدى إلى حالة من سباق التسلح بين دول المنطقة، ولهذا فإن منع إيران تقدم إيران نحو امتلاك الأسلحة النووية يعد أولوية وطنية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة ومصالحها فى منطقة الشرق الأوسط.

إلى أن تصل الولايات المتحدة إلى تحقيق هذا الهدف ينبغى عليها أن تقوى من سياساتها لمنع سلسلة عدم الاستقرار التى ستحدث فى المنطقة بسبب تقدم إيران نحو الحصول على الاسلحة النووية. أيضاً على الولايات المتحدة أن تحول مخاطر التقدم النووى الإيرانى إلى فرص لصالحها من خلال تقوية دبلوماسية التفاوض متعدد الأطراف مع إيران وذلك لإظهار التزامها أمام جميع الدول خاصة دول المنطقة بالنهج الدبلوماسى وذلك من أجل تقوية علاقاتها مع أصدقائها فى منطقة الشرق الأوسط وتدعيم سياسة منع الانتشار النووى على المستوى الدولى.

استقرار الشرق الأوسط وتقدم إيران النووى : المشكلة

حتى بدون إجراء إيران اختبار للاسلحة النووية أو مجرد الإعلان عن القدرة على القيام بذلك، فإن مجرد تقدم إيران بخطى ثابتة نحو امتلاك الأسلحة النووية سيكون له تأثير كبير على منطقة الشرق الأوسط. المهم هنا أن الثقة المتزايدة التى ظهرت عند بعض القوى الراديكالية فى المنطقة تزامنت مع نضال الولايات المتحدة فى تحقيق أهدافها فى أفغانستان، الخطر العربى الإسرائيلى، وحتى فى العراق حالياً، وهو ما أدى إلى تحدث البعض فى المنطقة – سواء الأصدقاء أو الأعداء – عن بداية أفول نجم الولايات المتحدة وبزوغ نجم إيران فى المنطقة.

التقدم الإيرانى نحو امتلاك الأسلحة النووية أثار الشكوك بين البعض حول قيمة الولايات المتحدة كحليف رئيسى فى المنطقة، فالتقدم الإيرانى ورغم كافة الضغوط الدولية

المفروضة عليه أدى إلى تشكك البعض فى فعالية القيادة الأمريكية ومدى قدرة الولايات المتحدة على مواجهة التحدى الإيرانى.

قلق دول المنطقة لا يتوقف عن حد معين فالقلق يأتى من إمكانية تطور الأمر بين الولايات المتحدة وإيران إلى مواجهة عسكرية بين الطرفين سيكون أول ضحاياها دول المنطقة خاصة الدول الخليجية التى ستكون أهدافاً لأسلحة إيران وصواريخها خاصة وأن هذه الدول تستضيف على أرضها قوات وقواعد أمريكية.

أيضاً قلق دول المنطقة ينبع أيضاً من إمكانية حدوث انفتاح أمريكى على إيران الأمر الذى يؤدى إلى التقارب بينهما وذلك على حساب دول المنطقة لأن هذا التقارب الإيرانى الأمريكى سوف يصاحبه العديد من الاغراءات الأمريكية لإيران على رأسها أن يكون لها دور مهم فى الترتيبات الإقليمية فى المنطقة وهو الأمر الذى يتعارض مع مصالح الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة.

فى هذا الإطار قامت إدارة الرئيس الأمريكى أوباما بوضع خطة لاجراء حوار مباشر لكن "قاسى" لمخاطبة سلوك إيران الصعب خاصة برنامجها النووى، لكن يبدو أن الوقت قصير جداً إذا لم تنجح الطرق الدبلوماسية، فإيران مستمرة وبخطة سريعة فى عملية إنتاج اليورانيوم منخفض التخصيب وتقوم بشكل سريع بتركيب أجهزة الطرد المركزية التى تعطيها القدرة على إنتاج اليورانيوم عالى التخصيب فى مدة أقصر، هذا النجاح الإيرانى يتزامن مع عدم قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على فرض رقابتها على منشآت إيران النووية وبالتالى عدم القدرة على اكتشاف الوسائل والمناطق السرية التى قد تقوم إيران بإنشائها لانتاج اليوارانيوم على التخصيب.

إذن يبدو أن المجتمع الدولى غير قادر على إيقاف تقدم إيران نحو امتلاك برنامج للاسلحة النووية، إسرائيل قد تقرر التصرف من طرف واحد، فمهما اعتقد القادة الأمريكيين فإن الإسرائيليين مقتنعين أنهم الآن لديهم خيار عسكرى وعليهم أن يستخدموا هذا الخيار قبل أن تسرع إيران وتتقدم فى برنامجها بشكل يعوق إسرائيل عن استخدام الحل العسكرى خصوصاً فى ظل المفاوضات الجادة بين إيران وروسيا ،والتى تحاول إسرائيل عرقلتها بكافة السبل، فى بيع روسيا لإيران صواريخ إس ٣٠٠ أرض جو سوف تعطى قدرة لإيران على مواجهة هذه الضربة العسكرية الإسرائيلية.

لكن رغم كل ما يمكن أن يقال عن توجيه ضربة عسكرية وقائية ضد البرنامج النووى الإيرانى إلا أن هناك حكمة مهمة تؤكد أن القيام بعمل عسكرى ضد المنشآت النووية الإيرانية يحمل فى طياته أخطار هامة كما يحمل فرص مجهولة للنجاح، فلا يوجد ضمان حقيقى بأن هذه الضربة الوقائية سوف تساهم فى تدمير تام للبنية التحتية لبرنامج إيران النووى، أو تأخيره وتعطيله على الأقل، كما لا توجد معرفة تامة بطبيعة الرد الإيرانى على هذه الضربة الوقائية.

أيضاً يرى الكثير من المحللين أن الوقت ليس مناسباً لهذه الضربة كما أن الوسائل الدبلوماسية تبقى دائما على آمال وفرص للنجاح، فالمهم هنا هو الوقوف ليس فقط على النتائج العسكرية والتقنية ولكن التعرف على النتائج السياسية لهذه الضربة الوقائية. والظروف الداخلية فى إيران والظروف الإقليمية والدولية التى قد تصاحب هذا العمل العسكرى ضد إيران. على سبيل المثال توجيه ضربة عسكرية وقائية للمنشآت النووية الإيرانية فى الوقت الذى تشهد فيه الساحة الدولية نشاطاً دبلوماسياً مكثفاً وفى الوقت تعلن فيه المخابرات الأمريكية أن إيران ما يزال أمامها عدة سنوات للوصول إلى امتلاك القنبلة النووية يختلف كثيراً إذا ما تم توجيه هذه الضربة فى ظل انسحاب إيران من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية حيث ستكون الظروف الإقليمية والدولية فى هذه اللحظة مهيأة أكثر لتوجيه هذه الضربة.

تركز المناقشات حول العمل العسكرى الوقائى عموماً على ما هو حجم الدمار المتوقع من توجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية. على أية حال لا يعد هذا الأمر هو المقياس الوحيد أو الأهم فى تحديد نجاح الضربة، فالعمل العسكرى لن يستطيع بمفرده إيقاف برنامج إيران النووى، فحتى لو تم تدمير المنشآت النووية الإيرانية فإن إيران قد يكون لديها القدرة على إعادة البناء.

وبالتالى فإن العمل العسكرى قد يعانى من مرارة الفشل فى حالة بقاء إيران لديها الرغبة فى إعادة البناء مرة أخرى، لهذا فإن أفضل نتيجة ترغب الولايات المتحدة وحلفائها فى تحقيقها من وراء الضربة العسكرية هى أن تقوم طهران باتخاذ قرار بتفكيك وإيقاف بقايا برنامجها النووى.

إذن القيام بعمل عسكرى للقضاء على البنية التحتية النووية لإيران سيكتب له النجاح جزئياً، وربما يحمل نتائج ومخرجات عكسية فى النهاية، وهو الأمر الذى سيؤدى إلى توجيه انتقادات حادة لواشنطن وحلفائها وهو ما قد يساعد ويشجع طهران على إعادة بناء برنامجها النووى مرة أخرى. لأن إيران سوف ينظر إليها فى هذه الحالة باعتبارها ضحية كما سيتأكد الجميع أن الولايات المتحدة هى التى أعطت لإسرائيل الضوء الأخضر لمهاجمة إيران حتى ولو لم يحدث هذا وهو الأمر الذى سيؤثر على علاقات الولايات المتحدة مع حلفائها وأصدقائها فى المنطقة، كما أن هذا الأمر سيعطى لإيران الفرصة أمام المجتمع الدولى أن تطالب بالحصول على الأسلحة النووية للدفاع عن نفسها، كما سيشكل هذا الفشل للضربة عامل ردع بالنسبة للولايات المتحدة حيث ستمتنع عن توجيه أى ضربة عسكرية لبرامج إيران النووية أو غيرها.

إذن مجرد امتلاك إيران للاسلحة النووية أو مجرد القدرة على إنتاجها بشكل سريع سوف يؤدى إلى حالة من عدم الاستقرار فى المنطقة وسيؤدى إلى إثارة المخاوف بين دول المنطقة التى

تعانى من مشكلات داخلية بين السنة والشيعة وتخشى هذه الدول أن تستغلها إيران، بالإضافة إلى إمكانية قيام إيران بتعطيل مصالحها النفطية عن طريق وقف إمدادات الطاقة عبر مضيق هرمز.

أيضاً قد تعمل إيران على تشجيع الجماعات الراديكالية الموجودة فى هذه الدول لزعزعة الاستقرار بها.

إذا نجحت إيران فى الإفلات ببرنامجها النووى ومواجهة كافة قرارات مجلس الأمن فإن نظام منع الانتشار النووى سوف يواجه بتحدى خطير يتمثل فى اتجاه باقى الدول إلى محاكاة السلوك الإيرانى وهو الأمر الذى سوف يعرض نظام منع الانتشار النووى إلى مخاطر كبيرة.

العلاقات الأمريكية مع دول مجلس التعاون:

تعتبر المصالح الأمريكية فى المنطقة مهمة جداً وذلك لأن الولايات المتحدة لها علاقات ثنائية قوية بالعديد من القوى الإقليمية فى المنطقة مثل مصر وتركيا والمملكة العربية السعودية، ولهذا فمن الضرورى تعزيز وتقوية الحوار الاستراتيجى الثنائى على المستوى، ولا يتوقف الأمر على الحوار مع هذه القوى بل يجب أن يمتد الحوار الاستراتيجى مع دول مجلس التعاون الخليجى فالإدارة الأمريكية الجديدة ينبغى عليها استكشاف الفرص لمساعدة دول مجلس التعاون الخليجى فى الأشياء التى تمثل نقاط ضعف بالنسبة لهم. وفى هذا الإطار هناك مبادرة ممتازة وجديرة بالملاحظة وهى الاتفاقية الجديدة بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والتى عن طريقها سيتم تقديم العديد من الخدمات للمملكة فى مجالات الطاقة والأمن الداخلى.

فى الوقت نفسه الحوار الاستراتيجى مع الدول العربية فى المنطقة يجب أن يكون ذو اتجاهين، فمن الملائم والضرورى أيضاً أن تبقى واشنطن على الحوار الودى مع القوى الإقليمية فى المنطقة وذلك لاستشارة واشنطن قبل القيام بالاتجاه للتخلى عن التزاماتهم فى إطار اتفاقية منع الانتشار النووى والوكالة الدولية للطاقة الذرية والقيام بتخصيب اليورانيوم بعيداً عنها وذلك للحفاظ على درجة معقولة من الشفافية فى برامجهم النووية وأن لا تتعدى الحدود المسموح بها.

البعض فى منطقة الشرق الأوسط لديهم قلق حول كيفية تعاطى القيادة الأمريكية مع مشكلة البرنامج النووى الإيرانى، فالقوى الإقليمية فى المنطقة من الممكن أن لا يكون لديها أفكار أفضل حول كيفية مواجهة القضية، ولكنهم يتوقعون أن الولايات المتحدة سوف تستخدم وسائل عديدة – نفوذها الدولى، الدبلوماسية، أو اللجوء للقوة فى حالة الضرورة- لمواجهة هذه المشكلة. الدول الخليجية الصغيرة تنظر للولايات المتحدة بأنها قادرة على إيجاد الحل لهذه المشكلة ولكن بالشكل الذى لا يؤثر على مصالحهم.

بالإضافة إلى هذا على الإدارة الأمريكية فى حالة وجود الرغبة فى الجلوس مع إيران على مائدة المفاوضات أن يكون لدى هذه الإدارة الوصول إلى ما بعد القضية النووية وعدم التوقف أو التقيد فقط بهذه القضية، حيث ينبغى تحضير قائمة بأهم الموضوعات والقضايا التى سيتم طرحها أثناء المفاوضات مع إيران ويتضمن ذلك مشكلات عديدة أهمها القرصنة فى الخليج «الفارسى» وهو ما يتطلب وجود أصدقاء الولايات المتحدة فى المنطقة أثناء هذه المفاوضات، كما يجب على الولايات المتحدة أن ترسم صورة لإيران حول ما يمكن أن تجنيه إيران من هذه المفاوضات ويشمل ذلك مشاركة إيران فى ترتيبات الأمن الإقليمى فى المنطقة، كما يجب أن تشعر إيران بالاحترام الأمريكى لها.

ضرورة توحيد الجهود الدولية:

من المعلوم أن الهدف الرئيسى للجهود الدولية هو منع إيران من تطوير قدراتها للحصول على السلاح النووى، ولكن ثمة هدف آخر يتمثل فى ضرورة توحيد الجهود الدولية التى تبذل فى هذه القضية وذلك لأن وجود إجماع وتوحيد لهذه الجهود فى إطار المبادرات الدبلوماسية ربما يعد أفضل طريق لزيادة فرص قبول إيران بالمساومات فى المستقبل، فإيران لا تفضل أن تعزل نفسها عن المجتمع الدولى، فهى ليست كوريا الشمالية. لهذا فإن المعارضة المتكررة وعدم وجود إجماع داخل مجلس الأمن حول فرض عقوبات جماعية على إيران من الأمور الهامة التى تستغلها إيران، ومن ثم فوجود هذا الاجماع سيكون تأثيره أكبر على إيران من فرض عقوبات اقتصادية أو أمنية، كما أن وجود هذا الاجماع قد يدفع بإيران إلى التفكير فى إمكانية تأجيل طموحاتها النووية، أما اتجاه الولايات المتحدة إلى التحرك بشكل فردى فى هذه القضية قد يؤدى إلى نتائج سلبية حيث سيدفع إلى مزيد من التوتر بين أصدقاء الولايات المتحدة فى المنطقة، كما سيصور الولايات المتحدة على أنها تواجه قوى عظمى فى المنطقة مما سيدعم بدون أى مبرر وضع ومكانة إيران فى المنطقة.

من المهم أن تدرك الولايات المتحدة أنها يجب أن تعمل أولا على التنسيق داخل مجلس الأمن وأن تتحرك أولاً فى سبيل توحيد المجموعة المؤثرة داخل مجلس الأمن خاصة روسيا والصين بالإضافة إلى فرنسا وبريطانيا وألمانيا (مجموعة ٥+١) لأن أى جهود أو خطوات يجب أن تأتى عبر هذه المجموعة، من المفيد أيضاً أن تدرك الدول العربية وتركيا وإسرائيل أنهم قوى مؤثرة فى هذه القضية وهو الأمر الذى سيتطلب من الإدارة الأمريكية القيام بسلسلة من الحوارات الاستراتيجية مع حلفائها فى المنطقة.

إن التحركات والمبادرات الفردية تعد معضلة كبيرة، لأنها يمكن أن تقود طهران إلى الاعتقاد أن المجتمع الدولى منقسم بشأنها وهو ما يشكل مصلحة لإيران. الأمر الذى قد يدفعها على المضى قدما فى تكريس هذا الانقسام بين الدول المؤثرة فى القضية النووية. علاوة على هذا تحمل مسألة زيادة تحسين العروض والحوافز المقدمة لإيران العديد من المخاطر، لأنها قد

تدفع إيران إلى الاعتقاد أنه كلما زاد انتظارها فترة أطول وزاد ورفضها للعروض كلما تحسنت هذه الحوافز وهو ما سوف يدفعها إلى المماطلة فى الدخول فى مفاوضات من أجل تحسين حزمة الحوافز المقدمة إليها فى كل مرة، لهذا السبب يجب أن يتم تنسيق الجهود الدولية لفرض مزيد من الضغوط على إيران.

فى حالة رفض إيران لإيقاف عملية التخصيب فى تلك الحالة على الولايات المتحدة أن تعمل على الترويج فى إطار المجتمع الدولى لسياسة «المقاومة والردع» بدلاً من سياسة الرضوخ والـردع» وذلك لمنع إيـران من تطوير برنامجها النووى، وفى حالة الفشل فى التوصل لاتفاقية يجب أن تزيد الضغوط والعقوبات الاقتصادية وزيادة عزلة إيران فى إطار من التنسيق مع الدول والقوى الأخرى وذلك لوضع قاعدة للاحتواء طويل المدى لطموحات إيران النووية.

تبدى العديد من الدول فى منطقة الشرق الأوسط قلقها بسبب التخوف من فشل الولايات المتحدة فى منع استمرارا إيران فى برنامجها النووى، لهذا فإن تبنى استراتيجية الردع يجب أن يتم بحذر نظراً لم تحمله من مخاطر كبيرة على المنطقة، حيث يجب عند الحديث عن استراتيجية ردع إيران إقناع دول المنطقة بعدم السير فى طريق إيران، كما ينبغى استعمال هذه الاستراتيجية لجعل برنامج إيران النووى أقل جاذبية بالنسبة للقادة الأيرانيين. من خلال تقليل فوائده ومزاياه العسكرية بالنسبة لإيران وذلك من خلال تحسين القدرات الصاروخية لإسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجى، هذه الخطوة الأمريكية سوف تزيد من ثقة دول المنطقة بقدرات الولايات المتحدة والتزامها بحمايتهم، كما سيقلل من إغراء الدول الخليجية نحو الاتجاه إلى امتلاك برامج نووية للحماية من أخطار امتلاك إيـران للأسلحة النووية، كما سيمنع إسرائيل من الاتجاه على القيام بعمل عسكرى منفرد ضد إيران لضرب البنية التحتية للبرنامج النووى الإيرانى. وعلى الإدارة الأمريكية أيضاً إقناع الدول العربية بربط مجالها الجوى والصاروخى معها لأن مثل هذا الارتباط سوف يزيد من أمن هذه الأنظمة.

تؤكد روسيا أن احتمال قيامها بإتمام صفقة بيع النظام الدفاعى الجوى اس - ٣٠٠ لإيران سوف يدفع إلى الاستقرار فى المنطقة لأنها تعتقد أن إسرائيل تستعد لتوجيه ضربة عسكرية لإيران، على أية حال فإن هذه الرؤية قد تشكل خطر حقيقى على استقرار المنطقة لأن إسرائيل قد تشعر بضرورة التحرك الآن قبل إتمام هذه الصفقة بين إيران وروسيا. وفى حالة إتمام هذه الصفقة ونجاح إيران فى الحصول على هذه الصواريخ يجب على الولايات المتحدة أن تعمل على إعادة التوازن إلى المعادلة الاستراتيجية من خلال تزويد إسرائيل بالمزيد من الأسلحة المتطورة، فعلى سبيل المثال إذا ما قامت الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بالطائرات المتطورة فقد يمنع هذا روسيا من إتمام الصفقة مع إيران. وبالرغم من كل هذا يجب أن يتم وضع إطار أكثر تعاوناً للعلاقات الأمريكية - الروسية، حيث ينبغى على روسيا أن تدرك أن الولايات المتحدة تعمل على منع إسرائيل من القيام بضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية وذلك لحين انتهاء الجهود الدولية فى الرامية إلى إقناع إيران بالتخلى عن برنامجها النووى.

الولايات المتحدة عليها أن تدعم المبادرات الدولية الرامية إلى إقناع إيران بمستقبل أفضل إذا ما تخلت عن طموحاتها النووية، وهذا يشمل الحديث عن ترتيبات الأمن الإقليمى فى المنطقة بالشكل الذى يحقق مصلحة لكل الأطراف، فعلى سبيل المثال هناك ضرورة للحيث حول حرية الحركة من خلال مضيق هرمز.

إن سياسة ردع إيران يجب أن لا تؤخذ كبديل لسياسة الضغط على إيران للتخلى عن نشاطاتها النووية، فالمجتمع الدولى يجب أن يبقى على هدفه وهو إنهاء إيران لعملية التخصيب وإيقاف غيران عن العودة إلى التخصيب مرة أخرة.

يجب أيضاً أن تعلم إيران بأنها إذا ما أرادت حوافز جديدة فيجب عليها أن تعرض أولاً ماذا تريد، كما على المجتمع الدولى أن يكون على استعداد إذا ما أقدمت إيران على قرار إستراتيجى بالتخلى عن طموحاتها النووية بتقديم حوافز تحفظ ماء الوجه بالنسبة لإيران بشرط عدم تعارضها مع مصالح المجتمع الدولى.

إن سياسة الردع فى مرحلة الحرب الباردة كانت مسألة معقدة. طبقاً لتقرير عام ٢٠٠٩ التى تعده لجنة العمل لإدارة الأسلحة النووية التى كان يترأسها وزير الدفاع السابق جيمس ستيلنجر، يقول التقرير أن الولايات المتحدة لم تعتقد كثيراً خلال السنوات الأخيرة فى مسألة الردع النووى، ويضيف التقرير أن بعض القدرات النووية الأمريكية قد ضعفت، وليس من الواضح شكل الاستراتيجية التى قد تتبعها الولايات المتحدة فى استخدام الردع فى منطقة الشرق الأوسط.

ثمة قضية مهمة وتحتاج إلى قدر كبير من التفكير وهى كيف يمكن للمظلة النووية الأمريكية أن تعمل بشكل ملائم فى منطقة الشرق الأوسط. بداية يبدى العديد داخل الخليج ان المنطقة بالفعل تستفيد من المظلة النووية الأمريكية ولهذا فهم يرحبون بها، ولكن لا تشترك إيران على الاطلاق فى هذا الإدراك. ومن جانبها لا تبدو إسرائيل متحمسة للمظلة النووية الأمريكية وذلك لعدة أسباب:

- أولها، أن إسرائيل لديها قدراتها الخاصة للردع.
- ثانيها، إعلان الولايات المتحدة لهذه المظلة قد يضر بحالة الغموض التى تستفيد منها إسرائيل.
- ثالثها، يتخوف الكثير من الإسرائيليين من أن يأتى الإعلان عن المظلة النووية الأمريكية على حساب حرية إسرائيل فى العمل ومواجهة الأخطار المجيطة بها.

لكى يكون الردع فعالاً يجب أن يكون موثوق به من كلا

الجانبين أى إيران وحلفاء الولايات المتحدة فى المنطقة، وهو الأمر الذى قد يحتاج إلى توقيع اتفاقية أو معاهدة. تقترح تجربة الحرب الباردة أن مسألة نشر الأسلحة يعد أمراً مفيداً وضرورياً فى أغلب الأحيان لجعل هذه الوعود موثوق بها، ورغم هذا ليس من الواضح بأن هذه الرؤية يمكن أن تنطبق على منطقة الشرق الأوسط، فالقوى الإقليمية غير متحمسة فى أغلب الأحيان للحضور الكبير للقوات الأمريكية فى المنطقة، ولهذا فإن مسألة وضع صواريخ كروز نووية على السفن يعد مسألة معقدة ومن ثم فإن التشاور والحوار يعد أمراً ضرورياً لجعل الردع أكثر فعالية وبالشكل الذى يخدم المصالح الأمريكية.

تعد العقوبات الراهنة المفروضة على إيران متواضعة لحد كبير ولكن فرض المزيد من هذه العقوبات قد يعطيها المزيد من القوة، وينبغى على العقوبات المفروضة من جانب الأمم المتحدة على إيران أن تتوسع فى مجال العقوبات على استيراد الأدوات أو الوسائل ثنائية الاستخدام، كما يجب توعية الدول التى تستورد منها إيران هذه الوسائل بخطورة استخدام إيران لهذه الأدوات فى أغراض عسكرية، كما يجب على الأمم المتحدة زيادة تفعيل دور لجنة العقوبات والتى تضم بلجيكا، بوركينافاسو، وكوستاريكا وهى اللجنة التى تعتبر متوقفة عن ممارسة دورها منذ وقت طويل.

هناك أصوات كثيرة داخل الولايات المتحدة تشتكى من العلاقات بين إيران والامارات العربية المتحدة ودول الخليج الأخرى والتى تستغلها إيران فى الحصول على المواد ثنائية الاستخدام وتطالب هذه الاصوات بمنع ذلك، لهذا على الولايات المتحدة أن تكون فى وضع أفضل بالنسبة لهذه القضية وذلك يمكن أن يتحقق إذا ما تمكنت الولايات المتحدة من تقديم المزيد من الخدمات لهذه الدول.

بالتوازى مع هذا على الولايات المتحدة أن تسرع بتقديم حوافزها لإيران وذلك بشكل عملى من خلال نقاط محددة يتم عرضها على الرأى العام العالمى وذلك لوضع وكشف إيران أمام الجميع وفى هذا الحالة هناك احتمال كبير أن توافق إيران على هذه الصفقة، فإيران لا تفضل أن تكون معزولة عن العالم، فالضغط على إيران يجب أن يمارس فى إطار الجهود الدولية وليس بشكل منفرد من جانب الولايات المتحدة.

إنهاء التخصيب : هدف المجتمع الدولى

فى النهاية يجب أن يكون للمجتمع الدولى دور فى منع إيران من الاستمرار فى عملية التخصيب للوصول إلى السلاح النووى وذلك من خلال منع الشركات والوكالات التى تتعامل مع إيران فى توريد المواد والوسائل التى تساعدها فى عملية التخصيب من التعامل مع إيران وذلك من خلال توضيح المخاطر التى قد تتعرض لها هذه الهيئات بسبب تعاملها مع إيران. الأمر المهم أيضاً هو أن تمنع الولايات المتحدة عملية بناء مصافى جديدة للنفط فى إيران ومنع عمليات إعادة تأهيل آبار النفط فى إيران.

الرئيس الأمريكى باراك أوباما أثناء حملته الانتخابية أكد أنه مهتم بمسألة اعتماد إيران بشكل كبير على النفط كنقطة قوة، ولهذا فإن الحكومة الأمريكية عليها أن تعيق البلدان والشركات من بناء مصافى جديدة للنفط فى إيران أو الدخول فى عمليات تأهيل وتجديد الآبار الموجودة بالفعل، كما يجب أيضاً منع تصدير المنتجات النفطية المصفاة إلى إيران.

على الجانب الآخر وفى إطار الضغط على إيران يجب أن توضح الولايات المتحدة وتخاطب المخاوف والقلق الإيرانى والضمانات التى قد تحصل عليها إيران فى حالة إتخاذ القرار الإيرانى بالتخلى عن التخصيب والحصول على السلاح النووى.

الولايات المتحدة أيضاً يجب أن لا تهمل الدور الأوروبى فى القضية النووية الإيرانية، فأوروبا بالطبع قلقة من البرنامج النووى الإيرانى، لكنها لا تجد وسيلة أو آلية موحدة للعمل المشترك فى هذه القضية.

أضف إلى هذا أن التقدم فى مجلس الأمن سيكون أسهل فى حالة نجاح واشنطن فى إقناع الصين بأن البرنامج النووى الإيرانى يمثل تهديد استراتيجى للصين ومصالحها، ويمكن أيضاً إقناع روسيا بأن مصلحتها تأتى عن طريق التعاون الكامل مع الغرب. تحفيز هذه الدول على الانضمام إلى الولايات المتحدة وحلفائها فى زيادة الضغط الدولى على إيران يتطلب إتباع دبلوماسية ماهرة، كما يتطلب زيادة التعاون فى مناطق الاهتمام المتبادل لنجاح هذا المسعى.

فالدول الخليجية – خاصة المملكة العربية السعودية – تعد وسيلة جيدة لاقناع الصين بالانضمام إلى هذا التحالف وذلك من خلال استغلال اهتمام الصين بالوصول إلى أسواق النفط وامدادات الطاقة، والإدارة الأمريكية يجب أن تتحدث بشكل أكثر جدية مع حلفائها من الدول الخليجية للولوج بقوة فى الدبلوماسية الدولية المحيطة بالبرنامج النووى الإيرانى.

خاتمة:

الاهتمام الأمريكى بوقف البرنامج النووى الإيرانى لن يكتب له النجاح عن طريق العمل الأمريكى المنفرد، لكن الأمر يتطلب زيادة التعاون والتنسيق مع باقى الأطراف المهتمة بهذا البرنامج، بالإضافة إلى عدم التحدث عن الحوافز المقدمة لإيران بشمل مبهم،لكن يجب أ، توضع هذه الحوافز فى شكل محدد أمام المجتمع الدولى.

لا يجب أن تنظر الإدارة الأمريكية للبرنامج النووى الإيرانى على أنه مجرد خطر، لكنه من خلال التعاطى معه بشكل أكثر حكمة قد يتحول إلى فرصة، فواشنطن فى حالة النجاح فى حل هذه المشكلة يمكن أن تضع أساساً قوياً لفكرة عدم الانتشار النووى على المستوى الدولى، كما أن حل هذه المشكلة سوف يطمئن الدول الخليجية التى تنظر إلى الولايات المتحدة على أنها على أنها القائد القادر على حمايتها وتأكيد فكرة القيادة وعدم أفول نجم الولايات المتحدة.

افتتاحيات الصحف الإيرانية
الصادرة باللغة الفارسية
فى شهر اسفند ١٣٨٧هـ.ش.
الموافق فبراير/ مارس ٢٠٠٩م

كانت افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية فى شهر اسفند ١٣٨٧هـ.ش. الموافق فبراير/ مارس ٢٠٠٩م مواكبة للأحداث سواء فى داخل إيران، أو على مستوى منطقة الشرق الأوسط، أو على المستوى العالمي، لكن اهتماماتها هذا الشهر كانت مركزة على أمرين: أولهما الاستعداد لانتخابات رئاسة الجمهورية القادمة، والثانى العلاقات الإيرانية-الأمريكية.

فيما يتعلق بالأمر الأول، فقد اصطفت الصحف خلف مرشحيها المحتملين، وحشدت طاقتها فى تأييدهم، وإبراز إنجازاتهم، والدفاع عنهم فى مواجهة مايثيره خصومهم فى حقهم، وقد شغل ترشيح مير حسين موسوى نفسه لانتخابات الرئاسة، وتنازل سيد محمد خاتمى لصالحه بعد أن كان قدر رشح نفسه، أكبر اهتمام من جانب كل من الصحف ذات التوجه الإصلاحى والصحف ذات التوجه الأصولى على السواء بنسبة الاهتمام والدوافع، فقد عبرت كل صحيفة إصلاحية عن موقف الجماعة أو الحزب الذى تتحدث بلسانه، تجاه هذا الحدث، حيث سعت صحيفة اعتماد ملى الناطقة بلسان حزب الاعتماد الوطنى إلى دعم زعيمها مهدى كروبي، وتوضيح موقفه واتخاذه توجها مستقلا يعتمد على الوسطية التقليدية، وحصوله على مساحة جديدة فى القاعدة الشعبية. وتابعت صحيفة آفتاب مبادرة مهدى كروبى بالإعلان عن ترشيح نفسه مبكرا، مؤكدة على الثقة الشعبية التى يتمتع بها، وأنه سيستمر فى المنافسة حتى النهاية، ولن يتنازل عن الترشيح لحساب أحد حتى زميله خاتمي، فى ضوء ما حققه من نتائج مرضية فى انتخابات الرئاسة السابقة، فضلا عن صلته الطيبة بقيادات النظام وعلماء الدين.

وقد عبرت الصحف الإصلاحية عن الجدل الذى أثاره تنازل خاتمى عن ترشيح نفسه فى انتخابات الرئاسة لصالح مير حسين موسوي، وأشارت صحيفة نوروز إلى موقف مجمع علماء الدين المجاهدين (روحانيون مبارز)، ومطالبته خاتمى بعدم التنازل والعدول عن موقفه، مؤكدا حتمية فوزه فى الانتخابات، وأنه أصلح الجميع لهذه المرحلة. واعتبرت صحيفة بهار خاتمى ثروة قومية أكبر من مجرد مرشح للرئاسة. وشرحت أسباب تنازله الأربعة، وهي: أن المنافسة ليست من أجل الاستيلاء على السلطة لأنها لن تكون أخلاقية، وأنه يمثل الإصلاح، وتشتيت الأصوات بين قيادات الإصلاحيين ليست مفيدة للحركة، وأنه مع ترشيح ثلاثة إصلاحيين لن يحصل أحدهم على أغلبية الأصوات التى تسمح له بمنافسة الأصوليين، وأنه لا يريد الدخول فى لعبة المراوغة بالانتظار حتى موعد الانتخابات. وقد أعلنت صحيفة التضامن عن تأييد حزبها لخاتمي، فضلا عن أحزاب أخرى مثل حركة الحرية وحزب العدالة والتنمية المستقل.

وأشارت صحيفة روز إلى أن موسوى قد عمل وزيرا للخارجية قبل أن ينجح فى الحصول على ثقة البرلمان عام ١٣٦٠هـ.ش. ١٩٨٢م ليكون رئيسا للوزراء، بعد فشل على أكبر ولايتى فى الحصول عليها، واستمر رئيسا للوزراء ثمانى سنوات، بشعار إدارة الأزمات بموارد محدودة، وبعد إلغاء منصب رئيس الوزراء تم تعيينه عضوا فى المجلس الأعلى للثورة الثقافية، ورئيسا لمجمع الفنون، وعضوا بمجمع تحديد مصلحة النظام، بمعنى أنه جدير بأن يرشح نفسه فى هذه المرحلة. وأشارت صحيفة انتخاب إلى أن مير حسين موسوى الذى يراهن عليه خاتمى يتمتع بعدد من المزايا التى حققت له رصيدا فى تاريخ الثورة وبين الجماهير، ومن أهمها السياسة الاقتصادية التى اتبعها فى فترة رئاسته للوزارة، وخلال سنوات ١٩٨٧و٨٨و٨٩م، التى اتسمت بعدم الاستقرار وكثرة التحديات، حيث قام بإعادة بناء

المؤسسات، وإنشاء الهيئة القومية للتخطيط والموازنة، وإنشاء مجمع الفنون، وأنه لم يغير توجهاته مع تغير الضغوط، وكانت الخطة الخمسية الأولى التى وضعتها حكومته تتميز بالتوازن والانضباط الذى يعتبر أحد مقومات عمله. وأكدت صحيفة اطلاعات أن خاتمى يرى فى موسوى القدرة على مواجهة الأصوليين مع امتلاكهم أسباب القوة، وتحقيق ما لم يستطع هو تحقيقه مع وجود برلمان مؤيد له خلال فترتى رئاسته، فى حين يرى أن كروبى لديه القدرة على المواجهة، وأشارت إلى دعوة خاتمى للاتفاق بينه وبين موسوى على مرشح واحد للإصلاحيين لمنع تفتيت الأصوات. ومن ناحية أخرى أكدت صحيفة اعتماد ملى أن كروبى يعتقد فى قدرة الإصلاحيين على الفوز عند اتفاقهم على مرشح واحد، لكن هذا لا يعنى عدم ترحيبه بترشيح آخرين، كما أنه لن يتنازل لأحد، وأنه يدخل المنافسة بشعار التقنين وتأصيل القوانين، ودعت الصحيفة إلى عدم تشويه صورة المنافس، والمحافظة على احترام كافة الشخصيات السياسية، وطالبت بوضع استراتيجية مشتركة بين المرشحين الإصلاحيين.

ركزت صحيفة تابناك على فكرة الحكومة الائتلافية التى طرحها محسن رضائي، مطالبة بأن من الضرورى تجربة هذه الفكرة، ومؤكدة على أن الأصوليين سوف يصلون إلى موقف موحد لاختيار مرشحهم فى الانتخابات.

وأشارت صحيفة جمهورى اسلامى إلى أن ظهور مير حسين موسوى فى قيادة الإصلاحيين يعنى أنه عكس شعاره من أصولى إصلاحى خلال رفقته للزعيم خامنئى فى فترة رئاسته للجمهورية، فضلا عن تجاوبه مع فكر آية الله الخمينى الزعيم فى تلك الفترة، إلى إصلاحى أصولى من خلال تجاوبه مع الإصلاحيين وانتقاده عمل الأصوليين. وقد أكدت صحيفة تابناك أن الزعيم خامنئى قد أعلن أنه لا يؤيد مرشحا بعينه فى انتخابات الرئاسة، فإنه يفتح المجال أمام منافسة حقيقية بين كافة المرشحين. فى حين ركزت معظم افتتاحيات صحيفة كيهان على توجهها فى دعم الرئيس أحمدى نجاد للحصول على فترة رئاسة ثانية، مؤكدة أن الأصوليين سوف يتفقون فى نهاية الأمر على مرشح واحد هو أحمدى نجاد، ومن ثم فقد أبرزت إنجازاته، ودافعت عنه فى مواجهة النقد الذى يوجه له ولحكومته.

أما موضوع العلاقات الإيرانية-الأمريكية فقد ظهر على سطح اهتمامات الصحف هذا الشهر، وقد زاد هذا الاهتمام مع الرسالة التى وجهها الرئيس الأمريكى أوباما إلى الشعب الإيرانى والقيادة الإيرانية لبدء صفحة جديدة فى العلاقات، وقد وصفتها الصحف الإيرانية الإصلاحية بالإيجابية، وأنها خطوة على الطريق الصحيح، فى حين تعاملت معها الصحف الأصولية بحذر، حتى جاءت تصريحات الزعيم سيد على خامنئى التى وصفتها جميع الصحف بالمتوازنة، مركزة على تأكيد الزعيم أن إيران تنتظر أفعالا وليس الأقوال وحدها، وأن على الرئيس الأمريكى أن يصحح أخطاء الماضي، سواء ما يتعلق بالأموال الإيرانية المجمدة، أو الحصار الاقتصادى أو العقوبات أو إسقاط الطائرة الإيرانية المدنية أو غيرها. وأكدت الصحف الأصولية أن الزعيم قد ألقى الكرة فى الملعب الأمريكى انتظارا للمبادرات التى أشار إليها الرئيس الأمريكي.

قضية العدد

الإصلاحيون والبعد الثالث

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

من الواضح أن الإصلاحيين بعد هزيمتهم فى جولة انتخابات رئاسة الجمهورية الإيرانية السابقة، وفى الانتخابات البرلمانية والشعبية، وسيطرة الأصوليين على المواقع الهامة والمؤثرة فى النظام، ومع السياسة النشيطة والمتحركة للرئيس أحمدى نجاد، قد خططوا لاستراتيجية جديدة فى مواجهة الأصوليين، تقوم على أساس اختراق فى العمق الأصولي، سواء كان الفكرى أو الحركي، وتكوين البعد الثالث لحركة الإصلاح فى إيران، وهذا ليس معناه اختيار طريق وسط بين الأصوليين والإصلاحيين، أو بين اليمين واليسار الإصلاحي، فى المرحلة الماضية، بل بعد ثالث أعمق من هذين الاتجاهين، له آليات جديدة نتيجة اجتهاد إصلاحى خالص. فقامت الجماعات والأحزاب الإصلاحية بتطوير فكرها، مما أدى إلى إعادة تنظيم الجماعات والأحزاب الإصلاحية، وتحديد توجه كل جماعة، مع تكليفها بدور على الساحة يتفق مع توجهها، فقد سعى حزب الاعتماد الوطنى بعد اتخاذه توجها مستقلا يعتمد على الوسطية التقليدية، إلى الحصول على مساحة جديدة فى قطاعات الأصوليين، والتعامل مع المرجعية المجددة من علماء الدين فى الحوزة، وأخذ يضم إلى صفوفه عددا من شباب الحوزة العلمية، ثم يتجه إلى مناطق الأقليات العرقية فى المحافظات الإيرانية، لتوفير قاعدة شعبية. أما حزب المشاركة فقد عمد إلى تغيير قياداته، وأفرز تجمعات جديدة متمايزة تلتقى فى يسار المعسكر الإصلاحي، لتضم عددا من الجماعات الليبرالية، مع تجمع أنصار خاتمي. واختار حزب مجاهدى الثورة الإسلامية أقصى اليسار الإصلاحي. أما حزب كوادر البناء فقد تم تفكيكه داخليا بين اتجاهات ثلاثة، اتجاه محافظ بقيادة كرباستشى يساند حزب الثقة الوطني، واتجاه يسارى يساند أنصار خاتمي، واتجاه مستقل يتمتع بمساندة هاشمى رفسنجانى بقيادة أخيه محمد هاشمي. بالإضافة إلى عدد من الأحزاب الالتقاطية التى تعتمد على دعم عشائرى أو إقليمى أو عرقي، مثل حزب التضامن، فضلا عن أحزاب ليبرالية لها أجندة خاصة قبعت تحت مظلة الإصلاحيين مثل حركة الحرية. ثم توجه الإصلاحيون إلى اكتساب أرض جديدة من خلال إقامة علاقة قوية مع حزب العدالة والتنمية المستقل، ورئيسه الشرفى الرئيس الأسبق هاشمى رفسنجانى بعد ارتفاع أسهمه داخل النظام وعلى المستوى الشعبي، ونجاحه للمرة الثانية فى الحصول على رئاسة مجلس خبراء الزعامة، (مع امتناعه عن ترشيح نفسه فى انتخابات الرئاسة).

ومع بداية مبكرة للحرب الدعائية التى أثارها الإصلاحيون تمهيدا لانتخابات رئاسة الجمهورية القادمة، بادر مهدى كروبى زعيم حزب الثقة الوطنى بالإعلان عن ترشيح نفسه مبكرا، ومؤكدا على الثقة الشعبية التى يتمتع بها، مع الإعلان أن سيستمر فى المنافسة حتى النهاية، ولن يتنازل عن الترشيح لحساب أحد حتى زميله خاتمي، فى ضوء ما حققه من نتائج مرضية فى انتخابات الرئاسة السابقة، فضلا عن صلته الطيبة بالزعيم الذى قابله قبل ترشيح نفسه ليؤكد هذه الصلة، كما التقى بعلماء الدين فى حوزة قم، والتقى بأعضاء مجلس خبراء الزعامة، فضلا عن التقائه بأعضاء مجلس الشورى الإسلامى

الذين انتخبوا لأكثر من دورة، فضلا عن ممثلى المحافظات النائية.

كما قام الرئيس السابق سيد محمد خاتمى زعيم مجمع علماء الدين المجاهدين (روحانيون مبارز) والأب الروحى لحزب المشاركة وتكتل الثانى من خرداد، بالاتصال بأحد الشخصيات ذات الثقل فى النظام، والمقربة من الزعيم ومن القيادات العسكرية والنظامية، لإعادته إلى الساحة السياسية على قائمة الإصلاحيين، وإغرائه بقيادة التشكيل الإصلاحى الجديد، وهذه الشخصية هى مير حسين موسوى رئيس الوزراء فى عهد رئاسة آية الله خامنئى زعيم الثورة الحالى، والذى تحقق فى ظل وزارته التوازن بين مجتمع الحرب ومجتمع الإصلاح، ونجاحه فى إدارة الأزمات.

وقد عقد محمد خاتمى اتفاقا مع مير حسين موسوى بعد أن نجح فى اجتذابه إلى الساحة السياسية بعد اعتزال دام عشرين عاما، وأثار لديه الاهتمام بقيادة المرحلة القادمة من عمر الجمهورية الإسلامية، ووعده بأنه لن ينافسه فى انتخابات الرئاسة إذا فكر فى ترشيح نفسه، وأنه سيتنازل لصالحه، وحتى يضمن دخول مير حسين موسوى الساحة قام بالإعداد لمقدمه على قائمة الإصلاحيين، فرشح نفسه ليجمع حوله الأنصار، ثم قام بجولة فى المحافظات ليجمع الأصوات للإصلاحيين من ناحية، ويثبت تعنت وصلف الأصوليين الذين يمسكون زمام الأمور فى المحافظات، وقد نجح فى كلا الأمرين بما لاقاه من تهديد برفض صلاحيته فى مجلس الرقابة على القوانين، وتهديد بالقتل، ومنعه من عقد لقاءات جماهيرية بحجة أن موعد الدعاية الانتخابية لم يبدأ بعد.

وهكذا فقد وقع مير حسين موسوى فى شرك الإصلاحيين بعد تردده فى الدخول معهم، باعتباره أقرب إلى الأصولية من الإصلاحية، وربما كان تردده من أجل أن يحصل على عرض من الأصوليين، ولكن الأصوليين كانوا مكتفين، وليسوا فى حاجة إلى ترشيحه على قائمتهم. وقد حزم مير حسين موسوى أمره للانضمام إلى الإصلاحيين مع احتفاظه بنسبة أصولية فى برنامجه الانتخابى. وقد تنازل خاتمى لصالحه وهنأه فى رسالة بعثها له بدخوله الساحة، ووعده بأن يقدم له كل مساعدة ممكنة من أجل تحقيق الهدف الأسمى للإصلاح، مؤكدا على توحيد الجبهة الإصلاحية، وسد أبواب الفرقة والتشتت والضعف، ورفع المستوى المادى والمعنوى للوطن، وتوفير العدالة الشاملة، والحفاظ على حرمة وكرامة الإنسان، والأخلاق خاصة بين القيادات.

وإذا كان تنازل خاتمى عن ترشيح نفسه فى انتخابات الرئاسة لصالح مير حسين موسوى قد أثار جدلا بين أنصاره، فاحتد بعضهم وعلى رأسهم مجمع علماء الدين المجاهدين (روحانيون مبارز)، وطالبه بعدم التنازل والعدول عن موقفه، مؤكدين حتمية فوزه فى الانتخابات، وأنه أصلح الجميع لهذه المرحلة. واعتبره البعض مثل جماعة بهار وجماعة يارى وجماعة ٨٨ (التى تشكلت لنصرته فى انتخابات عام ٨٨ أى الانتخابات القادمة) ثروة قومية أكبر من مجرد مرشح للرئاسة. وقد أعلن خاتمى لمؤيديه عن أسباب تنازله، وهي: أن المنافسة ليست من أجل الاستيلاء على السلطة لأنها لن تكون أخلاقية، وأنه يمثل الإصلاح، وتشتيت الأصوات بين قيادات الإصلاحيين ليست مفيدة للحركة، وأنه مع ترشيح ثلاثة إصلاحيين لن يحصل أحدهم على أغلبية الأصوات التى تسمح له بمنافسة الأصوليين، وأنه لا يريد الدخول فى لعبة المراوغة بالانتظار حتى موعد الانتخابات.

ومن ناحية أخرى أكد كروبى أنه يعتقد فى قدرة الإصلاحيين على الفوز عند اتفاقهم على مرشح واحد، لكن هذا لا يعنى عدم ترحيبه بترشيح آخرين، كما أنه لن يتنازل لأحد، وأن انسحاب خاتمى ليس معناه خسارة جهوده فى دعم الإصلاحيين، لأن التوجه أولى من الوحدة، والرفقة مع المنافسة أمر مفيد، وأن من محاور التوجه: العمل على حرية الانتخابات، مع نقد السياسات القائمة، وعرض بدائل لها فى إدارة البلاد، وعدم تشويه صورة المنافس، والمحافظة على احترام كافة الشخصيات السياسية، وطالب بوضع استراتيجية مشتركة بين المرشحين الإصلاحيين. ومن ثم فإن كروبى يدخل المنافسة بشعار التقنين وتأصيل القوانين.

ويتمتع مير حسين موسوى الذى يراهن عليه خاتمى لتحقيق البعد الثالث للإصلاح بعدد من المزايا التى حققت له رصيدا فى تاريخ الثورة وبين الجماهير، ومن أهمها السياسة الاقتصادية التى اتبعها فى فترة رئاسته للوزارة، وخلال سنوات ١٩٨٧و٨٨و٨٩، التى اتسمت بعدم الاستقرار وكثرة التحديات، حيث قام بإعادة بناء المؤسسات، وإنشاء الهيئة القومية للتخطيط والموازنة، مع إنشاء مجمع الفنون فى نفس الوقت، لكى يحقق التوازن بين الاقتصاد والثقافة، فى ظل توجه الثورة الإسلامية وأهدافها، وهو لم يغير توجهاته مع تغير الضغوط، ورغم أنه قد أشيع عنه أنه يجنح إلى اليسار، فقد كانت ظروف الحرب هى التى تجعله يتخذ أسلوبا اشتراكيا بالتوجه الإسلامي، فكان يدعم التعاونيات باعتبار أن القطاع الخاص لم يكن مؤهلا فى هذه الظروف للقيام بالدور الأكبر فى الاقتصاد، وإزاء ظروف الحرب كانت الحكومة تعمل على استقرار السوق، من خلال التخطيط للتنمية فى ظل إدارة الأزمات، فاستفاد من كل الطاقات، ولم يلجأ إلى التأميم وإنما دعا المستثمرين إلى خدمة المواطنين ودعم جبهات القتال، فكانت الخطة الخمسية الأولى التى وضعتها حكومته تتميز بالتوازن والانضباط الذى يعتبر أحد

مقومات عمله. ويعتقد مير حسين موسوى أن الشعارات المرفوعة حاليا فى الساحة السياسية قد تحقق بعض المصالح العامة، ولكنها ليست كافية لتحقيق المطالب الشعبية، ومن ثم فقد اختار شعار إحياء القيم، التى قدمها على توفير الخبز للجماهير. وقد انتقى موسوى شعاراته فمع التزامه بالثورة وبالنظام الذى أثبته فى عهد إدارته، أى فى أصعب الظروف، ظروف الحرب، أكد على عدم خرق القوانين أو التلاعب بها، وإنما الوقوف بحزم ضد من يحاول تجاوزها، وما لذلك من أثر على الإدارة ودولة المؤسسات، والاستقرار والحرية والتنمية، وانعكاس ذلك أيضا فى العلاقات الخارجية، وكذلك عدم نقضه لأى عهد يقطعه للجماهير، كما أكد على الوحدة الوطنية، وليس بمعنى الوحدة الفكرية ولا وحدة الخطاب فقط، وإنما الانسجام الكامل بين كل القوى القادرة فى البلاد. وطالب موسوى بنظرة جديدة إلى السياسة الاقتصادية، وهو ما يسميه الاقتصاد الأخلاقي، لأنه يحقق الاستقلال الاقتصادى والمجتمع الأخلاقي. وهكذا جمع مير حسين موسوى بين شعارى كل من خاتمى المتمثل فى القيادة الأخلاقية، وكروبى المتمثل فى سيادة القانون، إضافة إلى التغيير الذى يعد به.

وقد ولد مير حسين موسوى فى مدينة خامنه بمحافظة آذربيجان الشرقية، وهو حاصل على بكالوريوس الهندسة المعمارية وبناء المدن من الجامعة الوطنية (جامعة الشهيد بهشتى حاليا)، وعين معيدا فى هذه الكلية حيث قام بالتدريس فيها، وكان أحد أعضاء اللجنة المركزية لحزب الجمهورية الإسلامية، وعمل وزيرا للخارجية قبل أن ينجح فى الحصول على ثقة البرلمان عام ١٣٦٠هـ.ش. ١٩٨٢م ليكون رئيسا للوزراء، بعد فشل على أكبر ولايتى فى الحصول عليها، واستمر رئيسا للوزراء ثمانى سنوات، بشعار إدارة الأزمات بموارد محدودة، وبعد إلغاء منصب رئيس الوزراء تم تعيينه عضوا فى المجلس الأعلى للثورة الثقافية، ورئيسا لمجمع الفنون، وعضوا بمجمع تحديد مصلحة النظام.

من الواضح أن خاتمى يرى فى موسوى القدرة على مواجهة الأصوليين مع امتلاكهم أسباب القوة، وتحقيق ما لم يستطع هو تحقيقه مع وجود برلمان مؤيد له خلال فترتى رئاسته، فى حين يرى أن كروبى لديه القدرة على المواجهة، ولاشك أنه سوف يصبر إلى نهاية الشوط ليختبر قدرته على كسب الأصوات، ربما حتى انتخابات الإعادة، فإن بلغ موسوى هذه المرحلة فإنه سيدعمه، ومن ثم فقد دعا كلا المرشحين الإصلاحيين إلى الوحدة والتفاهم حول اختيار مرشح إصلاحى واحد فى المعركة الانتخابية.

إن ظهور مير حسين موسوى فى قيادة الإصلاحيين يعنى أنه عكس شعاره من أصولى إصلاحى خلال رفقته لخامنئى فى فترة رئاسته للجمهورية، مع كونه من نفس بلدته خامنه، فضلا عن تجاوبه مع فكر آية الله الخمينى الزعيم فى تلك الفترة، إلى إصلاحى أصولى من خلال تجاوبه مع الإصلاحيين وانتقاده عمل الأصوليين، ومن ثم فقد جعل شعاره: مواطن مهتم بمصير البلاد، وقد أعلنت أجهزته الدعائية شعارا بهذا المعنى هو شعار: لكل مواطن مركز خدمة ولكل إيرانى رفيق «هر شهروند يك ستاد» و «هر ايرانى يك همراه».

وإذا كان الزعيم خامنئى قد أعلن أنه لا يؤيد مرشحا بعينه فى انتخابات الرئاسة، فإنه يفتح المجال أمام منافسة حقيقية بين موسوى الذى دعمه من قبل، وأحمدى نجاد الذى يدعمه حاليا، لأنه كان يستطيع أن يوجه بترشيح موسوى من خلال تكتل الأصوليين، فضلا عن أن كلا من موسوى وأحمدى نجاد يمثلان بعدا ثالثا لكل من الإصلاحيين والأصوليين، ونجاح أى منهما يحقق أهداف النظام.

شئون داخلية

انتخابات الرئاسة تدخل مرحلة حاسمة (ملف خاص)

مع اقتراب موعد انتخابات الدورة العاشرة لرئاسة الجمهورية التي سوف تجري في ١٢ يونيو القادم، بدأت ملامح خريطة المرشحين للقوي السياسية في التبلور تدريجيا، حيث تتجه الأمور إلى الاستقرار داخل تيار الإصلاحيين، مع انسحاب الرئيس السابق محمد خاتمي، وانحصار بورصة المرشحين بين مير حسين موسوي آخر رئيس لوزراء إيران ومهدى كروبي زعيم حزب اعتماد ملي (الثقة الوطنية). بينما تبدو الأمور غامضة داخل تيار المحافظين. فإلى الآن لم يتخذ الرئيس أحمدى نجاد قراره بالترشيح للانتخابات، رغم قصر المدة الباقية على إجراء الانتخابات، بما يؤشر إلى أن الإجماع على مرشح واحد على قائمة المحافظين لم يتم بعد، وربما تشهد الأيام المقبلة مفاجآت كبيرة قبل إجراء الانتخابات.

فيما يلي عرض يتناول استعدادات القوي السياسية المختلفة للانتخابات الرئاسية وتفاعلاتها الداخلية حول ترشيحات الرئاسة.

١ - انسحاب خاتمي

■ ايران امروز (١٧/ ٣/ ٢٠٠٩)

اخيرا كان قرار خاتمى أسرع من المتوقع، واستسلم للتشكك الداخلى والضغوط القوية من الزعامة، وترك الساحة للسيد مير حسين موسوى، كان صوت اليوم ومستقبل ايران، الشخص الذى يرى الافق البعيدة، وكان المقابل لالتزامه بالاصول الاخلاقية والفكر المستنير والغرور الفطرى والصدق، سهام مسمومة وحقد دفين وتهم زائفة من الساحة السياسية الايرانية.

خاتمى ليس اول ولا اخر شخص يسقط من اعلى الساحة السياسية بسبب فكره، فهناك قائمة كبيرة وطويلة من النخبة العظام اللذين كانت لديهم الدوافع الانسانية النبيلة ويحملون فكر وآمال الديمقراطية، ووجدوا ان مسئوليتهم تدفعهم الى ساحة العمل السياسى من اجل خدمة الامة والوطن، الا ان اوساط السلطة فى ايران اعتبرتهم اغراب ودخلاء، ومن هذه النخبة العظيمة نذكر امير كبير ، ومصدق ، خليل ملكى وبازرجان وغيرهم .

لقد تحول هذا الامر الى نموذج ثابت فى الدول التى لاتملك زعامتها السياسية اى رصيد من الرشد والخبرة.

ومثل هؤلاء البشر لا صبر لهم امام الضغوط المتتالية والمحيطة بهم من كل جانب ، وكان هذا الامر هو نقطة ضعف خاتمى ومن حوله من المحترمين غير المعروفين ، اللذين كانت دوافعهم لدخول الساحة السياسية اخلاقية فى الاساس . لكن الفكر العميق والمشاعر الجياشة والعمل لخدمة الامة لا يتناسب مطلقا مع ضروريات الساحة السياسية الايرانية التى تستلزم الجلد السميك والقلب البارد !.

وبالنسبة لشخصية موسوى فهو شخصية جيدة ، وهو وسط بين التيارات السياسية وسياسته دائما هى تقليل التوتر فى الداخل والخارج ، وهو الشخص الوحيد الذى يستطيع ان يكسر صف الاصوليون ، وربما ان هذا التوجه الجديد سيقود التمزق الموجود فى التيار الاصولى الى عزلة اكثر للاصولين والعسكريين المؤيدين لاحمدى نجاد .

ومع هذا الفشل للسيد نجاد بسبب قلة ثقته السياسية، بلا شك سيضعف عملية التصويت لصالحه ، لكن ليس هناك اهم من تحقيق نفس الهدف لصالحه وفتح الساحة السياسية نسبيا، لانه فى غير هذه الحالة سيصبح كابوس خاتمى حقيقة

٢- عدم نجاح التيار الاصلاحى ليس سياسيا

■ اعتماد (الثقة) ١٨/ ٢/ ٢٠٠٩

بالنظر إلى المسيرة التى طوتها الإصلاحات خلال السنوات القليلة الماضية، وبالنظر إلى الظروف التى يعايشها المجتمع الإيرانى، تتضح كثيرا من الحقائق المبهمة فيما يتعلق بتيار الإصلاحات، ومن هو الشخص الأفضل من خاتمى، والذى يمكنه إزالة الغموض المتعلق بالإصلاحات.

ولنفس السبب عقدت ثلاثة اجتماعات، وبنفس الصورة التى أوضحها السيد محمد خاتمى فى الاجتماع الأول عندما قال "إن سبب عقد هذه الجلسات هو عرض رؤية واضحة عن الإصلاحات، وتوضيح أكثر لبعض جوانب مسيرة الإصلاحات حتى لا يقع بعض الأشخاص (الذين لديهم مفهوم آخر عن الإصلاحات من زاوية أخرى) فى سوء فهم، وفى رأيى أن القيام بمثل هذا الأمر، جيد للغاية، وعبر ذلك سيتضح الكثير من الغموض حول مسيرة الإصلاحات".

فى هذه الأيام يسمع كثيراً من قبل البعض أن سبب إخفاق التيار الاصلاحى يرجع لتشدد بعض الإصلاحيين، وفى رأيى أنه لا يمكن أن تصبح قضية سياسية او اجتماعية هى الأزمة، ولا يمكن أن نقول أن فشل الإصلاحيين يرجع لسبب وجود متشددين داخل التيار.

وأعتقد أن مسيرة الإصلاحات بعد انتصار الثورة الاسلامية كانت من الأحداث السياسية فى الدولة، وقام الإصلاحيون بخدمات كثيرة للشعب، وإن كانوا غير موفقين فى أمور أخرى.

إن خدمات عهد الإصلاحات والمواقف وما أعطته للدولة لا يجب أن ينسى، وأن القول بإخفاق الإصلاحات بمثابة (نكران للجميل) والقول بإخفاق الإصلاحات هو العنوان الخاطىء.

وإذا تقرر أن أطرح بحثا حول هذا الموضوع فإنى لابد من طرح التساؤلات التالية، ماذا صار بعد ثمانى سنوات اعتبرها البعض هى التى أدت إلى تشكيل الثانى من خرداد؟ ولماذا عمل الإصلاحيون بهذا الشكل حتى يقودوا المجتمع فى النهاية لهذه المسيرة غير المناسبة وغير المطمئنة؟

وفى الإجابة على هذه الاسئلة يمكن الاشارة الى القضايا الداخلية للإصلاحات، ومن بينها زعامة التيار الإصلاحى، وعدم التنظيم المناسب، وكذلك تشدد بعض الإصلاحيين. وتبع ذلك بلا شك تهيئة المجال للتيار المقابل لتحقيق انتصاره على الإصلاحيين.

ولو أن مجموعة فكرية وسياسية يجب أن تفكر فى الأسباب والمشكلات التى كانت سببا فى إخفاقها فى الفترة السابقة فإنها بالطبع ستفكر فى أسباب أخرى مثل سيطرة التيار المقابل والأعمال غير الأخلاقية التى يرتكبها، وبشكل عام، فإن التشدد الموجود من قبل التيار المعارض يذكرنى بجملة للشهيد مطهرى (سيوف الإمبريالية والماركسية يضربون كمقص).

وإذا كان المتدينون فى تيار الإصلاحات قد تسببوا فى فشل الإصلاحات، فإن المعتدلين منهم قد ساهموا فى استمرارها.

٣- مسئولية الإصلاحيين الثقيلة

سيد حسين موسوى تبريزي ■ اعتماد (الثقة) ٨/ ٢/ ٢٠٠٩

بوصف الحزب المؤسسة التى يمارس من خلالها الأشخاص النشاطات السياسية بشكل احترافي، فإن للحزب سمات عدة تميز أداءه، والانتخابات من أبرز الآليات التى تميز أداء الأحزاب، لما لها من دور فى تنمية المنافسات الحزبية وصولا إلى السلطة.

بالرغم من ذلك، وتزامنا مع ما تشهده دولتنا مؤخرا من فعاليات حزبية استعدادا للانتخابات الرئاسية، إلا أن الأحزاب الإيرانية لازالت ضعيفة لدرجة لا تؤهلها للعب الدور المحورى، والمكون الرئيسى لمصير الدولة.

وكما تعلمون جيدا فإن الأحزاب تتقدم بخيرة مرشحيها سواء فى انتخابات مجلس الشورى الإسلامى أو انتخابات مجلس الخبراء أو الانتخابات المحلية، أو الانتخابات الرئاسية بالأخص من منطلق حرصها على تحقيق مكاسب سياسية، لذلك لا يحق لأى رئيس إيرانى أن يدعى اعتماده على أصوات الشعب فقط دون دور الحزب المنتمى إليه، خاصة أن رؤساء إيران جميعهم بدءا من بنى صدر، والشهيد رجائى، وآية الله خامنئى، وهاشمى رفسنجانى، والسيد محمد خاتمى، ومحمود أحمدى نجاد، قد حصلوا على دعم وتأييد الأحزاب والتيارات السياسية الإيرانية.

لقد مارست الأحزاب الإيرانية دورا بارزا فى الانتخابات سواء المرتبط منها برجال الدين مثل جمعية روحانيت، ومجمع روحانيون، وجمعية المدرسين، أو الأحزاب الأخرى مثل تنظيم مجاهدى الثورة الإسلامية، ومجمع أتباع خط الإمام، وكوادر التعمير والمؤتلفة و....، لكن هذا الدور الذى قامت به الأحزاب لا ينفى بالطبع السمات المميزة للمرشحين، والتى ساهمت أيضا فى جذب الرأى العام الإيرانى والحصول على ثقته وتأييده.

من هذا المنطلق يجب القول إن الأحزاب السياسية فى إيران يجب أن تلعب دورا أكثر فعالية على الصعيد السياسى بالدولة، وأن تتماشى مع متغيرات العصر، خاصة تلك الأحزاب الإصلاحية التى باتت حاليا تحظى بدعم قطاع عريض من الشعب الإيراني، مما يزيد من عبء المسئولية الملقاة على عاتق تلك الأحزاب. ومن هذا المنطلق فإن هذه الفعالية يجب أن ترتكز بالأساس على تحقيق الانسجام والتوافق الداخلى، خاصة ونحن على أعتاب الانتخابات الرئاسية العاشرة.

لحسن الحظ يحظى الإصلاحيون بالعديد من الشخصيات المعروفة ذات الثقل والرصيد الشعبي، ومن الممكن أن يتقدموا بمرشحين أكفاء، لكن هذا لا يجب أن يؤثر على شعورهم بالمسئولية.

بالرغم من ذلك، يجب الإشارة إلى أن الأحزاب الإصلاحية تتعرض لقيود لا تتعرض لها الأحزاب الأصولية، وعليها ألا تنشغل بمسألة رفض الصلاحية وحدها، وأن توحد جهودها فى اتجاه مشكلات أخرى، بل وتسمو عن الخلافات الحزبية وتتعمق بفعالية فى حل مشكلات الدولة الحقيقية، لتثبت للشعب الإيرانى بمختلف طبقاته أن الحكومة الإصلاحية كانت وستظل المدافع عن حقوقه وآماله.

يجب أن يثبت الإصلاحيون فى المرحلة القادمة أنه حتى وإن لم تشمل شعارات خاتمى فى السابق مسألة الرفاهية الاقتصادية، إلا أن حكومته كانت أكثر استجابة لحقوق الإيرانيين عن غيرها من الحكومات الأصولية.

٤- مصرون على عزل شريعتمداري

امروز (اليوم) ٢٢/ ٢/ ٢٠٠٩

صرح محسن آرمين المتحدث باسم منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية قائلا: بعد الموضوع الذى نشرته كيهان ضد السيد خاتمي، يجب أن يتعهد السيد حسين شريعتمدارى شخصيا بمسئولية الحفاظ على حياة السيد خاتمي، لأن خاتمى إذا عطس فيها بعد فإن أصابع الاتهام ستطال شريعتمدارى وأنصاره.

وخلال الحوار الذى أجراه آرمين مع وكالة أنباء مجاهدى الثورة الإسلامية الإيرانية، تمت الإشارة إلى ما شهدناه من حملة دعائية متشددة شنتها كيهان ضد السيد خاتمي، حيث قال آرمين: " إن تلك التصريحات كانت بمثابة دليل على التشدد والتعصب الأعمى الخارج عن السيطرة ضد مسألة ترشيح السيد خاتمى فى الانتخابات الرئاسية القادمة، وهى تصريحات لا تتناقض فقط مع مصالح النظام وإنما هى تصريحات غير مسئولة، وتفتقر إلى الحكمة والموضوعية، خاصة أنها عقدت مقارنة غير متكافئة بين خاتمى والسيدة "بينظير بوتو"، وشبهت بين الوضع فى باكستان وإيران.

آرمين الذى انتقد بشدة إجراء مقارنة بين الدورات الانتخابية على مدى الثلاثين عاما الماضية فى إيران، وانتخابات دول أخرى مثل باكستان والهند بما رافقها من أحداث وعمليات اغتيال وإرهاب و....، أضاف قائلا: " لقد كانت هذه هى المرة الأولى التى يتعرض فيها مرشح فى انتخابات إيرانية لتهديد بالقتل، وهو تهديد وإن كان مجرد هجوم دعائى إلا أنه يكلف الدولة والنظام نفقات باهظة، ويعرض صورة النظام والمجتمع لموجة من عدم الاستقرار."

من ناحية أخرى، تناول آرمين العديد من النقاط غير الموضوعية فى تلك المقارنة مؤكدا أن السيدة "بينظير بوتو"، دخلت إلى الساحة الباكستانية الملتهبة، وهى تدرك جيدا العلاقة القوية بين النظام العسكرى الباكستانى وحركة طالبان، ولكنها لم تخش تعرضها للاغتيال، الذى كان بتخطيط من مشرف والقادة العسكريين، مضيفا: "إذا كانت تلك التصريحات قد حذرت خاتمى من تعرضه للاغتيال الذى طال "بينظير بوتو"، وشبهته بتلك السيدة، فلماذا لم تتحدث تلك التصريحات عن "برويز مشرف" إيران؟ ولماذا لم تتحدث عن الفارق بين العسكرين الإيرانيين ونظرائهم الباكستانيين؟"

آرمين أكد أن تلك التصريحات التى أدلى بها شريعتمدارى تجعله مسئولا عن حياة السيد خاتمي، مضيفا أن أقل ضرر سيتعرض له خاتمى سيشير بأصابع الاتهام إلى السيد شريعتمدارى الذى فرض أضراراً بالغة على الدولة والنظام الإيرانى.

وردا على سؤال بشأن الهدف من تلك التصريحات وهذا النهج قال آرمين: اعتقد أن تلك التصريحات تأتى فى إطار الحرب النفسية من جانب أصحاب السلطة ضد الإصلاحيين، وهى حرب تسعى لإشاعة أجواء من التوتر فى الساحة المجتمعية لما قد تسببه من اضطراب فى صفوف الإصلاحيين، كما أن تلك التصريحات تساهم فى خلق مخاوف شعبية فى حالة وصول خاتمى إلى السلطة، وعلى الإصلاحيين أن يتعاملوا مع تلك الهجمات الدعائية بحكمة وعقلانية من أجل إحباطها والحيلولة دون تأثير تلك التصريحات على الشعب الإيرانى.

آرمين عضو مجلس الشورى السياسى لمنظمة مجاهدى الثورة الإسلامية، أكد أيضا أنه لم يكن يتخيل ما أقدمت عليه مؤسسة كيان من هذا الإجراء التخريبى فى الساحة السياسية متسائلا " كيف تقوم مؤسسة بثقل كيهان وشخصية بثقل شريعتمدارى التى من المفترض أنها تمثل الزعامة فى تلك المؤسسة بهذه الخطوة، فى حين كان من الواجب أن تحافظ على استقلاليتها وحيادها بعيدا عن أى منافسات انتخابية أو سياسية ؟"

ثم أثنى آرمين على حياد مرشد الثورة سماحة آية الله خامنئى مؤكدا أن هذا الحياد يجب أن يشمل أيضا جميع المؤسسات التى تشرف عليها الزعامة.

٥- الصدفة ليست سبيلا للتنمية
نقد مير حسين موسوى للاقتصاد الإيراني

■ يوسف ناصرى ■ اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ٢٣/ ٢/ ٢٠٠٩

لدى دولتنا استراتيجية طويلة المدى للتنمية تعرف باسم استراتيجية التطلع العشرينية من ٢٠٠٥، حتى ٢٠٢٥، وطبقا لأهداف تلك الاستراتيجية التى وقع عليها سماحة مرشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، تقرر أن تصبح إيران بحلول العام ٢٠٢٥، القوة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية الأفضل بمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وشمال أفريقيا.

وفى إطار تلك الاستراتيجية أيضا تقرر تنفيذ أربع خطط خمسية للتنمية، وأول خطة خمسية هى بالأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من عام ٢٠٠٥، حتى ٢٠٠٩، وقد تمت الموافقة عليها ودخلت حيز التنفيذ، وضمن أهداف هذه الخطة تنفيذ نحو ربع أهداف استراتيجية التطلع العشرينية بالدولة، فى حين كان من ضمن أهدافها الجزئية الوصول بنسبة التضخم إلى ما دون ١٠٪، والنهوض بالنمو الاقتصادى إلى ٨٪، وخفض اعتماد الميزانية الحالية للحكومة على النفط إلى نسبة صفر ٪، كما تم التأكيد فى تلك الخطة على ضرورة النمو الأفقى وإيجاد البنى التحتية الأساسية.

من ناحية أخرى، وتزامنا مع تنفيذ تلك الخطة الخمسية، تم إبلاغ السياسات العامة وفقا للمادة ٤٤ من الدستور من جانب سماحة مرشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية حتى تكلف الحكومة بالعمل طبقا للخطة الخمسية وسياسات الدولة فيما يتعلق بالقطاع الخاص والمشروعات الكبرى، لكن تنفيذ الخطة الخمسية للتنمية لم يتم على النحو الأكمل من جانب الحكومة التاسعة.

ويمكن القول إن الحكومة التاسعة لا تؤمن أساسا بقانون الخطة الخمسية، حتى إن مسئولى تلك الحكومة وعلى رأسهم داوودى المستشار الأول لرئيس الجمهورية يقولون إن هذه الخطة قد تم إعدادها من جانب غير المحرومين، فمنذ تولى الحكومة التاسعة ومنذ عام ٢٠٠٥، وحتى ٢٠٠٨، تم بيع نفط بقيمة ١٩٨ مليار دولار. وخلال العام الحالى تجاوزت هذه القيمة ٥٠ مليار دولار، فيما يمكن اعتباره نسبة ضخمة من الدخل النفطى كافية لتحقيق التنمية فى إيران، لكن عملياً أهداف الخطة الخمسية لم تتحقق، فقد وصلت نسبة التضخم إلى معدل ٢٦٪، كما وصل مؤشر الفائدة بإيران إلى المرتبة ١٤٢ عالميا، ولم يتم تحقيق النمو الاقتصادى المتوقع ٨٪، بل إن احتياطى العملة بالدولة لم يتخط الـ ٢٠ مليار دولار، لذلك يرى بعض الخبراء الاقتصاديين أن الإجراءات التى أقدمت عليها الحكومة التاسعة هى إجراءات كانت ضد التنمية بصفة عامة.

على صعيد آخر، انتقد المهندس "مير حسين موسوى" رئيس وزراء إيران الأسبق توجهات مسئولى الحكومة التاسعة مؤكدا خلال مؤتمر صحفى أن مثل هذا النهج مثير للدهشة ولا يبعث على الأمل.

"موسوي" الذى تناول باستفاضة مجالات الاقتصاد والسياسة الخارجية تطرق، من ناحية أخرى، إلى مسألة الأحادية القطبية فى العالم مضيفا: "لقد انتشر مصطلح الأحادية القطبية بعد انهيار الإمبراطورية السوفيتية، كما أن هدم سور برلين كان خطوة باعثة على التفاؤل لدى بعض منظرى السياسة الأمريكية، ومن هذا المنطلق تزايدت التدخلات السياسية والاستراتيجية الأمريكية فى شئون جميع المناطق الجيوبوليتيكية بالعالم. ومع الإعلان عن النظام العالمى الجديد أجمع الاستراتيجيون الأمريكيون على ضرورة إيجاد قوات فى الشرق الأوسط وتغيير نمطه وصورته العامة، هذا الإجراء تأثر بالأساس بفكرة أن القدرات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية والسياسية الأمريكية ليس لها مثيل، ومن ثم سعى الأمريكيون لنشر حدودهم الأمنية ومدها من الناحية الجغرافية لتشمل منطقة الشرق الأوسط.

وبعد احتلال أفغانستان والعراق حاولت الولايات المتحدة من خلال هذا المشروع المعروف باسم مشروع الشرق الأوسط الكبير، التأثير على خريطة الشرق الأوسط بما فيها إيران وتحويلها إلى دويلات صغيرة، لكن ما شهدته منطقة الشرق الأوسط مؤخرا، والتشويه الذى أصاب الصورة الأمريكية بعد الفظائع التى ارتكبها الأمريكيون فى أفغانستان والعراق، وبعد حرب الـ ٣٣ يوماً فى جنوب لبنان، يثبت أن هذا النظام العالمى الجديد الأحادى القطبية على المحك، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية التى تسبب فيها بوش الإبن، مع الأخذ فى الاعتبار أيضا ظهور وتنامى قدرات اقتصادية آسيوية عدة على رأسها الصين والهند.

وفيما يتعلق بإيران، فإن الحفاظ على استقلاليتها أمر مهم وضروري، لكن التدبير والعقلانية فى السياسات الداخلية والخارجية لهما الأهمية ذاتها، ومن هنا يجب الأخذ فى الاعتبار أنه تزامنا مع ظهور أوروبا القوية وآسيا النامية ومقاومة الهويات فى العالم الثالث، ظهر فى الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها توجه يدعو إلى تبنى أهداف من خلال القوة الناعمة، والحرب الناعمة بدلا من استراتيجية القوة العسكرية.

وربما يمكن القول إن ظهور ووصول "أوباما" إلى سدة الحكم فى الولايات المتحدة نابع بالأساس من هذا التوجه حتى إن الولايات المتحدة بدأت فى التخلى عن أحاديتها بسبب الأخطاء التى ارتكبها بوش الإبن، لذلك فإننا نحن الإيرانيين لا يجب علينا التصدى لمظاهر هذا الإجماع الغربى الجديد الذى بدأت تتجلى ملامحه مؤخرا، وبدلا من ذلك علينا أن نوجد حالة من التعامل والتعاطى مع المستجدات، مع الحفاظ على استقلالية وقيم النظام والمصالح الوطنية، بالتزامن مع تحقيق التقدم فى شتى المجالات".

العولمة وتبعاتها باتت أكثر الأبحاث جدلا فى السنوات الأخيرة. وقد تناول مير حسين موسوى برؤيته الخاصة تلك الظاهرة، وتحدث عن النهج الأمثل للتعامل معها والاستفادة منها مضيفا: "يوجد على مستوى العالم العديد من الأيديولوجيات والسياسات المتفاوتة بشأن مفهوم ومستقبل العولمة، لكن إذا أمعنتم النظر تجاه الأزمة الاقتصادية الأمريكية مؤخرا ستدركون كيف أثرت تلك الأزمة سريعا على اقتصاد العالم أجمع بما فيه الاقتصاد الإيراني، ونحن لم ننس مطلقا المظاهرات الاعتراضية التى فاق عدد المتظاهرين بها مئات الآلاف خلال مؤتمر سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو مؤتمر وزراء منظمة التجارة العالمية.

وأنا اعتقد أن ظاهرة العولمة لا يمكن تجنبها، ولكن من خلال الاستعداد والحيطة يمكن الوقوف فى وجه مشروع العولمة الليبرالية من جانب الدول النامية، ويمكننا الوقوف ضد ما يسمى بالأمركة كبديل عن العولمة، ولقد حظيت إيران بفرصة تاريخية فى أعقاب الثورة الإسلامية للعب دور هام ومحورى فى المنطقة والعالم، وكل السياسات التى اتخذتها للحيلولة دون التأثير على تقدم الدولة ومصالحها كانت سياسات صحيحة وناجحة. ومن منطلق وجودنا بقارة آسيا وانتمائنا للعالم الإسلامي، نحن دولة لديها حضارة ومدنية تؤهلها لاختيار الجهة الأفضل للتحرك."

وبشأن سؤال حول الإشكالية المتمثلة فى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية دون اتخاذ التدابير الاقتصادية اللازمة، قال موسوى: "إذا تم التغاضى عن مسيرة العولمة وتجنبها بشكل متزايد فإن دولتنا ستخسر العديد من الفرص، وستعانى من أخطار لا حد لها، ونحن على مدى العقد الماضى أضعنا العديد من الفرص المتاحة للانضمام إلى تلك المنظمة بسبب خلافاتنا المتعصبة المعتادة ضد الولايات المتحدة. وإذا تمعنا نهج الولايات المتحدة ذاتها بوصفها فاعل رئيسى بتلك المنظمة، سنجد أنها تتخذ مؤخرا إجراءات احترازية حتى ضد حلفائها من أجل حماية اقتصادها، ومن هنا أتساءل ما هو المانع حيال فتح أسواقنا أمام البضائع من شتى أنحاء العالم، المسألة تندرج فى الحذر الزائد عن الحد بشأن أى مظهر من مظاهر العولمة".

٦- يجب على الإصلاحيين إقناع الرأى العام

مريم بهروزى ■ اعتماد (الثقة) ١٨/ ٢/ ٢٠٠٩

إن المعارضة الظاهرة على التيار الإصلاحى والخلافات العميقة داخل هذه الجبهة تشير إلى أن السيد خاتمى ليس زعيم أو مؤسس التيار الإسلامى، فالتيارات لا ترتبط بشخص أو فرد بعينه، وفى اعتقادى فإن جمعية "زينب" ترتبط أكثر بالأفراد بينما يجب أن تولى الاهتمام بالبرامج والتيارات. وكذا فالمتشددون من الإصلاحيين منذ ظهورهم مع سيادة الإصلاحات، وهم يكيلون الضربات للإصلاح منذ اللحظة الأولى على الخروج من السيادة وتجاوز خاتمى. والإشكالية بالنسبة للسيد خاتمى فى تصورى أنه لم يتبرأ من مثل هؤلاء المتشددين، كما أن الإصلاحات لم تكن تسير فى إطار محدد له ضوابطه، وتباعاً دفعهم التشدد إلى السير أحياناً عكس قيم وأهداف الثورة.

ومن ناحية أخرى، نجد أن الإصلاحات وشخصية محمد خاتمى كان يجب أن يكون لديها تعريفاً محدداً وواضحاً، الأمر الذى افتقرت إليه الإصلاحات والقائمين عليها من الأفراد الفاعلين فى هذا المجال. ويعتقد أن وضع الإطار للإصلاحات من تقسيم الأداء والمواقف يحتاج أولاً إلى الابتعاد عن الانقسامات الداخلية ونبذ الخلافات البينية.

إننى هنا لا أوجه النقد لخاتمى أو حتى أصدر عليه أى أحكام، ورغم هذا فإن الأعمال التى أنجزت خلال فترة حكومته كانت فى مجملها ضد الثورة وأهدافها، كما تتعارض أيضاً مع مبادئ الجمهورية (الإسلامية)، ألم يقم مجلس الإصلاحات بأسوأ الأعمال غير المسئولة من نوعها، من نظير الاعتصام داخل المجلس، وتجاوز الجمهورية الإسلامية ودستورها إبان عهد الإصلاحيين، وألم يقبلها السيد خاتمى؟!

ومما لا شك فيه أن خاتمى طالما لم ينفصل عن أولئك المتشددين داخل التيار الإصلاحى، ولم يعلن أنه برئ من صداماتهم أمام المجتمع فإنه لن يتمكن من كسب الرأى العام، نظراً لكون قبول مسئولية رئاسة الجمهورية تحتاج إلى أصوات الغالبية العظمى من المجتمع، ومن ثم فهو يحتاج إلى إقناع الرأى العام بقبوله تلك الأعمال المتشددة من عدمها!

وأخيراً أكد أن هذه الآراء ليست لنقد شخصيته أو أداء خاتمى، ولكن فيما يتعلق بأداء الإصلاحيين فعلينا القول إن مسألة تجاوز دستور الجمهورية والتعارض مع الثورة أمر مرفوض، وعلى السيد خاتمى إذا لم يكن يقبل بمثل هذه المواقف من قبل أنصاره، فعليه أن يعلن هذا صراحة، حتى تعرف مواقفه. وإننى إذ أقول هذا ليس فى صالح شخصية خاتمى أو التيار الإصلاحى، ولكن لربما يمكنه إقناع الرأى العام الإيرانى.

٧- مقارنة جمال الدين الأفغانى بخاتمي

■ ضياء مصباح ■ اعتماد (الثقة) ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٩

ساهم الوجود الفعال والنشط من جانب السيد جمال الدين أسد آبادى (الأفغانى) فى الساحة السياسية الإيرانية وكفاحه ضد الاستبداد والاستعمار الأوربى فى إحداث تطورات جذرية نتيجة رقى أفكاره وحكمتها.

لقد كان الأفغانى أحد أبرز الشخصيات السياسية والفكرية بالعالم الإسلامي، التى رأت أن الثورة الفكرية ضرورة حتمية لبقاء المسلمين فى العالم، حيث طالب بإصلاحات حقيقية فى شتى شئون المسلمين.

السيد جمال الدين كان يؤمن بأن مشاركة الشعب فى الحياة السياسية، ومشاركته فى تحديد مصيره، ضرورة من أجل القضاء على التخلف، وكان يطالب بتجديد الخطاب الدينى بما يتوافق مع مقتضيات العصر، ومن هذا المنطلق وبواسطة سيف اللغة وصلابة القلم تمكن جمال الدين من إيصال فكرة الحكم النيابى إلى أذهان رجال الدين، معتمدا على تعاليم الدين، وفى هذا الشأن يجب القول إنه فى تلك الفترة لم يكن لدى الإيرانيين فكر سياسى شيعي، وقد تأصل التسليم بالأمر الواقع حيث الاستبداد والظلم، لكن جمال الدين اعتبر تلك الساحة بمثابة الشجرة الخبيثة التى يجب استئصالها.

فى الفترة التى عاشها جمال الدين كان المسلمون يعانون من الفقر والجهل والظلم والاستبداد فى ظل هيمنة استعمارية، وقد واجه العالم الإسلامى دربين متفاوتين أحدهما كان يتلخص فى الفكر الجديد والصناعة والتكنولوجيا، والآخر يتمثل فى السياسة الاستعمارية، التى حافظت على الانحطاط والتخلف والجهل.

مواجهة هذه القضايا من جانب السياسيين والمفكرين والعلماء ورجال الدين، أسفرت عن اتخاذ مواقف كانت دفاعية بالأساس، ويمكن تقسيم تلك المواقف إلى ثلاث مجموعات نهضوية: "سياسية وعسكرية واجتماعية"، و"فكرية وثقافية وعقائدية"، و"مجتمعية شاملة". وإذا تأملنا التيارات والمواقف العملية كردود أفعال من المسلمين خلال القرنين الأخيرين لقسمناها إلى تيارين رئيسيين:

١- تيار يتبع الحضارة الغربية، ذو التوجه الغربى (التجديد).

٢- تيار الإحياء وإعادة بناء الفكر الديني، من الأصولية إلى الراديكالية الإسلامية (الإصلاح الدينى).

ويمكن القول إن السيد جمال الدين كان من رواد التوجه الثاني، حيث ناضل ضد الاستبداد والاستعمار والغرب، مثلما فعل كل من "إقبال" والشيخ "محمد عبده"، وهذا النهج يتشابه إلى حد كبير مع نهج السيد محمد خاتمى على النحو التالى:

خلال الندوة الدولية للاحتفال بذكرى الحكم النيابى فى طهران، قال خاتمى " لقد شهدت إيران عبر مختلف العصور العديد من الانتصارات والإخفاقات، لكنها لم ولن تتخلى مطلقا عن مطلبها التاريخى المتمثل فى الاستقلال والحرية والتقدم."

وطبقا لرؤية جمال الدين الأفغاني، يجب أولا وقبل الوصول إلى مرحلة النضج الفكري، تحقيق معرفة صحيحة وعلى

أسس سليمة، ومن هذا المنطلق على المسلمين أن يتعرفوا جيدا على الفكر الغربى، وأن ينظروا إلى العالم بعين الغرب، فى إطار الهوية الإسلامية الأصيلة.

خاتمى أيضا يقول إنه يجب اكتساب التقنيات الحديثة، والعمل على جعلها وطنية فى إطار يسمح بالنهل من الصناعات الغربية بما يتوافق مع مصالح الدولة.

الخاصية الأخرى التى يمكن اعتبارها تمثل أحد أوج الشبه بين السيد محمد خاتمى وجمال الدين، هى قدرتهما على إيصال أفكارهما إلى المستمعين، وبينما يرى خاتمى أنه من الضرورى الاعتماد على الأحزاب بوصفها السبيل لتحقيق تقدم فى جميع مناحى الحياة، وأن ثقافة أمتنا هى بالأساس ثقافة دينية، وأنه دون القراءة الصحيحة لهذا الدين فى إطار من الحرية والاستقلالية لا يمكننا الوصول إلى الديمقراطية الحقيقية، يعتقد جمال الدين الأفغانى أن السبيل الأمثل لمواجهة الهجوم الغربى والتكنولوجيا الغربية، يتلخص فى الاعتماد على الهوية والأصالة بعيدا عن التعصب والخرافات.

٨- نظرة على ترشح مير حسين موسوى للانتخابات الرئاسية الوسط بين القوى المتناحرة

■ هادى خسرو شاهى ■ اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ١٦/ ٣/ ٢٠٠٩

يسعى آخر رئيس وزراء لإيران إلى تولى مقعد رئاسة الجمهورية، ولديه أسباب واضحة ومقنعة للعودة إلى السلطة. فعلى حد قوله يشعر أن الإحساس بالمسئولية هو ما يدفعه إلى الاشتراك فى الانتخابات الرئاسية العاشرة.

هو على النقيض من ثوريى اليوم الذين كانوا محافظين فى الماضى وكانت لديهم تحفظات على معتقدات الثورة الإسلامية، ظل متمسكا بمبادئ وقيم الثورة، ومن ثم يمكن اعتبار ثوريته ثورية أصيلة، أما ادعاء الآخرين بالأصولية فما هو إلا تحرك سياسى بهدف الوصول إلى السلطة.

لكن أولئك الذين كانوا محافظين وحلفاء استراتيجيين ليبراليين للحكومة المؤقتة (جماعة مهدى بازرجان) هم اليوم يركبون جواد الثورية، ويدوسون على الراديكالية بأقدامهم، فأين هذه الثورية من ثورية خط الإمام ورفاقه؟

أولئك صادروا على الثورة والثورية لصالح أغراضهم، وأحلوا المصالح محل المبادئ. وإذا كان ثوريو عقد الثمانينيات، وعلى رأسهم مير حسين موسوى كمسئول عن تنفيذ مبادئ الثورة، قد أرادوا الثورة للثورة، فقد ظهرت اليوم مجموعة تريد الثورة من أجل مصالحها.

وإذا كانت الثورة فى عقدها الأول قد لجأت إلى تولية المهندسين إدارة الدولة حتى لا تغرق فى الأمواج فى بحر النظام الرأسمالى العالمى، فثوريو اليوم ليس لديهم القدرة على الإدارة على المستوى الداخلى، ولا يتمتعون بالقدرة على إدارة الأزمات على الصعيد الخارجى كذلك، ونتيجة لكل هذا القصور الإدارى ذبحت مبادئ الثورة وأصبحت أثرا بعد عين.

إذا كانت الثورة الإيرانية تسعى إلى الاعتماد على الذات، حيث نفذت استراتيجية تعميق الإنتاج المحلى، واستبدال الواردات بمنتجات محلية، فإننا اليوم قد فتحنا بدولارات النفط الأبواب على مصراعيها حتى أصبحت إيران مرتعاً للسلع الاستهلاكية المستوردة.

إذا كان الثوريون فى عام ١٩٧٩ قد أطاحوا بثقافة النظام البهلوى بسبب ترويجه للسلع الاستهلاكية، فالثوريون الإيرانيون اليوم يروجون للنزعة الاستهلاكية بشكل عملى حتى يتعلق الشعب الإيرانى بالسلع الاستهلاكية مقابل التضحية بمبادئ وقيم الثورة.

وإذا كانت السياسة الخارجية الإيرانية فى أول عهد الثورة هى العمل بالشعار الأساسى للثورة (لا شرقية ولا غربية) فإيران اليوم فى مواجهتها مع الغرب تظهر ميلاً إلى الشرق، وتحول التوجه إلى الشرق إلى سياسة تنفيذية يتبعها الجهاز الدبلوماسى الإيرانى، وفى مثل هذه الأجواء بدأ بعض السياسيين الجدد فى التحدث عن اتحاد استراتيجى مع روسيا، بينما يتمسك البعض بعضوية إيران فى منظمة تعاون شنغهاى.

وإذا كان تم التمكن من إدارة البلاد بنجاح فى عهد آخر رئيس وزراء إيرانى فى ظل ظروف الحرب، وانخفاض أسعار النفط، بل والوصول بمعدلات التضخم إلى أدنى مستويات لها، فالفضل الذى ينسب إلى ثوريى اليوم هو دفعهم بعائدات النفط التى لم يسبق لها مثيل إلى المجتمع الإيرانى حتى يقضى ارتفاع معدلات التضخم على أبسط معايير الأمان للأفراد المعدمين الحفاة.

وإذا كان أولئك الحفاة فى وقت ما هم أصحاب الثورة الحقيقيين، فهم الآن ليس لديهم الدافع لأن يكونوا القاعدة

المجتمعية للثورة، ولا أن يحملوا رسالتها التاريخية على أكتافهم، وذلك نتيجة لسياسات السياسيين الذين دخلوا الساحة السياسية الإيرانية مؤخراً.

لقد تحول الحفاة إلى أشد القطاعات المجتمعية غضباً من إيران اليوم، إذ إن كلمات الإمام الخميني أصبحت مجرد ذكرى في الأذهان، دون أن يكون لها أدنى أثر على الصعيد العملي.

ألم يكن من أهداف الثورة ألا يبقى أحد من الحفاة حافي القدمين، وأن يصبحوا جزءاً من الطبقة الوسطى حتى يكتسب النظام السياسي سمة الثبات، وكذلك تدعيم الجمهورية الإسلامية على الأصعدة الخارجية، ولكن سياسات الثوريين الجدد لم تحول هدف الإمام إلى واقع ملموس، ليس هذا فحسب، وإنما قلبت المعادلة، حيث أصبحت الطبقة الوسطى الإيرانية أقل في المجتمع الإيراني مما كانت عليه في الماضي.

ما حدث في إيران اليوم هو أن الحفاة لم ينالوا العزة التي أرادوها، ولم يحتفظ أولئك الذين كانوا ينتمون إلى الطبقة الوسطى بمكانتهم، فكلتا المجموعتين أهدرت كرامتها، وصارت أضعف مما كانت عليه حتى لم يبق لديها مساحة للمناورة.

إذا لم تكن أجواء المجتمع الإيراني على هذا النحو لما شعر المهندس مير حسين موسوى بالمسئولية تجاه دخوله مرة ثانية إلى بنية السلطة، هو يعلم أنه اتخذ قرار الوجود والتدخل في ظل ظروف صعبة، هذه الظروف من الممكن أن تشوه صورة فترة حكمه في أذهان الإيرانيين، لكن ربما يمكن النظر إلى نصف الكوب المملوء. إذا نظر إلى المحيط السياسي بهذه النظرة فهذه المرحلة ستكون أفضل وقت لوجود مير موسوى على الساحة السياسية.

مير حسين موسوى معروف بثوريته، وأن فكره الاقتصادى لا يزال يتمحور حول فكرة العدالة، كما أنه من يساريي الثمانينيات، وسياسته الخارجية تنتمي لسياسات المواجهة مع العالم الخارجي.

إذا كان البعض يعتقد أنه بسبب هذه الأفكار التي لدى مير موسوى ينبغي ألا يشترك في الانتخابات الرئاسية القادمة لعدم توافق أفكاره مع المجتمع الإيراني والعالم الخارجي، فهم بذلك يكونون قد وقعوا في خطأ محاسبي كبير، إن أولئك الذين أنهكوا الثورة ومؤسساتها تحت ذريعة الثورية لن يكونوا سعداء بوجود مير حسين موسوى في الانتخابات الرئاسية، لأنهم يرون مهندس مرحلة الثورة والحرب منافساً قوياً لهم، منافساً تبدو هزيمته غير ممكنة.

مير حسين موسوى على خلاف بقية الإصلاحيين يفهم لغة الجماهير، وهو بالنسبة لهم يمثل فكر عصر ذهبياً.

لدى الجماهير الإيرانية متحمسة لمير حسين موسوى لأنهم رأوا بأعينهم النجاح الاقتصادى والعدالة الاجتماعية في فترة توليه رئاسة الوزراء، وإن العودة إلى هذه المرحلة أو على الأقل إحياء عقد العدالة سيكون أفضل للجموع الشعبية التي تعاني من الحياة في ظل ارتفاع معدلات التضخم.

إن وجود مير حسين موسوى في الانتخابات يمكن في الوقت نفسه أن يعيد الأجواء السياسية الإيرانية إلى حالتها الطبيعية الأولى، لأنه من خلال هذا الوجود سيفقد أدعياء الثورية حيثيتهم وسينكشف حقيقة معدنهم، وسيضطرون إلى العودة إلى مبادئهم المحافظة من أجل التنافس مع الثورية الحقيقية للثورة الإسلامية لأنه يمكن أن يفوزوا فقط من خلال هذا التمايز والاختلاف.

إن وجود مير حسين موسوى سيقلب معادلة النظام السياسي الإيراني، وكل تلك الأشياء التي كانت في فكر الثوريين الجدد، ومن خلال اشتراكه في الانتخابات يحتمل أن نرى لأول مرة في تاريخ الجمهورية الإسلامية ظاهرة رئيس الجمهورية لفترة واحدة.

أظهر مير حسين موسوى منذ البداية أنه كثورى لا يتمسك بالتقاليد، على الرغم من تعظيمه لمبادئ وقيم الثورة.

من الممكن أن تحوّل صلة مير حسين موسوى بكثير من شخصيات الثورة ومعرفته ببنية السلطة في إيران عداء بعض أركان الثورة مع ثوريين الأمس وإصلاحيي اليوم إلى تحالف، وإذا لم يحدث هذا، فلعلّ الوجه السياسي لإيران يتغير حينذاك، لدرجة أنه سيقال إن نظاماً جديداً قد ولد في إيران.

هذا التحول ليس بعيداً عن الواقع بدرجة كبيرة، لأن إيران جربت تناحر وتصالح أقطاب السلطة عدة مرات، وألم يخلق تصالح وتقارب أمير كبير مع ناصر الدين شاه معجزة في إيران، وألم يرس قائم مقام الفراهاني بصلاته بناءً جديداً في السياسة الإيرانية، وألم يكن وجود عباس ميزرا على رأس هرم السلطة بداية اتصال إيران بحداثة الغرب.

إذا كان ذلك قد حدث فإن وجود مير حسين موسوى يمكن أن يكون فتحاً خلاقاً كذلك.

هو يستطيع بشكل قاطع أن يؤدى دور الوسط بين القوى السياسية الإيرانية المتنافرة أولئك الذين يبدو أنهم غير متوافقين.

إن مير حسين موسوى بأدائه سيظهر أن السياسة هي فن تحويل غير الممكن إلى ممكن، لكن موسوى لكي ينفذ ما يجب تنفيذه يحتاج إلى حلفاء سياسيين لأن مرحلة القائد المنفرد قد انتهت، أولئك الذين كانوا يرفعون الأحمال على أكتافهم منفردين. مير حسين موسوى هو ممثل اليساريين الإسلاميين، ومن ثم فهو يميل إلى الإصلاحيين والثوريين المعتدلين الحاليين أكثر من ميله إلى اليمين والثوريين الجدد.

على الرغم من وجود اختلاف بينه وبين الإصلاحيين بسبب تمسكه بمبادئ الثورة، لكن معيار التحالفات فى إيران ليس الأفكار والأيديولوجيات وإنما العلاقات والصداقات.

ومن هذه الناحية تجمع صداقة قديمة بين مير حسين موسوى والإصلاحيين. إذن هناك إمكانية حدوث اتحاد بين الطرفين، ولكن المشكلة الأساسية التى ستواجه ذلك هى أن البعض ربما يقع فى أخطاء استراتيجية بسبب اختلافات تكتيكية لدرجة أنهم عند تخييرهم بين خاتمى ومير حسين موسوى سيفضلون خاتمى على موسوى، فى حين ترجع كفة موسوى على خاتمى لسببين على الأقل: الأول، أن خاتمى مرشح مرحلة التصادم ولا زال، والواقع أن التصادم فى الوقت الحالى ليس فى مصلحة الإصلاحيين لأن منافسهم يمتلك جميع أركان السلطة، والإصلاحيون خارجها تماماً.

إنهم يستطيعون بامتلاكهم لمراكز السلطة أن ينفذوا كل ما يريدونه، وأن يضعوا الإصلاحيين فى أسوأ وضع يمكن تخيله، ولهذا السبب فإن ترشيح خاتمى سيكون بمثابة إشعال نيران الحرب بين القوى السياسية الإيرانية، وستقضى تلك النيران على الإصلاحيين تماماً.

السبب الآخر لتفضيل ترشيح مير حسين موسوى على ترشيح خاتمى، هو الوجه البيروقراطى لموسوى، فقد أدار إيران بشكل جيد طوال فترة الحرب، وبفضل إدارته وتعاون المهندسين الإسلاميين معه تم تحجيم الأزمات الناتجة عن الحرب، وتجاوزت إيران الأزمات المتعاقبة بسلامة، لكن خاتمى يتخذ وجه السياسى المثقف، وتجربة فترة الإصلاحات أظهرت عدم كفاءة النموذج الإدارى للمثقف السياسى، وخاتمى رمز لمثل هذا النموذج.

إن توجهات خاتمى الثقافية تجعله مرتبط بالمثالية بشكل تلقائى، وربما لهذا السبب قدم خاتمى للعالم أطروحة حوار الحضارات، فى حين أنه فى العام نفسه بدأ بدء حوار الحضارات الأمريكى صداماً حضارياً حتى يتضح للجميع أن الحقائق هى التى تصنع العالم وليست الأفكار، ولقد فشلت أفكار خاتمى وقتلت فى مهدها.

لكن على الرغم من أن مير حسين موسوى مثالى ثورى إلى حد ما، لكن مثاليته ذات أبعاد تطبيقية أكثر من كونها فكرية، ومن ثم فهى أقرب إلى الواقع.

إذا كانت القوة تقوم بأكبر دور فى النظام الدولى، فإن مير حسين موسوى بتعامله من منطلق القوة الثورية سيتوافق إلى حد كبير مع الواقع الموجود فى النظام الدولى الذى تتحكم فيه معايير القوة.

هو من هذه الناحية، يشبه الواقعيين البراجماتيين مقارنة بخاتمى المتقارب مع التيار المثالى الليبرالى، ومن خلال هذه السمات لن يكون من السىء أن يتوجه الإصلاحيون واليسار الإسلامى لانتخاب مير حسين موسوى بدلاً من خاتمى.

٩- الرؤية الفكرية لمير حسين موسوى

محمد رضا تاجيك ■ اعتماد (الثقة) ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٩

منذ ذلك الزمان الذى بدأ فيه الإنسان يتزين بجوهر المعرفة والإطلاع وقد عرف عنه جملة من الأفكار التى تميزه عن غيره، وبمعنى آخر، فإن لكل شخص نظام فكرى ما، يبدو واضحاً للمتلقى عبر تفكيك بنى النص الذى يتضمنه.

كما أن تقييم النظام الفكرى لهذا الشخص أو ذاك ممكن من خلال الوقوف على مواقفه من الظروف وجملة الأحداث المحيطة، خاصة لو كانت هذه الأحداث تتسم بالصعوبة، وفى تصور كاتب هذه السطور فإن المنظومة الفكرية لموسوى (رئيس وزراء إيران الأسبق)، تتبلور فى تلك الجغرافية المشتركة بين الإطلاع والمبدئية (المحافظة)، وبين الميول الأيديولوجية والتحررية، وبين الطموح والواقعية، وبين الشعبوية والنخبوية، وبين العقلانية والدينية، وبين التعددية والوحدوية، وبين الجماعية والفردانية، وبين الحداثية والتقليدية، وبين نبذ السلطة والفرار من التوتر، وبين التطور والثبات، وبين الإسلامية والإيرانية، وبين الإسلامية والجمهورية، وبين العموم والخصوص وبين القومية والوطنية وبين العولمة والإقليمية، وبين الفقر والثراء، وبين المعنوية والمادية، وبين العدل والرفاهية.

على أية حال، فالمهندس "مير حسين" هو المدبر فى مرحلة عدم الاستقرار والأزمات المتراكمة والمتوالية على إيران فيما بعد الثورة الإيرانية (١٩٧٩). ومن ناحية أخرى، كان هو المخطط للنظام فى مواجهة التداعيات النابعة من تلك الثورة، والممثل لهوية المقاومة ضد أحداثها المتسارعة. هذا بالإضافة إلى كافة المشكلات المتراكمة من المراحل السابقة عليها، من بداية الركود الاقتصادى الذى حدث منذ النصف الثانى من عام ١٩٧٧، والاضطرابات العامة المتوالية، بما فى ذلك من

انهيار الاحتياطي النقدى، والعقوبات الاقتصادية، وكذا تقليص تصدير البترول الخام الذى صاحبه زيادة الإعفاءات الضريبية على الرواتب وزيادة الأعباء الحكومية، ونقص رؤوس الأموال، وتقليص الإنتاج على مختلف الأصعدة، وهروب الاستثمارات سواء الداخلية أو الخارجية إلى الخارج، مما أدى إلى زيادة التضخم، وعوامل أخرى عدة كانت من جملة الانهيارات التى تواكبت وفرضت على تلك المرحلة.

ورغم ذلك كله إلا أننا سرعان ما شهدنا عملية النهوض، خاصة فى الفترة الواقعة بين عامى ٨٢ وحتى ١٩٨٥، والممثلة فى الرواج الاقتصادى لإيران. وفى هذا السياق، يؤكد خبراء الاقتصاد ومن بينهم الدكتور "حسين عظيمى" أن ما حدث من نهوض اقتصادى فى تلك الفترة لربما لم نعهده حتى فى مرحلة ما بعد الحرب (الحرب العراقية الإيرانية ٨٠-١٩٨٨)، ولعل المؤشرات والإحصاءات الواردة حول هذا الخصوص تشير إلى ذلك، حيث إن إجمالى الدخل القومى الإيرانى قد ارتفع بنسبة تتجاوز ٦, ١٢٪، وهو الأمر الذى لم يحدث من قبل.

ومما لا شك فيه أن رسم لوحة للنظام الفكرى عند شخص ما قد لا يتأتى فى ظل الظروف غير المستقرة وإنما لربما يمكن ذلك من خلال الوقوف على الظروف والأجواء السائدة فى ظل هذا الشخص وبعده وقبله.

ومن جملة الظروف السلبية السائدة على الأوضاع الاقتصادية فى إيران اليوم يمكننا ذكر ما يلى:

- عدم الاستقرار الاقتصادى.
- قصر الرؤى الإدارية.
- الخلل فى الأمن الاقتصادى.
- عدم فعالية الحكومة على الساحة الاقتصادية.
- الأجواء غير المناسبة لسوق العمل والاستثمارات.
- العجز المزمن فى الميزانية.
- العجز المزمن فى الميزان التجارى (غير البترولى).
- بطء النمو الاقتصادى.
- التوزيع غير العادل للدخول.
- البطالة والفقر المتزايد.
- الفساد الاقتصادى.
- ضعف البنية الاقتصادية الموجودة.
- الأزمات فى الأنظمة البنكية.
- أزمات التأمين الاجتماعى.
- التضخم.
- هروب رؤوس الأموال للخارج.
- ارتفاع سقف التوقعات غير الواقعية عند الشعب.

هذا بالإضافة إلى التهريب وعدم مراجعة خبراء الاقتصاد فيما يتعلق بالموضوعات الاقتصادية الحيوية والتذبذب بين الخصخصة من عدمه، وأشياء من هذا القبيل.

ومن ثم كان يتحتم على من يتصدى للعمل الاقتصادى أن يقوم بجملة من الإجراءات التى من شأنها تعديل تلك الأوضاع القائمة من قبيل:

- إعادة النظر فى المشروعات الاقتصادية.
- تحسين وارتقاء النظام الضريبى.
- تغيير البنية الخاصة بالإنتاج والاستثمار.
- تدوين وتنفيذ برامج وطنية لمواجهة الفساد الاقتصادى.
- إصلاح بنية اتخاذ القرار الاقتصادى.
- إصلاح الأنظمة البنكية ومسألة الفائدة.
- الاهتمام بتوافر فرص العمل، والحيلولة دون الاحتكار، وكذا التنسيق بين نظام الخصخصة والنظام العام، والأهم تدعيم نظام الإدارة والتخطيط، وتدعيم نظام الشفافية فى تبادل المعلومات المتبادلة بين الجهات الشعبية والجهات المعنية فى الدولة.. وإلى غير ذلك من العوامل التى تساعد على النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى إيران.

والملاحظ أن السياسة السائدة فى المجتمع الإيرانى اليوم هى تركيبة بين القديم والحديث، والمشكلة أن كل طرف منهما يحاول أن يجذب الأوضاع إلى تياره، وللأسف الشديد لربما لا نبالغ حينما نقول إن الهوية أصبحت يشوبها هالة من الغموض فى ظل تلك السياسة القائمة على الصراعات والميول الحزبية تارة، والصراعات الشخصية تارة أخرى، بين السخط الشعبى والانغلاق الحكومى.

وفى هذا السياق، نجد أن المنظومة الفكرية للسيد موسوى استطاعت بما تتمتع به من فوقية تتجاوز الآثار السلبية للتجنيح والميول السياسية أن تلعب الدور المؤثر على مختلف المجالات والأصعدة، إذ إن أفكاره المتمثلة فى التفعيل السياسى، الأخذ بالشرعية وإصلاح البيروقراطية الإدارية، والمناداة بحقوق المرأة السياسية، والدعوة إلى حقوق المواطنين على مختلف مستوياتهم الاجتماعية، وتقويم المؤسسات المدنية، والدمج بين الجمهورية والإسلامية فى بوتقة واحدة، والسياسة الخارجية القائمة على تحقيق المنفعة والمصلحة معاً، ونبذ التوتر وحق التعايش السلمى، والاستقرار الإقليمى والدولى، والتعاون مع المنظمات الدولية بالتزامن مع الوحدة القومية والسيادة الوطنية، وبث الأمل لدى الشعب عبر تحقيق طموحاته وحماية حرياته عبر تحرير الصحف، واحترام القانون، وإشاعة الثقافة السياسية القائمة على الشرعية، واحترام قواعد اللعبة السياسية، وكذا تقوية العدالة الاجتماعية، والأهم اعتبار الشعب اللاعب الأساسى على الساحة السياسية والمشارك الحقيقى فى العملية السياسية.. كل ذلك إنما يعبر بجلاء عن مدى الدور المؤثر الذى لعبه ومازال يلعبه على الساحة، وهذا بدوره يبلور منظومته أو نظامه الفكرى.

١٠- خاتمى وأحمدى نجاد وخطاب العقد الرابع من عمر الثورة

■ محمد قادرى ■ تابناك (المنبر) ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٩

يمكن تعريف خطاب العقد الرابع من عمر الثورة على أنه نموذج تقدمى على مختلف المستويات فى المجتمع والسلطة معاً، وذلك فى إطار سيادة الأسس والمبادئ الثورية وقيم نظام الجمهورية الإسلامية على هذا النموذج التقدمى لكى يمثل فى النهاية، إلى جانب تثبيت الحاكمية والسيادة والأركان السياسية، الحلقة المفقودة والمحور الرئيسى للحركة فى هذا العقد الرابع نحو بناء المجتمع وتدعيم أسس الحراك الاجتماعى السياسى فيه.

بعبارة أوضح، فإن كون "تحقيق العدالة والتقدم" كمحورين أساسيين فى هذا الخطاب، إنما يمثل ذلك التوجه الذى يوجد أولاً، العلاقة المطلوبة بين المجتمع والسلطة، ويؤدى إلى دعوة المجتمع، وخاصة الجيل الجديد، إلى المشاركة فى ساحة التقدم وتنامى العدالة بشكل يزيد عما كان عليه من قبل، وثانياً، سوف يقدم هذا الخطاب فى هذه الساحة مفتاحاً لمشروع هندسة وبناء ذلك المجتمع المنشود والمأمول المترافق مع السلطة والمتوائم معها، وذلك ضمن تقوية وتدعيم الإحساس بالثقة بالنفس والإيمان بالذات، وثقة المجتمع بشكل عام فى سلطته الحاكمة.

فهذا الخطاب "الوحدوى" المطروح للعقد الرابع من عمر الثورة هو فى الحقيقة بصدد التمهيد للأرضية المناسبة لتنمية هذا المجتمع وبنائه، وذلك بوضعه لما يلزم ذلك من مجالات وما يكفيه من آليات. ومن هذا المنطلق يعمل هذا الخطاب جاهداً الآن على دفع القوة الحقيقية للمجتمع الإيرانى إلى ميدان العمل لتخطيط وتدوين مستقبل مأمول ومنشود.

ولكن بنظرة فاحصة وناقدة لهذا التوجه التقدمى يمكننا أن ندرك جيداً أن النخب الثورية من الجيل الأول والثانى وخاصة على المستوى السياسى، لا تقبل مثل هذا الإطار من الخطاب الوحدوى. فعلى سبيل المثال، نجد هذه النخب السياسية أثناء فعالياتها الانتخابية المتسارعة والمتزايدة ليست على استعداد لقبول ثمار هذا الخطاب على المستوى السياسى فى المجتمع، تلك الثمار القائمة على الوحدة والائتلاف بين كافة القوى والعناصر الثورية والمؤمنة بالثورة الإسلامية، وتستمر فقط فى طرح دعاوى لا أساس لها من الصحة، وادعاءات تكلف المجتمع تكلفة باهظة.

هذا بينما التسليم بكافة الأطر لهذا الخطاب الوحدوى الخاص بالعقد الرابع للثورة، وعلى جميع المستويات، وخاصة على المستوى السياسى، وقبولها يمكن أيضاً أن يمنع مسألة تحميل الماضى على المستقبل، ويمكن كذلك -بمنعه للتخريب فى الماضى وتشويهه- أن يدفع إلى التفكير فى وضع وتدوين مستقبل مشرق وعامر لإيران، بحيث يضاعف ويزيد ويدعم من نقاط القوة التى ظهرت فى الماضى، لا أن يعمل على إلحاق الخسارة به بتشويهه ويحمِّل المستقبل بتجربة مكلفة جديدة باهظة التكاليف.

وتأسيساً على هذا، فإن الأوضاع السياسية والمناخ السياسى فى إيران اليوم يبدو فيه أحمدى نجاد وقد تحمل عبء السؤال عن الماضى والمسئولية عنه، بينما يبدو خاتمى وقد أخذ على عاتقه تحميل الماضى على المستقبل، هذا بينما لو أخذت الأجيال المختلفة على عاتقها تطبيق روح الخطاب الوحدوى الجديد، فإن جيل الماضى كان سيذهب فى حينه، والجيل الجديد يأتى ليحل محله فى حينه أيضاً، وهذا يؤدى بالقطع إلى تكامل وتعاون بين الأجيال بدلاً من أن تعمل على إضعاف وتخريب بعضها بعضا.

والنقطة المهمة الأخرى التى يمكن مناقشتها فى هذا الإطار، هى عدم إدراك التيار الحاكم على السلطة الآن لكافة الرسائل التى تلقاها من المجتمع، وهذه المسألة للأسف تشير إلى عدم الاهتمام بالأوضاع والظروف وسوء الفهم الناتج عن التكبر والغرور الذى شمل كثيراً من النخب السياسية فى الجيل الأول والثانى من أجيال الثورة، إذ إن عدم فهم المحيطين بخاتمى لرسالة ودرس "الثانى من خرداد"، وعدم فهم المحيطين لأحمدى نجاد والمؤيدين له لرسالة ودرس "الثالث من تير" قد أدى إلى أن يعتبر هؤلاء ومؤيدوهم أنهم قد أصبحوا محور التيار الاجتماعى ومحور الحدث، واستمروا فى حركتهم وقد أغلقوها على أنفسهم، حيث واجهت هذه الحركة فى حالة "الثانى من خرداد" أزمة الوصول إلى طريق مسدود، وليس من المستبعد أن يحدث هذا أيضاً فى حالة "الثالث من تير" لأن كلا التيارين والحركتين لم يفهما الدرس جيداً.

وتأسيساً على هذا، فإنى أعتقد من منطلق تفعيل الخطاب الوحدوى للعقد الرابع للثورة، وضمن بناء الكوادر من العناصر والشخصيات الشابة، فإنه يجب مع شرح

وتفسير وتوضيح الحركة فى المستقبل أن يتم أولاً: تقليل تكلفة وخسائر الأجيال المختلفة، والامتناع عن تحميل هذه الأجيال بخسائر بعضها بعضاً، ثانياً: التقليل من المدة الزمنية التى يستغرقها التغيير بين الأجيال، ثالثاً: ضرورة تنحى الشخصية المحورية ووضع الخطاب الوحدوى فى موضع المحور الرئيسى لأى حركة لكى يسير فى اتجاه التنامى والارتقاء بتفعيل وتطبيق نظام الجمهورية الإسلامية فى الحاضر والمستقبل.

١١- رجال الشيخ كروبى فى الانتخابات

اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ١٦/٣/٢٠٠٩

اتخذ الاحتفال برأس السنة الإيرانية هذا العام لون ورائحة الانتخابات، فى هذه الأيام الأخيرة من السنة يسارع الناشطون السياسيون بملاقاة بعضهم بعضا قبل حلول عطلة الأعياد الإيرانية ليواصلوا مشاوراتهم حول التحالفات والصفقات الانتخابية، ويبدو أنهم بصدد اتخاذ القرارات النهائية بشأن الانتخابات قبل حلول رأس السنة.

على الرغم من أن اللجان الانتخابية للمرشحين ستغلق لمدة ١٣ يوما هى فترة عطلة أعياد رأس السنة، وستبقى مدة وجيزة لكى يعلن المرشحون عن برامجهم الانتخابية، لكن أنشطة لجان المرشحين لدعمهم مرشحيهم ستتركز أكثر فى الأسابيع القليلة الباقية على الانتخابات.

وسط هذه الاستعدادات كان حزب الثقة الوطنية (اعتماد ملى) أول التنظيمات الحزبية التى أعلنت عن مرشحها، إذ رشحت سكرتيرها العام قبل جميع الأحزاب، وبدأ الحزب أنشطته الانتخابية بشفافية وصراحة كاملة.

وبناء على هذا، وضع مهدى كروبى قدمه على بداية طريق الانتخابات متقدما بخطوة هذه المرة، وكذلك يتقدم بوجود دعم حزبى، والاستناد إلى قوة رفاقه الذين كانوا أوفياء له طيلة أربع سنوات مضت شغل فيها منصب سكرتير عام الحزب. ومما لاشك فيه أن دعم بعض الشخصيات السياسية البارزة يزيد من قوته، ويفصل بين إعلان مهدى كروبى عن ترشيحه وتشكيله لمجلس التخطيط لحملته الانتخابية شهران.

تشكلت اللجنة الانتخابية لكروبى من عدد من أعضاء حزب الثقة الوطنية، بالإضافة إلى بعض الشخصيات الأكاديمية التى لا تنتمى إلى الحزب، ويرأسها شخصية غير حزبية، فرئيسها محسن رهامى العضو البارز فى اتحاد مدرسى الجامعات ومحامى قضية اقتحام المدينة الجامعية. وقد أثار تشكيل هذه اللجنة ردود أفعال متباينة فى أوساط الإصلاحيين لضمها عددا من الشخصيات الإصلاحية غير الحزبية. وبعد كثير من تبادل الأخبار بين تصديق وتكذيب انضم غلام حسين كرباستشى كمستشار لها، وبانضمام الأخير إلى لجنة كروبى الانتخابية دخلت اللجنة مرحلة جديدة، وتم تعيين سيد رضا نوروز زاده نائبا لكرباستشى، وكل يوم يمر يشهد تكوين لجان فرعية جديدة، ويأخذ نشاط اللجنة العامة شكلاً أكثر جدية وتركيزاً، وكانت لجنة شئون المرأة تبدأ أنشطتها، وذلك تحت رئاسة جميلة كديفر، بأن عقدت عدة لقاءات عامة، ثم بدأت أنشطة لجنة الدعاية ووسائل الإعلام برئاسة تقى كروبى.

مع تأكيد كروبى الدائم على رعاية حقوق الأقليات الدينية والعرقية عين رءوف قادرى رئيسا للجنة شئون الأقليات لتلقى وبحث مطالب الأقليات من رئيس الجمهورية القادم، ثم عين إبراهيم أمينى رئيسا للجنة القانونية، ويبدو أن تعيين رؤساء اللجان الانتخابية فى المحافظات قد بدأ فعليا بعد أن عين مهدى كروبى إلياس حضرتى عضو اللجنة المركزية لحزب الثقة الوطنية رئيسا للجنته الانتخابية فى طهران.

١٢- الدخول الذكى والانسحاب الملهم

■ آفتاب يزد (شمس يزد) ١٩/٣/٢٠٠٩

منذ اليوم الذى أعلن فيه السيد محمد خاتمى عن ترشيحه فى الانتخابات الرئاسية العاشرة حتى يوم إعلانه عن انسحابه منها، مرت فترة وجيزة لم تتعد الـ ٣٦ يوماً، لكنها كانت عظيمة الفائدة للساحة السياسية الإيرانية. فبمجرد أن أعلن خاتمى عن ترشحه أخرج كثير من الأصوليين مكنون صدورهم وأعلنوا أنه إذا دخل خاتمى ساحة المنافسة الانتخابية فسوف يؤيد جميع الأصوليين أحمدى نجاد. وكان هذا التصريح أكبر فوائد دخول خاتمى المتأخر لساحة الانتخابات، إذ أوضح ذلك التصريح أن السيد أحمدى نجاد ليس الاختيار الأول لدى الأصوليين، وبقول آخر بين هذا التصريح أن ما تعلنه الحكومة التاسعة عن حالة الرضا العام لدى الإيرانيين عن أداء الحكومة ما هو إلا نوع من الحرب النفسية تجاه التيار الإصلاحى المنافس.

تحدث خاتمى محذراً على مدار ثلاثة أشهر قبل ترشحه عن العقبات التى ستوضع أمام رئيس الجمهورية فى حالة انتخاب رئيس إصلاحى، وقد أثبت خاتمى بصدقه الشديد أنه غير مستعد لجذب أصوات الناخبين دون أن يطلعهم على المخاطر التى ستترتب على ذلك.

اشترك أسلوب دعاية خاتمى بتلك الفترة فى نقاط كثيرة مع أسلوب دعاية كروبى ومير حسين موسوى الذى أعلن عن دخوله المنافسات الانتخابية فى وقت متأخر. وبدلاً من أن يهتموا بإظهار قدراتهم وتضخيمها أو قدرات الحكومة التى سيشكلونها، اهتموا بتوضيح حقائق واقع إيران حالياً، وقد أتاح المرشحون الإصلاحيون الثلاثة بهذا الأسلوب الفرصة للشعب أن يقارن بنفسه بين واقع اليوم من جهة، وأحواله فى فترة حكم الإصلاحيين من جهة أخرى، ومن ثم يأخذ القرار الواجب عليه اتخاذه.

فى تلك الأثناء ازداد تأكيد خاتمى على العقبات المتوقعة التى ستوضع أمامه ليثبت لمنافسيه أن رئيس الجمهورية الإصلاحى يستطيع الحصول على عدد أكبر من أصوات الناخبين على الرغم مما سيلاقيه من عقبات فى التنافس مع مرشح أصولى. مع دخول خاتمى رسمياً إلى ساحة المنافسات الانتخابية رفع ستاراً آخر عن سيناريو بعض أدعياء الأصولية أمام أعين الناس، إذ توقفت فجأة جميع انتقادات الأصوليين لشخص وحكومة أحمدى نجاد، ولم يعد لها أى أثر لأنهم شعروا بالقلق على نحو جدى، ولم يعد نجاح مرشح أصولى فى حالة تعدد المرشحين الأصوليين صعباً فقط وإنما اقترب إلى حدود المستحيل.

إن توقيت وكيفية إعلان خاتمى عن ترشيحه جاء على نحو أجبر كثيراً من الأصوليين على التعبير عن رأيهم الحقيقى فى الانتخابات القادمة باستخدام عبارات واضحة تظهر عدم رضاهم عن الإجماع على رئيس الجمهورية الحالى.

فبعد الدخول الذكى لخاتمى إلى المنافسات الانتخابية سادت النظرة الواقعية المعسكر الانتخابى للأصوليين أكثر من ذى قبل، إذ قام خاتمى بجولة فى ثلاث من أفقر المحافظات الإيرانية التى ادعت حكومة أحمدى نجاد تغيير وجه الحياة فيها عن طريق المشروعات الاقتصادية التى نفذتها بها وهى فارس، وكهكيوله وبوشهر، وكان استقبال أهالى هذه المحافظات لخاتمى مدحضاً لادعاءات الحكومة بشأن تحول الناس عن الإصلاحيين ورفضهم لهم، وبعد عدة أيام قليلة من هذه الجولة، أعلن خاتمى عن انسحابه من الانتخابات مع إعلان ميرحسين موسوى رسمياً عن ترشيحه لنفسه، وكان لانسحابه مكاسب للشعب الإيرانى مثل دخوله، إذ كان استعجال بعض الأصوليين فى الإعلان عن تربيطاتهم الانتخابية بالغاً لدرجة أنهم لم يتحملوا أكثر من ٢٤ ساعة بعد إعلان خاتمى عن انسحابه، وانكشف الستار عن أسرار الأصوليين (١). ولعل ذلك أكبر فائدة لانسحاب خاتمى من الانتخابات، فضلاً عن اتضاح أن أهم مبدأ يحافظ عليه الأصوليين، وهو الحفاظ على السلطة داخل تيارهم وبأى ثمن.

وقد عبر الكاتب فى مقال سابق بصراحة عن أسبابه لرفضه ترشيح كل من خاتمى وأحمدى نجاد، وهى نفس الأسباب التى كان يذكرها خاتمى منذ ثلاثة أشهر، وتأكدت صحتها مع ترشيح خاتمى لنفسه. لقد قال خاتمى عدة مرات أنه فى حالة ترشيحه لنفسه ستتزايد العقبات أمام رئيس الجمهورية وسيصل تعقيد الأمور إلى ذروته، ولعله بإعلانه عن ترشيحه كان يريد أن يؤكد لبعض مؤيديه صحة تحليله للواقع السياسى الإيرانى. إحقاقاً للحق اتضح صحة هذا التحليل

(١) إشارة إلى دعوة صحيفة حزب الله الإيرانية إلى ضرورة ترشيح قاليباف لنفسه بعد انسحاب خاتمى - المترجم.

وكثير من الحقائق الأخرى من خلال هذا الدخول الذكى والانسحاب الملهم.

الدور الآن على المرشحين الإصلاحيين الآخرين لكى يثبتا ذكاءهما فيما تبقى من أيام على إجراء الانتخابات، وبالقطع سيكونا كذلك.

وعلى جميع مؤيدى خاتمى حتى أولئك الذين صدرت عنهم تصرفات غير لائقة فى الأيام السابقة حيال إعلان ميرحسين موسوى عن ترشحه أن يبرهنوا على ولائهم لنهج وأسلوب خاتمى من خلال فهم بنود خطاب الانسحاب الذى أعلنه خاتمى والعمل بما جاء فيه. (٢)

على الإصلاحيين بشكل عام، ومؤيدى خاتمى بشكل خاص، أن يوضحوا أنهم مثل خاتمى يؤمنون بأن أى عمل يؤدى إلى تشتت أصوات المطالبين بالتغيير والإصلاح لن يغفره الله ولا الناس.

لو أن الجميع يهتم جدياً بتنفيذ وصايا خاتمى فسوف يتحقق هدف خاتمى بالتأكيد. لقد قال إن الاشتراك فى الانتخابات يجب أن يكون بهدف الفوز فيها، وليس مجرد هوى فى النفس باهظ التكلفة.

---

(٢) مضمون خطاب خاتمى كان يرمى إلى ضرورة تأييد ميرحسين موسوى.

١٣ - تقييم معوقات فوز كروبى وموسوى

■ مهدى تاجيك ■ اعتماد (الثقة) ٢٤/ ٢/ ٢٠٠٩

قبل ١٢ سنة مضت وفى مثل هذه الأيام ترشح محمد خاتمى لرئاسة الجمهورية، وها هو الآن يعيد الكرة ثانية، لكنه لم يعد المرشح الوحيد الذى يرغب فى مواجهة المحافظين.

الواقع أن كلام وأحاديث الإصلاحيين الآن قد تراجع تاركاً مكانه للكثير من الأطروحات الأخرى التى باتت مطروحة من جانب كل المنظمات والهيئات الفكرية، وكذلك الزعامات السياسية.

يعتبر محمد خاتمى زعيم الإصلاحيين الوسط (المعتدلين)، أما مهدى كروبى وغلام حسين كرباستيجى فهما ممثلان للإصلاحيين العمليين، أما "مير موسوى" المرشح الإصلاحى المحتمل (حسم أمر ترشيحه بالمشاركة فى الانتخابات وقت ترجمة هذا المقال) فهو يمثل رغبة وتطلعات الإصلاحيين، بينما يمثل عبد الله نورى الفكر البنائى للإصلاحيين.

لكن على الرغم من هذا، ليس معلوماً ما إذا كان هؤلاء الإصلاحيون أصحاب الأقوال والمطالب البالية القديمة يحملون رسائل وأفكار جديدة للرأى العام أم أنهم سوف يتمحورون أو يتقوقعون حول تفسير وتوضيح أسباب انقسامهم بهدف الفوز بالسلطة وحسب.

سقف محدود للإصلاحيين:

من الثابت والمعروف أن أكبر كنجى، وعماد الدين باقى، وهاشم أغاجرى، سعيد حجاريان، وعباس عبدى، وعبد الكريم سروش، ومحسن كديفور، وعدة أسماء أخرى شهيرة تشكل قطاعاً - جزءاً - من النواب الإصلاحيين المفكرين فى عصر الثانى من خرداد. أصحاب هذه الأسماء الشهيرة كشفوا مؤخراً عن «إدراك» ما مختلف بشأن الساحة السياسية الإيرانية تجاه السنوات الإثنتى عشرة الماضية. إنهم يريدون إرسال رسائل جديدة وطازجة إلى المجتمع بوصفهم المفكرين المنظرين للتيار الإصلاحى، لكن محمد خاتمى، رمز الإصلاح ومظهره السياسى فى عقد التسعينيات، لا يزال يتحدث بوفاء بنفس الأدبيات السياسية التى كان يمارسها قبل ١٢ سنة وذلك فى الوقت الذى سيكون فيه عام ١٣٨٨ هـ. ش /٢٠٠٩م قد دخل حياتنا ومضى ربعه تقريباً عند إجراء الانتخابات، ومع ذلك كله لم يظهر لنا - أو يكشف - محمد خاتمى عن تغيير ما فى سليقته السياسية.

فخاتمى الذى كان قد اختار لنفسه شعار "المجتمع المدنى" و"الديموقراطية الدينية" فى عام ١٣٧٦ هـ.ش/ ١٩٩٧م، وذلك بتوصية وتشجيع من جماعة من المفكرين والأساتذة المنظرين فى العلوم السياسية، لا يزال يستخدم نفس المصطلحات والمفردات ولازال مصراً على نفس اللغة، ولا يزال يرى، بل ويصدق نفسه بأن فى استخدامها جذباً للرأى العام. إلى جانب هذا الأمر فقد أصبح خاتمى أكثر حيطة وحذراً تجاه الماضى فقد امتنع عن تقديم وعود انتخابية كبيرة

إلى مؤيديه، وطوال الأسابيع القليلة الماضية أظهر أكثر من مرة مرة قلقه ومخاوفه من ألا يكون بإمكانه تحقيق وتنفيذ برامجه فى حال تحقيق الفوز فى الانتخابات. ويبدو أن تجربة السنوات الثمانى التى قضاها فى رئاسة الجمهورية قد أصقلته إلى درجة أنه بانت لديه قناعة مفادها الاحتراز الإيجابى من إطلاق الشعارات الحماسية الضخمة لدى الرأى العام الداخلى. يريد خاتمى من مؤيديه أن يتوقعوا منه تحقيق الحد الأدنى وألا يضعونه تحت ضغوط شديدة من أجل إحداث تغييرات آنية.

فيما يبدو فإن جزءاً مهماً من الشباب المؤيد لخاتمى قد أظهر بوضوح تأييده له، هم يرغبون فى العودة إلى المنهج السياسى لحكومة الإصلاحات نتيجة عدم رضائهم عن عمل وممارسات حكومة أحمدى نجاد، ومن ثم فهم مستعدون، من أجل تنفيذ هذا الهدف، لأن يهبطوا من سقف توقعاتهم من حكومة خاتمى، أو بمعنى أدق من خاتمى نفسه.

المعروف أن المؤيدين الشبان لخاتمى غالباً ما يتقبلون فكرة أن مرشحهم ليست لديه رسالة جديدة لعرضها على الرأى العام. فى المقابل هم يعتقدون بأن إعادة تكرار وترديد نفس الرسائل والشعارات السابقة هو أفضل مائة مرة من إعادة انتخاب حكومة أحمدى نجاد، لكن على الرغم من ذلك فإن بعض المنظرين المضطلعين والخبراء بشئون التيار الإصلاحى يسطحون أو يهمشون من تأييد الشباب لخاتمى، وهم يقولون بأن الإصرار على شعارات ماضية لم تتحقق أو ثبت فشلها لن يحقق نتيجة، وأن مصير هذه الشعارات سيكون هو نفس مصيرها الذى لقيته فى الماضى.

استناداً لنفس هذا التوجه، فإن معظم المنظرين الإصلاحيين قد باتوا على قناعة مفادها ضرورة قطع علاقاتهم أو روابطهم أو ارتباطهم بمحمد خاتمى، والأكثر من ذلك، أنهم لا يقولون بعدم تأييده فى انتخابات الدورة الرئاسية العاشرة فحسب، وإنما يمتد الأمر بهم إلى درجة الدعوة للوقوف أمامه وضده. إن الشكوى والعتاب الأساسيين لمعظم المنظرين الإصلاحيين تجاه خاتمى أنه لم يتمسك بمواقفه فى اللحظات الحاسمة والحساسة، وأنه قد هيأ السبيل والمناخ أمام تقدم وانتصار المحافظين من خلال تفاهماته وانسجامه غير المقبول سواء معهم أو مع أنصاره. فى اعتقادهم أن خاتمى يمكن أن يصبح مرشحاً جديراً للتيار الإصلاحى الإيرانى فقط إذا ما قام بعمل مراجعة ذاتية تقييمية لكل ممارساته وسلوكه السياسى فى السنوات الثمانى التى قضاها رئيساً للجمهورية، وأن يتعمد الثبات على مواقفه والاحتراز من إظهار المهادنة أو التفاهم والانسجام أو التوافق مع مؤيديه.

المؤكد أن خاتمى لم يظهر حتى الآن دليلاً على حرصه التمسك بهذا المطلب، وفى المقابل.. جنح إلى الحديث أو التحدث عن ميله ورغبته بشأن التعامل مع المؤسسات والتيارات السياسية المنافسة.

إن "الأدبيات الاحترازية الخاتمية" أو لنقل "أدبيات الحذر الخاتمى" قد دفعت الكثير من المحللين إلى الاستنتاج بأنه لا يجب أن نتوقع "خاتمى جديداً آخر" فى انتخابات رئاسة الجمهورية العاشرة، وأن الاختلاف الموجود فعلاً والمتحقق فيه الآن أنه قد أصبح أكبر سناً مما كان عليه فى عام ١٩٩٧؛ أى قبل ١٢ سنة، وأنه قد صار أكثر أصولية بنفس النسبة التى تحققها هذه السنوات الإثنتى عشرة.

إن الشئ الجديد بالتوقع هو أن خاتمى ٢٠٠٩ ليست لديه الرغبة فى طرح وتقديم شعارات ثورية مثيرة، ووعود كبرى ضخمة بشأن إيجاد وتحقيق التغيير المنشود سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

إن أتباع خاتمى على قناعة مفادها أن الحسرة الموجودة لدى الرأى العام تجاه العصر المفقود للإصلاحيين قد صارت عميقة وجذرية، وأنه ليست هناك حاجة لتشجيع الناس وحثهم على التحرك، بل إن شعارات من شأنها تشجيع وتعبئة المجتمع بشكل كاف من أجل تحقيق النصر قد صارت وهمية أكثر منها أى شئ آخر.

الظاهر من الشواهد أن خاتمى ومؤيديه يسعون – كما كان الحال فى المرات السابقة– إلى تحفيز وإعداد "الطبقة المتوسطة المدينية" (الموجود فى المدن)، والتى تضم الجماعات الاجتماعية المرجعية.. هم يستثمرون فى هذه الطبقة حتى الآن ويأملون – نتيجة لذلك – فى جذب آراء قطاع من أصحاب الرأى البسطاء، من هنا فإن مستشارى خاتمى قد عمدوا– فى طرح الشعارات والأساليب السياسية إلى لفت أنظار منافسيهم للاهتمام بآراء الطبقة المتوسطة، وذلك سعياً منهم إلى الحيلولة دون السقوط فى دوائر التناقضات المتوقعة أو الممكنة.

المؤكد أن انخفاض سقف المطالبات الإصلاحية يمكن أن يؤدى إلى تراجع خاتمى فى الانتخابات، ومن هنا فإن الرأى العام إذا لم يرحب بهذا الحد الأدنى فإن ٢٢ خرداد ١٣٨٨ هـ.ش/ ١٢/ يونيو/٢٠٠٩ لن يحقق للإصلاحيين أى حماسة تذكر مثل التى تحققت فى ١٩٩٧.

فى بحث آراء سكان المدن:

المؤكد أن السياسة الواضحة صريحة اللهجة التى تبنت شعار «٥٠ ألف طومان» (نحو ٩ آلاف دولار) لكل إيرانى فوق سن الـ ١٨ سنة قد لعبت دوراً مهماً فى انتخابات رئاسة الجمهورية السابقة، والآن تحظى نفس هذه السياسة بالقدر ذاته فيما يخص الانتخابات الرئاسية القادمة.

يعتقد مهدى كروبى أن لغته ولهجته العامية تحظى بقبول واسع بين شريحة كبيرة من الشرائح المكونة للرأى العام الإيرانى، وأنه يستطيع من خلالها لفت نظر– وكسب تأييد–

سكان المناطق النائية والعشوائيات، وكذلك سكان المراكز.
من هنا فإن كروبى متهم من جانب مجموعة من الإصلاحيين بأن لديه تصوراً سطحياً بشأن إدارة «الأمور السياسية»، وأنه غريب تماماً عن الآليات والميكانيزمات السياسية الحديثة. لكى يقضى على هذا الاتهام، عقب قبوله الهزيمة فى انتخابات رئاسة الجمهورية السابقة، فإنه قد عمد إلى تأسيس حزب «اعتماد ملى»- (الثقة الوطنى)، وكذلك إصدار صحيفة تكون لسان حال حزبه.. كل ذلك من أجل التدليل على أنه يعرف قواعد وأصول ممارسة «السياسة الحديثة»، لكنه لازال يعانى اليوم من تهكم الكثيرين عليه انطلاقاً من - استناداً على- أنه يدير حزبه بنهج قديم أو على الأقل لابد له من أن يقبل بأن حزبه ليس بحزب حديث.
يواجه كروبى أيضاً اتهاماً جدياً آخر مفاده أنه طوال الفترة التى أدار فيها مجلس الشورى السادس قد خضع وسلّم للضغوط القادمة من خارج البرلمان، وأنه لم يظهر أصلاً الاهتمام الكامل لمطالب الإصلاحيين. هو أيضاً يعرف بأنه سبب الإخفاق الاستراتيجى الحالى للتحالف الإصلاحى فى الدورة الحالية لانتخابات رئاسة الجمهورية، وذلك نظراً لعدم تأييده ترشيح محمد خاتمى، بل إن الكثيرين من أتباع ومؤيدى خاتمى باتوا مستعدين الآن إلى تعليق جزء من أسباب الفشل فى رقبة كروبى، وذلك إذا ما انهزم خاتمى، وتحميله الذنب الأكبر فى هذا الصدد.
مع هذا كله، فإن الواضح الآن أن كروبى لم يقع فريسة لهذه الاتهامات، كما لم يصبه الرعب بسببها، حيث لا يزال يؤكد على أنه سوف يستمر فى الطريق حتى النهاية.
لقد قال إنه يريد أن يضع شعار "التغيير" على رأس جدول أولوياته، ولهذا فقد أنجز جهداً جديراً بالاهتمام من أجل كسب - وجذب - جماعة من الصحفيين الإصلاحيين، وكذلك الوجوه السياسية التى كانت منتسبة إلى خاتمى أو هاشمى رفسنجانى. كل ذلك من أجل ترميم وتعديل صورته السياسية بينهم.
مع الاهتمام بالنهج الذى اتبعه كروبى فى السابق، يبدو أنه يجب الانتظار حتى تطرح الشعارات الفكرية الاستراتيجية سواء من جانبه أو من جانب مؤيديه، فربما كانت لديه "نصف رؤية" أو "نصف عين".. أعنى ربما كان لديه نصف الأمل فى أصوات المهمشين العشوائيين مثلما كان حاله من قبل، لكن مجموعة العمل التى معه كشفت أنه على الرغم من التوقعات الخاصة به والمتمحورة حول رأى وأصوات "الطبقة الوسطى فى المدن إلا أنه يضع فى اعتباره أيضاً ضرورة استثمار خاتمى ومؤيديه من أجل كسب الانتخابات.
من هنا فإن كروبى قد اعتمد فى دعاياته الانتخابية على نهج ونموذج مماثل لنهج ونموذج خاتمى، وأنه قد محور جل اهتمامه من أجل كسب تأييد الطبقة الوسطى المدينية، ومن ثم فإن احتمالات هزيمته هو وخاتمى قد ارتفعت كثيراً جداً عما كانت عليه من ذى قبل.

صعوبات نقاش الأمنيات!

بالنسبة للسياسى الذى عاش مشغولاً ومنهمكاً لسنوات طويلة جداً - بل أهم سنوات حياته وعمره - من أجل شراء "اللوحات والألوان" لكى يرسم ويخط بريشته رسوماته الإبداعية التعبيرية والمعبرة عن أمنياته وأفكاره .. مثل هذا الشخص تكون العودة إلى ساحة الانتخابات الرئاسية الصخبة المملوءة بالضجيج والضوضاء أمراً غير سهل تماماً.
ميرحسين موسوى آخر رئيس وزراء فى الجمهورية الإسلامية. على الرغم من أنه - وفقاً لرواية أصدقائه - لم يتخل عن السياسة أو يبتعد عنها بعد تركه مقعد رئاسة الوزراء فى عام ١٣٦٥هـ. ش/ ١٩٨٩، بل ولم ينشغل عن متابعة مستجداتها وتطوراتها إلا أنه لم يصدر عنه أية إشارات حقيقية تكشف عن ميله المشاركة والوجود فى قلب هذه التطورات.
الآن وبعد عشرين سنة قد حطم "صمته السياسى"، ويقول بأنه يريد فعلياً أن يشارك بقوة فى انتخابات رئاسة الجمهورية القادمة. هم يعلمون أن لموسوى تأثيراً كبيراً فى بناء وتشييد الهيكل السياسى للجمهورية الإسلامية. هو أيضاً "رجل الأخلاق" الذى لازالت تشغل ذهنه وعقله مصطلحات وأقوال ومفاهيم مثل "العدالة الاجتماعية" و"حماية المستضعفين". الواقع أن موسوى يقف بالضبط على الخط الفاصل بين أقوال الإصلاحيين والمحافظين على السواء. من الناحية العملية هو يميل إلى الاقتراب من الإصلاحيين أكثر، ولكنه من الناحية الفكرية؛ أى من منظور الفكر السياسى، فهو فى الخط الحدودى الفاصل بين الإصلاحيين والمحافظين. التوقعات والتمنيات بل الهمهمات التى ترددت طوال الأشهر الأخيرة بشأن ترشحه فى الانتخابات القادمة قد سمعتها الآذان كافة، ومن ثم أحدثت ردود فعل مختلفة بحسب طبيعة وماهية الجهات والأفراد التى كشفت عن ردود الفعل هذه. فالإصلاحيون الخاتميون استقبلوا هذه التوقعات "ببرود"، أما مؤيدو كروبى فقد استقبلوها بجدية أكبر.
لكن مع كل هذا، فالواضح أن مير حسين موسوى فى حال ما إذا قرر الترشيح (هو ترشح بالفعل وقت ترجمة هذه الدراسة) يجب عليه قبل أى شىء أن يقدم صورة جديدة عن نفسه للمجتمع. لقد ترك السياسة فى عام ١٣٦٨هـ. ش/ ١٩٩٢، والآن فإن عامة المجتمع لديها صورة عنه كسياسى مؤيد "للإصلاحات الكوبونية" (أى الإصلاحات القائمة على اعتماد الدعم الحكومى) على الرغم من أن اقتصاد

الكوبونات لا يزال يحظى باستحسان من جانب متوسطى الأعمار الذين يعيشون فى الحواشى المدينية (حواشى المدن أو العشوائيات)، بل وحتى من جانب الكثيرين من أفراد الطبقة المتوسطة إلا أن موسوى لا يمكنه الآن أن يجذب إليه "الشباب المعاصر" بنفس الوعود - وكذلك الأهداف السياسية - التى كان يرددها ويعلنها فى عصر الحرب (أى فى وقت رئاسته للوزراء، حيث شهد الحرب العراقية الإيرانية طوال الثمانى سنوات).

الواقع أن الأحاديث الصحفية والإعلامية التى أجراها موسوى مؤخراً قد كشفت ودللت على ضرورة مفادها حتمية أن يراجع "موسوى" نفسه وفكره الذى كان يردده من قبل، وضرورة ألا ينساق وراء - أو يسقط فى - هذا الفكر البائد. على الرغم من أنه كان يحفظ - ولا زال - الأمانى والتطلعات الأساسية للثورة إلا أنه ليس لديه الإصرار على أن يؤكد أنه مؤيد "للاقتصاد الحكومى". هو يعلم جيداً أن "رسالة الاقتصاد الحكومى". و"توزيع كوبونات السلع والخدمات" لم يعد لهما أى تأييد الآن. فلا وجود مؤثر لمؤيدى مثل هذه السياسات مثلما كان عليه الأمر من قبل.

من هنا فإن الناس ليس لديهم ميول أو رغبة لأن يعاود موسوى طرح مثل هذه الأطروحات أو الشعارات. المؤكد أنه لا يمكننا الآن إظهار الرأى بشأن "لون ورائحة" الشعارات الانتخابية لموسوى، وذلك لأن ترشيحه لازال يغلفه الإبهام والغموض، لكننا نستطيع فى نفس الوقت التوقع بأن شعاراته سوف تتمركز حول نفس الطيف الذى قد سعى محمد خاتمى ومهدى كروبى إلى استثماره (الطبقة الوسطى فى المدن).

المؤكد أن تقييم السلوك والممارسات الانتخابية للمرشحين الإصلاحيين الثلاثة من شأنه الكشف عن أنهم على الرغم من الاختلافات والفروقات الموجودة فيما بينهم، اعتماداً على طبيعة شخصية كل منهم إلا أن هذه الممارسات وذلك السلوك إنما يبدو فى جوهره متقارباً فيما يخص طبيعة الاستفادة من الرأى العام. فثلاثتهم لازالوا يسعون من أجل الاستثمار فى الطبقة الوسطى فى المدن لدرجة أن المنافسة بينهم من شأنها أن تثير ضحكات المرشحين المحافظين.

تعقيب المترجم:

المقال - أو الدراسة - التحليلية المترجمة تبدو منطقية إلى حد كبير، بل وربما يجوز القول بأنها كانت ولازالت صائبة فى توقعاتها وقراءاتها وذلك للأسباب التالية:

١ - التراجع المفاجئ الذى أعلنه خاتمى عن خوض المنافسات الانتخابية الرئاسية القادمة، وهو التراجع الذى كشف بدوره عن بعض الوقائع التى تبدو حقيقية فى إيران، يأتى على رأسها:

أ-صعوبة الفوز على التيار المحافظ فى هذا الظرف الإقليمى - الدولى الذى تمر به وتعيشه إيران.

ب-هشاشة التحالف الإصلاحى مقابل المحافظين.

ج-أن التنافس بين رموز المرشحين الإصلاحيين؛ أى بين زعماء التيار الإصلاحى، قد يبدو أمراً مضحكاً بالفعل لأنه يكشف عن إصرار منهم بأن يحطموا بعضهم بعضاً لصالح المحافظين.

د-أن الرغبة التى كان المرشد على خامنئى قد كشف عنها مبكراً بشأن بقاء أحمدى نجاد لسنوات أربع أخرى قد باتت تأخذ طريقها نحو التحقق المادى.

٢-أن خاتمى قد يريد إفساح الطريق - عبر استقالته - أمام مير حسين موسوى لإعطائه الفرصة كاملة فى خوض التجربة الرئاسية، وهو ما من شأنه:

أ-النأى بنفسه عن صراعات الفوز والخسارة، ومن ثم يظل متمتعاً بمرجعية سياسية لدى كل أو معظم الأجنحة والتيارات الإصلاحية.

ب-التمتع بفرصة كاملة من أجل حشد التأييد اللازم لتمكين موسوى من الفوز فى الانتخابات الرئاسية.

ج-إعلان البراءة - أى "الاستبراء" - من دماء مير حسين موسوى فى حالة ما إذا أخفق فى الانتخابات أمام المحافظين.

٣-ثمة توجه عام داخل إيران، وداخل أروقة المحافظين والإصلاحيين على السواء مفاده السعى إلى إعطاء الفرصة كاملة لتجريب ورقة "مير حسين موسوى". فلقد كان هذا الرجل هو الغائب الحاضر فى جميع الانتخابات الرئاسية والتشريعية على مدار السنوات العشرين السابقة. لقد كان السؤال عما إذا كان موسوى سوف يترشح أم لا هو أحد القواسم المشتركة المطروحة فى كل الانتخابات الإيرانية التى جرت منذ عام ١٩٨٩ وحتى عام ٢٠٠٨. الشاهد هنا أن الجميع - محافظين وإصلاحيين - يريدون "تجريب" هذه الورقة من أجل:

أ-إما إحراقها تماماً بحيث لا تصبح صالحة بعد الآن لأن تطرح للرأى العام، وهو الهدف الذى أظنه مشتركاً بين الإصلاحيين والمحافظين على السواء من أجل التخلص من أحد عوامل الصداع الانتخابى على المستوى الداخلى الإيرانى فى الانتخابات التى ستجرى بعد يونيو ٢٠٠٩.

ب-إما استثمارها فى تحقيق فوز طال انتظاره، وهى الأمنية التى قد تكون قائمة داخل البعض من القوى الإصلاحية، والتى ترفضها تماماً كل القوى المحافظة الرافضة لعودته ثانية حتى وإن تمت تلك العودة أو جرت فى إطار صفقة أو سيناريو يتم الاتفاق بشأنه.

الواضح هنا أن معطيات الواقع الداخلى الإيرانى تقول بأن الكثير من القوى الإصلاحية ومعظم القوى المحافظة سوف تعمل خلال الانتخابات الرئاسية العاشرة من أجل تحقيق ما

يلى:

أ-فوز أحمدى نجاد لفترة رئاسية جديدة تكون سبباً مباشراً فى تحقيق المزيد من النفور والسخط الشعبى تجاه المحافظين، وهو الهدف الذى نراه كامناً فى داخل الإصلاحيين سعياً لتحقيق هدف أكبر وأهم، وهو التخلص تماماً من الوجود السياسى لأحمدى نجاد، وتهيئة الرأى العام الداخلى لعودة الإصلاحيين فى عام ٢٠١٤.

ب- تحقيق الفوز لأحمدى نجاد من أجل القضاء المبكر على فرص عودته لرئاسة الجمهورية، ومن ثم إفساح الطريق أمام غيره من الكوادر المحافظة فى عام ٢٠١٤، وهو الهدف الذى يبدو شرعياً للكثير من قوى وأجنحة المحافظين.

ج-إعطاء الفرصة الأخيرة كاملة لكل الوجوه الإصلاحية القديمة والنمطية - مثل كروبى وموسوى - والتى بسببها يتم حجب العديد من الوجوه والشخصيات الإصلاحية الأخرى التى لازالت تقف فى الصف الثانى بعد خاتمى وكروبى وموسوى. فإما أن يتمكن أحد هذا الثلاثى - وتحديداً الثنائى - كروبى وموسوى من الفوز فى الانتخابات فتكون المصلحة العليا للإصلاحيين قد تحققت، وإما أن يفشل كلاهما فى ذلك فتتحقق "المصلحة الاستراتيجية" للإصلاحيين حرق سياسى لأمثال هؤلاء الرجال.

١٤- تعدد المرشحين الإصلاحيين: فرصة أم تهديد؟!

آذر منصورى ■ أمروز (اليوم) ٢٥/ ٢/ ٢٠٠٩

أثبتت تجربة الصراع والمنافسة بين مختلف التيارات المطالبة بالديمقراطية داخل جماهير الشعب الإيرانى أن هذه المنافسة والصراع كانت بمثابة نقطة الضعف فى حركة الديمقراطية والحراك الديمقراطى بوجه عام، كما مثل هذا الصراع والتنافس أيضاً انشقاقاً وفرقة وعدم تآلف بين الجماعات المرجعية المطالبة بالديمقراطية والساعية إليها، إذ إن وجود مثل هذا الصراع والتنافس جعل من غير الممكن التوصل إلى تحقيق الديمقراطية فى حدها الأعلى، وليس هذا فقط، بل إن هذا الصراع والتنافس أدى إلى أن يتحول معارضو الديمقراطية أيضاً إلى سد منيع فى طريق المطالبين بها والراغبين فيها، وإلى أن يتم كذلك إقصاؤهم من ساحة التنافس السياسى، ومن كافة ساحات المجتمع، تياراً بعد آخر وبطرق مختلفة.

هذه الحقيقة يثبتها بوضوح تاريخ نضال الشعب الإيرانى وكفاحه من أجل الديمقراطية، والذى يعود لأكثر من مائة عام. إن السبب الحقيقى والعامل الأساسى الذى مكن هذا الشعب من التقدم لخطوات فى هذا السبيل خلال فترات معروفة من تاريخ هذا النضال، حيث استطاع تحقيق انتصار ما، حتى ولو كان جزئياً أو مؤقتاً، قد تمثل فى ذلك الاتحاد والانسجام والتآلف الذى حدث بين مختلف تيارات هذا الشعب حول أى نوع من المشاركة فى تحقيق الديمقراطية كهدف نهائى وغاية منشودة.

والثورة الإسلامية تعد فى حد ذاتها أبرز مثال وأصدق مشاهد على هذا الطرح، فهذه الثورة قد تشكلت نتيجة لتوحد كافة القوى والتيارات المطالبة بالديمقراطية فى إيران بزعامة الإمام الخمينى لتقوم فى مواجهة السلطة المطلقة لإمبراطورية الشاه، ولتشكل قواعد عسكرية ربما لم تكن تخطر مطلقاً على مخيلة أى واحد من عملاء الشاه والمقربين إليه، بل وحتى الشاه نفسه، إنها الثورة التى قال عنها كثير من الكتاب والمحللين السياسيين فى الداخل والخارج أنها تعتبر أهم ثورة فى النصف الثانى من القرن العشرين.

إن الاهتمام بمثل هذه المسألة قد تحول إلى مبدأ وأصل لا يمكن إنكاره ليس فقط فى نضال شعبنا الإيرانى وكفاحه من أجل الديمقراطية، بل أيضاً فى حركات اعتراضية لشعوب أخرى فى مختلف جهات العالم.

ومن ناحية أخرى، فإن الائتلاف والاتحاد بين المطالبين بالديمقراطية لم يكن فقط من لزوميات الكفاح الثورى، بل إنه قد أبرز وأثمر نتائجه الإيجابية الفعالة فى مقاطع مختلفة وعدة من استمرار الحركات المطالبة بالديمقراطية، والتأثير الذى تتركه هذه الحركات فى مجتمعاتها.

إن تجربة الانتخابات التى استطاع الإصلاحيون تحقيق نجاح ملحوظ فيها لتثبت بجدارة مدى التأثير الإيجابى لهذا التوجه. فالائتلاف الذى حدث بين الإصلاحيين فى انتخابات الدور الأول لمحليات المدن والقرى، وانتخابات المجلس السادس، وانتخابات رئاسة الجمهورية فى دورتها السابعة والثامنة كان أبرز وأصدق شاهد على ذلك، فهذا الائتلاف لم يحقق النصر للإصلاحيين فحسب، بل إنه تمكن من أن يقلل من احتمالات حدوث أى نوع من

المواجهة السلبية من جانب المعارضين إلى أدنى حد لها. أما ما حدث بعد ذلك من تفرقة وتخرب بين صفوف الإصلاحيين وتشتت لآرائهم وأصواتهم فى انتخابات الدورات والمراحل الأخرى، خاصة انتخابات المرحلة الثانية فى المجالس المحلية التى يعتقد كاتب هذه السطور أنها كانت واحدة من أكثر الانتخابات حرية وشفافية بعد قيام الثورة الإسلامية، فقد انتهت بهزيمة الإصلاحيين هزيمة حاسمة. كما أن انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية وما حدث فيها للإصلاحيين تعد أيضاً شاهداً آخر على هذا الخطأ التكتيكي الذى وقع فيه الإصلاحيون. وما حدث بعد هذا أيضاً يعد من أهم أسباب هزيمة الإصلاحيين وخروجهم الكامل من السلطة، هذا الخروج الذى أدى إلى تقليل تكلفة المواجهة السلبية التى يخوضها معارضوهم بشكل غير مسبوق، إذ إنه يمكن اعتبار ما حدث من عدم توحد وانعدام الانسجام والتآلف بين صفوف الإصلاحيين السبب الرئيسى فى هذه الهزيمة وهذا الخروج، كما أنه يمكن تلمس أسباب هذه التفرقة التى حدثت بينهم فى عدم وعيهم بمقتضيات المرحلة الحالية التى تمر بها إيران، ومطالبة كل تيار من كافة الجماعات السياسية المختلفة، علاوة على رغبته الشديدة، فى أن يكون له دور مؤثر فى هذه المرحلة.

والواقع يشير إلى أن تأكيد الإصلاحيين الآن على تحقيق أقصى حد من الائتلاف والتآلف، والوصول بالمطالبات إلى أدنى حد لها، واعتبار هذا بمثابة أنسب الخيارات وأصلح التوجهات المطروحة أمامهم، إنما نشأ فى الأساس من النظرة الواقعية للأضرار التى لحقت بهم فى الانتخابات السابقة. وإذا لم يهتم الإصلاحيون بهذا الخيار والتوجه لأى سبب كان فإن هزيمتهم سوف تكون أمراً محتمل الحدوث بناء على الشواهد السابقة.

إن انتخابات الدورة العاشرة لرئاسة الجمهورية، ولأسباب عدة أكد عليها المحللون السياسيون مراراً، سوف تكون واحدة من أكثر الانتخابات تحديداً للمصير خلال العقد الأخير. ونظراً لأن الإصلاحيين سوف يخوضون هذه الانتخابات بمرشحين كثيرين فإن فوزهم فى هذه الانتخابات سوف تقل احتمالاته بشكل متوقع، وذلك لأن هذه الانتخابات لابد من التفكير فقط فى تحقيق الفوز فيها نظراً للأوضاع والظروف التى تمر بها البلاد، وهذا الفوز لن يتمكنوا من تحقيقه أبداً دون مراعاة أسبابه ووسائله، والعمل على تنفيذها واستخدامها بأسلوب عملى فعال.

وصفوة القول أن ما يضمن هذا الفوز هو الاهتمام والتأكيد على مبدأين أساسيين: أولهما، تحقيق الائتلاف والتآلف إلى أقصى حد ممكن وخوض الانتخابات بمرشح واحد. ثانيهما، أن يكون هذا المرشح هو المتوقع والمحتمل فوزه أكثر من سائر المرشحين.

أما ما اعتبره بعض المحللين من أن تعدد المرشحين يعتبر ظاهرة إيجابية يجب أن تستمر حتى قرب عقد هذه الانتخابات، فإن كاتب هذه السطور لديه بعض الملاحظات حول مسألة تعدد المرشحين لرئاسة الجمهورية، نوردها هنا فى السطور التالية.

إن ظهور عدد من المرشحين فى معسكر الإصلاحيين طوال فترة الدعايا غير الرسمية لهذه الانتخابات من الممكن أن يتحول إلى فرصة متاحة لنشر الوعى وتوجيه النقد للأوضاع الحالية، ولزيادة المشاركة الشعبية فى هذه الانتخابات، ولكن بشرط ألا يبادر كل مرشح من الإصلاحيين، ومعه من يؤيدونه، بالقيام بأعمال وتصرفات وأقوال سلبية ضد أى مرشح آخر من نفس المعسكر؛ أى من الإصلاحيين، فهذا يعد فى نظر الكاتب تهديداً جدياً وضرراً كبيراً من المحتمل – مع الأوضاع الحالية التى تعيشها البلاد، ومع عدم المساواة الواضح فى امتلاك إمكانات الدعايا ووسائل الإعلام بين كافة المرشحين – أن يتسبب فى ضرب أى نوع من الائتلاف القوى الذى يجب أن يتم بين الإصلاحيين فى هذه الفترة التى تسبق الدعايا الرسمية لهذه الانتخابات، ويفقد هذا التآلف أى نوع من التأثير.

والحقيقة أن حضور الإصلاحيين وخوضهم لهذه الانتخابات بأكثر من مرشح يمكن أن يكون مفيداً فقط فى حالة ما إذا قام كل مرشح من هؤلاء المرشحين الإصلاحيين بتشريح وتوضيح الأوضاع الحالية، وإعلان برامجه وخططه الإصلاحية لإنقاذ البلاد، وأن يمارس الدعايا الانتخابية بالإعلان عن برامج إيجابية تنبع من التوجه العام الذى يعلنه التيار الإصلاحى. بعبارة أخرى، فإن هذا الخيار وهذا التوجه هو فقط الذى سوف يجعل هذا التآلف العام بين صفوف الإصلاحيين أمراً ممكناً، وفيما عدا ذلك، فإن الإقدام على أى تصرف أو تصريح سلبى من قبل المرشحين ومؤيديهم فى معسكر الإصلاحيين لن ينتهى فقط لصالح المعارضين للإصلاح، بل سوف يقلل أيضاً من احتمالات فوز الإصلاحيين فى هذه الانتخابات بمعدل ملحوظ.

وعود رئيس جمهورية

منصور بيطرف ■ اعتماد (الثقة) ٢٣/ ٢/ ٢٠٠٩

بتاريخ الثالث والعشرين من شهر ارديبهشت عام ١٣٨٤ هـ ش (١٣/ ٥/ ٢٠٠٤)، وفى تمام الساعة ٢٠, ١١، ذهب محمود أحمدى نجاد - محافظ طهران حينها يرافقه مسعود زريباف وشريعتمداري وحبيب كاشاني الذين كانوا حينها أعضاء مجلس مدينة طهران إلى مبنى وزارة الداخلية فى شارع فاطمى للإعلان رسميا عن ترشيحه فى انتخابات رئاسة الجمهورية.

وقد كان أحمدى نجاد حينها آخر شخص يتقدم لتسجيل اسمه لخوض المنافسات الانتخابية، وقبل يوم واحد من تسجيل اسمه قال بالحرف الواحد أمام حشد من سكان طهران " يجب أن نصل إلى مرحلة تريحنا، يحظى خلالها الشعب بمزيد من الخدمة".

١- بالرغم من أن هذه المرحلة لم يتم استجوابه بشأنها حتى الآن، وهى تعد مرحلة غامضة ونحن على مشارف الانتخابات الرئاسية التاسعة، لكن يبدو أن هذه المرحلة كانت مرحلة مريحة بالنسبة له، أى لأحمدى نجاد، فقد كان متفائلا بدرجة كبيرة منذ دخوله الساحة الانتخابية، وكان مؤمناً بالفوز فى الانتخابات، لذلك صح أن نطلق عليه احمدى الثورى ١٠٠٪.

٢- لقد كانت هذه المرحلة ضمن شعارات أنصاره خلال الأسابيع القليلة التى سبقت الانتخابات مباشرة، وبينما ظل أحمدى نجاد فى مؤخرة استطلاعات الرأى التى أجرتها وزارة الإعلام والإذاعة والتلفزيون، إلا أنه فى الثامن من خرداد (٢٩/ ٥/ ٢٠٠٥)، أدلى بتصريح جاء فيه " ستقع أحداث عدة خلال العشرين يوما القادمة فلا تتعجلوا."

٣- ورد فى أحد تصريحاته قبل الانتخابات أيضا" أعتقد أن الساحة السياسية الانتخابية ستشهد تغييرات جذرية خلال الأيام القادمة، لكننى لن أكون أحد أطراف تلك المباحثات والائتلافات."

٤- بالرغم من ذلك، كان أحمدى نجاد أحد فائزين دخلا المرحلة الثانية من انتخابات الرئاسة. من هذا المنطلق نتساءل: ما هى التحولات والتغيرات التى ساهمت فى تحقيق النصر بالنسبة لنجاد؟ وأى وعود تلك التى قطعها على نفسه، فصوّت الشعب لصالحه ؟ الآن وقد مضت ثلاث سنوات وثمانية أشهر من توليه رئاسة الجمهورية، إلى أى مدى تمكن نجاد من تحقيق وعوده ؟

الشعارات الشعبية:

كان محمود أحمدى نجاد بالتأكيد أكثر الشخصيات التى خاضت الانتخابات الرئاسية، إطلاقا للشعارات، وإذا تأملنا أحاديث مرشحى الانتخابات الرئاسية على مدى الثلاثين عاما الماضية، لأدركنا أن أحمدى نجاد وإن كان أقل شعبية طبقا للاستطلاعات إلا أنه أكثر مرشح أدلى بالتعهدات والشعارات الشعبية، وحصل على المرتبة الأولى من حيث إطلاق الشعارات.

لقد اعتمد محافظ طهران فى تصريحاته الانتخابية بشكل أساسى على خمسة محاور هى: "سبب المشاركة، والشباب، والمشكلات الاقتصادية، والبرنامج الاقتصادي، ونوع الحكومة. "

وبالرغم من أن المشكلات الاقتصادية كانت فى الأساس وعلى مدى دورة نجاد الرئاسية هى محور تصريحاته ووعوده الشعبية التى ركزت فى مجملها على الفساد الاقتصادى والرشوة والفقر إلا أنه لم يتمكن حتى الآن من تحقيق الحد الأدنى من المزايا الاقتصادية للشعب الإيراني، ولم يتمكن حتى من تحقيق توازن عمرانى واستثمارى فى المحافظات النائية والمدن الصغيرة كما ذكرت تصريحاته المتكررة فى هذا الشأن.

على صعيد آخر، وبالرغم من أن أحمدى نجاد لم ينطق بشعار "النفط على موائد الشعب"، الذى تكرر مرارا على لسان أنصاره، إلا أنه تكلم مرارا حول هذا الهدف مؤكدا أن النمو الاقتصادى ليس له فائدة إن لم ينعكس على حياة المواطن العادي، فهل بالفعل انعكس ذلك النمو على حياة المواطن، وهل تم القضاء على الفساد والرشوة فى المؤسسات الاقتصادية الحكومية خلال مدة ولايته ؟

الحصاد الاقتصادى لسنوات أحمدى نجاد

■ سرمايه (رأس المال) ٢٠/٣/٢٠٠٩

بدارسة أداء هذه الحكومة على مدار السنوات الأربع الماضية يتضح أن المؤشرات الاقتصادية العامة لخامس أعوام الخطة الخمسية ستكون أقل بكثير من السنوات الأربع السابقة عليها، وذلك بظهور عدد من المشكلات الاقتصادية المحلية، فضلاً عن الأزمة الاقتصادية العالمية.

أنفقت حكومة أحمدى نجاد على مدار السنوات الأربع الماضية فى بند استهلاك الطاقة أكثر من ٢٠٣ مليارات دولار؛ أى أنها تجاوزت الإنفاق المدرج فى قانون الموازنة بمعدل ١٤٢٪، ومولت هذا الإنفاق بأكثر من ٨,٧ مليار دولار من صندوق الاحتياطيات النقدية من عائدات النفط، وهذا الرقم يزيد بمعدل ٣٠٠٪ عما هو كان مخطط له فى برنامج الخطة الخمسية الرابعة.

أدى الإنفاق المبالغ فيه من عائدات النفط إلى تضاعف حجم الموازنة العامة للدولة، ووصول حجم النقد المطروح إلى أكثر من ١٧٠ ألف مليار تومان (الدولار يساوى ٨ آلاف تومان).

والأهم من كل ما سبق تضاعف مؤشر القيمة المنتجة، وانخفاض الواردات الرأسمالية (معدات الإنتاج) بمعدل ٥٠٪. ومن ناحية أخرى، تزايد واردات السلع الاستهلاكية فى أعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ بمعدل ٣٦٪ مقارنة بالسنوات الثلاث السابقة عليها نتيجة لسياسات الحكومة التاسعة فى تطبيق خطة الموازنة، حيث كان معدل النمو الاقتصادى فى السنوات الأربع الماضية ٤,٥٪، ٧,١٪، ٦,٥٪، ٦,٥٪ على التوالى، وبلغ متوسط معدل النمو للسنوات الأربع مجتمعة ٧,٥٪، وبهذا تكون الحكومة التاسعة قد تخلفت بمعدل ٢٩٪ عن متوسط معدل النمو المخطط له فى السنوات الأربع من الخطة الخمسية الرابعة، ويتوقع أن يتراجع النمو الاقتصادى الإيرانى هذا العام إلى ما بين ٢٪ إلى ٣,٥٪، وعلى هذا الأساس سيصل متوسط معدل النمو فى الخطة الخمسية الرابعة إلى ٦,٤٪ على أقصى تقدير، وهذا الرقم يعنى تحقيق ٥٧٪ فقط مما كانت تسعى إليه الخطة الخمسية الرابعة.

زيادة ١٤٪ فى استهلاك الطاقة:

وفق بيانات البنك المركزى الإيرانى المدرجة فى تقارير إدارة البحوث التابعة له، أنفقت الحكومة التاسعة فى السنوات الأربع الأولى من الخطة الخمسية الحالية أكثر من ٢٠٣ مليارات دولار فى استهلاك الطاقة، فى حين أن المبلغ المخصص لاستهلاك الطاقة فى الخطة الخمسية لا يتعدى ٨٤,٥ مليار دولار.

وفق بيانات البنك المركزى الإيرانى أيضاً، أنفقت الحكومة الإيرانية من عائدات النفط بالعملة الأجنبية على مدار السنوات الأربع الماضية على التوالى ٤٦,٨ مليار دولار، و ٤٦,٨ مليار دولار، و٤٦,٨ مليار دولار، و٦٩,٥ مليار دولار، فى حين أن المبالغ المدرجة فى الخطة لهذه السنوات على التوالى هى ٢٠,٣، و٢٠,٦، و٢١,٥، و٢٢,١ مليار دولار. وطبقاً للمادة ٥١ من السياسات العامة لخطة التنمية الرابعة، وكذلك البند أ من المادة الثانية لهذه الخطة، الحكومة مكلفة بالسعى إلى إنهاء واعتماد الموازنة الإيرانية العامة على عائدات النفط، لكن أداء الحكومة الإيرانية فى السنوات الأربع الماضية أوضح أن معدل استهلاك دولارات النفط فى الموازنة العامة لم يقل، وإنما تزايد بشدة لدرجة أنه تم صرف أكثر من ١٢٣ مليار دولار من عائدات النفط فى هذه السنوات الأربع لتغطية النفقات الجارية للحكومة، بحيث وصل متوسط الإنفاق السنوى من الدولارات النفطية إلى ٣١ مليار دولار، فى حين أن ما تم تقريره فى الخطة الخمسية كان يقتضى إنفاق ٩٧,٣ مليار دولار فقط على مدار السنوات الخمس. وبالإطلاع على هذه الأرقام يتضح أن الحكومة التاسعة قد أنفقت فى قطاع النفقات الحكومية الجارية أكثر من مجموع نفقات الحكومة السابقة من العملة الصعبة فى جميع القطاعات بمقدار ٥٩٪.

السحب من صندوق احتياطى عائدات النفط بنسبة ٣٠٠٪ مما هو مدرج فى الخطة:

سحبت حكومة أحمدى نجاد من صندوق احتياطى عائدات النفط ٨٠,٧ مليار دولار بمعدل متوسط سنوى يبلغ نحو ٢٠ مليار دولار، وكانت معدلات السحب السنوى على الترتيب ٩,٧، و١٧,٧، و١٧,٧، و٣٧,١ مليار دولار، فى حين أن الخطة الخمسية للتنمية تسمح للحكومة بسحب ١,٥، و٥، و٢,٥، و٥ مليارات دولار على الترتيب ليبلغ مجموعهم فى السنوات الأربع ٢٠,٣ مليار دولار، وذلك للإنفاق على المشروعات التعميرية. وبالإطلاع على ميزانية المشروعات التعميرية للحكومة يتضح أن الحكومة أنفقت على تلك المشروعات ٦٧,٥ مليار دولار، فى حين أنه

تم سحب ٨٠ مليار دولار من صندوق الاحتياطى لصالح تلك المشروعات، فضلاً عن المدرج فى الموازنة من الأساس لصالحها.

وهذا يعنى أن الحكومة الإيرانية على مدار السنوات الأربع الماضية أنفقت كل الموارد العامة للدولة من عائدات الحكومة على النفقات الجارية، ليس هذا فحسب، وإنما أنفقت كذلك ١٤ مليار دولار من أصل ٧,٨٠ مليار دولار سحبتها من صندوق الاحتياطى على النفقات الجارية أيضاً.

مقارنة النمو الاقتصادى باستهلاك النقد الأجنبى:

بينما نجد حكومة أحمدى نجاد قد سحبت أكثر من ٢,٥ ضعف من المبالغ المدرجة فى خطة التنمية من النقد الأجنبى، نجدها لم تنجح إلا فى تحقيق ٧٠٪ فقط من معدل النمو المستهدف.

انخفاض معدلات الاستثمار ٣,٦٧٪:

مع تزايد ارتفاع الأسعار فى القطاعات الإنتاجية من الطبيعى أن يقل الإقبال على الاستثمار، وهذا الانخفاض يمكن ملاحظته فى انخفاض معدل نمو إنشاء وتشغيل المؤسسات الصناعية على مدار سنوات خطة التنمية الرابعة مقارنة بخطة التنمية الثالثة الذى وصل إلى ٣,٦٧٪، كما أن المقارنة بين الفترتين المذكورتين تبين انخفاض نمو الاستثمارات الموجهة لإنشاء المؤسسات الصناعية بنسبة تزيد على ١,٧٤٪، وكذلك انخفاض عائد النشاط الصناعى بمعدل ٥,٦٠٪، حيث كان يبلغ ٥,٨٧٪ فى الفترة ما بين ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤، ووصل إلى ٦,٣٤٪ فى الفترة ما بين عامى ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٩. وإذا نظرنا إلى مجموع هذين المؤشرين (الاستثمار أثناء التأسيس، والاستثمار أثناء التشغيل) يتضح انخفاض مجموع هذين المؤشرين بمعدل ٣,٦٧٪ فى السنوات الأربع الأخيرة مقارنة بالسنوات الأربع السابقة عليها، مع انخفاض عدد تصاريح إنشاء المؤسسات الصناعية بمعدل ٣,٧٦٪، وانخفاض متوسط النمو الصناعى من ٣٩٪ إلى ٨,٦٪.

زيادة واردات السلع الاستهلاكية بمعدل ٣٦٪ وانخفاض الواردات الرأسمالية بمعدل ٤٩٪:

من خلال مقارنة أرقام الواردات والصادرات فى كل من السنوات الثلاث الأولى من الخطة الرابعة للتنمية، والسنوات الخمس من الخطة الثالثة، يتضح أنه خلال الفترة ما بين عامى ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨ ارتفعت قيمة الواردات الاستهلاكية إلى ٥٠ مليار دولار، فى حين كانت قيمتها أثناء خمس سنوات هى عمر الخطة التنموية الثالثة ٢٤,٦ مليار دولار. وبينما كانت نسبة الواردات الرأسمالية إلى مجموع الواردات فى الخطة الثالثة تبلغ ٤٠٪، انخفضت تلك النسبة إلى ٢٠٪ فى الخطة التنموية الرابعة.

ومع انخفاض الواردات الرأسمالية زادت الواردات الاستهلاكية. ومن ناحية أخرى، كانت نسبة الواردات من السلع الوسيطة تبلغ ٤٦,٥٪ من مجموع الواردات فى الخطة التنموية الثالثة، وزادت فى السنوات الأربع الأخيرة بنسبة ١٥٪ لتصل إلى ٦١,٢٪ من مجموع الواردات.

لقد كانت نسبة الواردات الرأسمالية فى الفترة ما بين عامى ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥ إلى مجموع الواردات هى ٤٢,٥٪، و٤٣٪، و٤٣٪، وكانت نسبة واردات السلع الوسيطة عن نفس الفترة هى ٤٣,٨٪، و٤٤٪، و٤٣٪، لكن هذه النسب قد تغيرت بشكل كامل فى الفترة ما بين عامى ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨، حيث بلغت نسبة الواردات الرأسمالية إلى مجموع الواردات ٢٢,٥٪، و١٩,٣٪، و١٨,٥٪، وزادت نسبة الواردات الوسيطة لتبلغ ٥٩,٥٪، و٦١,٥٪، و٦٢٪، وهذا يعنى نقطة تحول ذات مغزى فى مؤشرات الواردات السلعية حدثت فى عام ٢٠٠٥، ونحن نرى نقطة التحول هذه فى واردات السلع الاستهلاكية التى لم تكن تشكل فى سنوات خطة التنمية الثالثة فى الفترة ما بين عامى ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٤ إلا ١٢,٨٪، و١٣٪، و١٤٪ من مجموع الواردات الإيرانية، لكن بداية من عام ٢٠٠٥ زادت الواردات من السلع الاستهلاكية لتبلغ نسبتها من مجموع الواردات ١٨٪، ثم ارتفعت فى العام التالى إلى ١٩,٢٪ والعام الذى يليه إلى ١٩,٥٪.

هذا التغير يعنى أنه فى عهد حكومة أحمدى نجاد وتنفيذ برنامج الخطة الخمسية الرابعة أبدى السوق الإيرانى إقبالاً شديداً على السلع الاستهلاكية والوسيطة، وفى المقابل انخفض الطلب على السلع الاستثمارية بمعدل ٥٠٪، ولهذا السبب لم تحقق الحكومة الإيرانية إلا قدراً ضئيلاً من الأهداف التنموية للخطة سواء على مستوى النمو الاقتصادى أو نمو الاستثمارات.

معركة أحمدى نجاد والبرلمان
اعتراض رئيس الجمهورية وصلاحيات مجلس الشورى الإسلامى

د.سيد بهزاد بورسيد ■ موقع (ألف) الإليكترونى ٢٠/ ٣/ ٢٠٠٩

أشارت الرسالة الأخيرة لرئيس الجمهورية بشأن الاعتراض الدستورى على رئاسة مجلس الشورى الإسلامى، وما أحدثته من تغييرات فى قانون الموازنة العامة، ردود أفعال متباينة، كما حظى رد رئيس المجلس على هذه الرسالة باهتمام كبير خاصة أنه حوى قدراً من الفكاهة والسخرية.

لذا سنلقى نظرة إجمالية من الزاوية الدستورية على هذه المكاتبات والنتائج المترتبة عليها.

١- صلاحيات رئيس الجمهورية فى التوجيه والاعتراض:

رئيس الجمهورية طبقا للمادة ١١٣ من الدستور الإيرانى له أعلى مقام رسمى فى الدولة بعد مقام المرشد. وطبقا للفصل الثانى من قانون تحديد وظائف وصلاحيات ومسئوليات رئيس الجمهورية الإيرانى المصدق عليه عام ١٩٨٦ فإن ثمة مسئوليات يمكن أن نذكر من بينها ما ورد فى المادة ١٣ من القانون المذكور، والتى تنص على أن له صلاحية الإشراف والمتابعة للسلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، وطبقا للمادة ١٥ لذلك القانون له حق التوجيه والاعتراض على هذه السلطات.

وعندما اعتقد رئيس الجمهورية أنه تم انتهاك الدستور أثناء مناقشة لائحة ميزانية عام ٢٠٠٩-٢٠١٠ وجب عليه التوجيه والاعتراض فى هذه الحالة.

أ- هناك شك فيما يتعلق بإمكانية الاستناد إلى القانون المذكور، لأن ذلك القانون تم التصديق عليه فى عام ١٩٨٦ وتناول المبادئ الدستورية قبل التعديل الدستورى فى عام ١٩٨٩، وطبقا للمادة ٥٧ من الدستور الإيرانى فإن السلطات الثلاث فى الجمهورية الإسلامية مستقلة عن بعضها بعضاً، وقد ذكرت طرق الإشراف على تنفيذ الدستور بصراحة فى بنود الدستور، ويتولى مجلس صيانة الدستور الإشراف على قرارات مجلس الشورى الإسلامى طبقا للمادة ٩١ من الدستور.

وقد حذفت وظيفة تنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث من المادة ١١٣ وأضيفت مهمة الإشراف على السلطات إلى مهام مجلس صيانة الدستور فى البند رقم ٧ من المادة ١١٠ من الدستور، ومن ثم يجب الالتفات إلى أنه عندما أدرجت وسائل تنفيذ الإشراف على السلطات الثلاث فى الدستور لم يعد هناك مجال لتقديم تفسيرات، وعلى هذا الأساس طالما أن طريقة الإشراف على ممارسات مجلس الشورى الإسلامى قد أدرجت فى الدستور، لا يمكن تصور أن بقية السلطات لها حق الإشراف على أداء المجلس، وحتى إذا كانت صلاحية الرئيس فى الإشراف على أداء المجلس يمكن افتراضها طبقا للمادة ١١٣ فسبيل تحقيقها هو تنفيذ إشراف مجلس صيانة الدستور طبقا للمادة ٩١.

ب- مع فرض إمكانية الاستناد إلى هذا القانون وما يتحدث عنه من صلاحيات رئيس الجمهورية، يبدو أن هناك خطأ أكبر قد حدث من الاستناد إلى قانون تم تعديله وهو عجلة رئيس الجمهورية فى إصدار هذا الاعتراض الدستورى والتبعات المترتبة عليه، لأن منصب رئيس الجمهورية هو أعلى منصب فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد مقام المرشد، الأمر الذى يستلزم أن يجتنب رئيس الجمهورية العجلة فى إصدار قراراته، والفهم الخاطئ لقانون الموازنة وصلاحيات مجلس الشورى الإسلامى لا يمكن أن تكون موضوعا لاعتراض دستورى. ولعله كان من الأفضل أن يقوم رئيس الجمهورية الموقر بدراسة الموضوع بدقة أكبر قبل أن يقرر إرسال هذه الرسالة، لأن تصرفات رجال الدولة من مستوى رؤساء السلطات تعتبر أساسا يعمل به فى مراحل تالية.

٢- دراسة محتوى الاعتراض الدستورى:

حتى لو كان رئيس الجمهورية له الحق فى التوجيه والاعتراض على السلطة التشريعية طبقا لقانون عام ١٩٨٦، فإن هذا الأمر مقبول فقط فى إطار الدستور وليس التفسيرات الخاصة لمواد الدستور.

احتوى الاعتراض الدستورى لرئيس الجمهورية على بنود ليس لها أى علاقة بمواد الدستور مثل البندين الثالث عشر

والرابع عشر، ويبدو أنه اغتنم الفرصة حتى يعرض بعض شكواه فى إطار اعتراض دستورى لعلها تكون أكثر تأثيرا !!.

على سبيل المثال لا الحصر، إذا تناولنا عدم توازن بنود اعتماد الموازنة، يشكو رئيس الجمهورية من تخفيض الاعتمادات المالية للهيئة الاستشارية العلمية والتقنية التابعة لرئيس الجمهورية.

هذه الهيئة هناك شك فى الأساس القانونى الذى شكلت على أساسه. فلماذا إذاً يجب وضع اعتماد مستقل لها، فى حين أن الموازنة تجاهلت وضع ميزانية لأكثر من ٢٩٠ جهازا إداريا تم تأسيسهم طبقا للقانون ولهم لوائح قانونية.

إن وضع الميزانية عملية مستمرة طويلة لأجل تبدأ بمرحلة الإعداد، ثم الدراسة والتصديق عليها، وتستمر فى عملية التنفيذ والإشراف، وهذه المراحل تبدأ من الأجهزة التنفيذية عندما تقدر النفقات وتنتهى بتقرير تفريغ الميزانية من قبل الجهاز المركزى للمحاسبات.

وبالطبع، لا يمكن عبور هذه المراحل بدون التعاون بين الحكومة والمجلس على الرغم من أن السلطات الثلاث منفصلة قانونيا لكنها لا تعد جزرا منعزلة، وسيؤدى تعاون الحكومة والمجلس إلى حل المشكلات وليس تقديم اعتراض دستورى، ولعله من الأفضل أن يتم التعاون بين الحكومة والمجلس من بداية الأمر عند إعداد لائحة الموازنة حتى لا تحدث مشاكل عند دراستها فى المجلس. وللأسف التواصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ضئيل جدا من هذه الناحية، وإذا كان الاستناد إلى الصلاحيات القانونية وحدود الواجبات لتحديد التكليفات القانونية وحدود الصلاحيات أمرا مقبولا، لكن تحقيق الأهداف وحل مشكلات الشعب يتطلب شيئا أكبر هو تضافر وتعاون السلطات الثلاث.

وإجمالا، يبدو أنه يجب اعتبار رسالة رئيس الجمهورية عتاب أصدقاء وليس اعتراضا دستوريا، ولعل التعاملات التى تمت بين الطرفين فى مواقف سابقة تستلزم ذلك الفهم، ولكن اختيار هذا القالب ليصب فيه عتابه أو شكواه على أقصى تقدير أمر جدير بالدراسة والتأمل لأن سيادة الرئيس استند إلى فهم خاطئ للدستور الإيرانى، كما أن هذه الرسالة تصب فى إثارة الرأى العام الإيرانى فى نهاية فترة رئاسة أحمدى نجاد، واقتراب موعد الانتخابات الرئاسية، وهو الوقت الذى يحتاج إلى هدوء أكثر.

رد لاريجانى على أحمدى نجاد
اعتراضك الدستورى يفتقد الوجاهة القانونية

■ موقع (ألف) الإلكترونى ١٨/٣/٢٠٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة السيد الدكتور أحمدى نجاد/ رئيس الجمهورية الموقر

بعد السلام والتهنئة بمولد الرسول الكريم صلوات الله عليه، وبمولد الإمام جعفر الصادق عليه السلام، لقد اطلعت على اعتراض سيادتكم على السلطة التشريعية فى الرسالة رقم ٢٤٣٠٣٨ بتاريخ ١٥/٣/٢٠٠٩ عن طريق وسائل الإعلام.

النقطة الأولى: اعتراض سيادتكم ليس له وجاهة قانونية للأسباب التالية:

١- طبقا للمادة ٥٧ من الدستور، السلطات الثلاث مستقلة.

٢- طبقا للمادة ٩١ من الدستور، الفصل فى مواضع الاختلاف الدستورى فيما يتعلق بالتشريع؛ أى الوظيفة الأساسية للمجلس، من حق مجلس صيانة الدستور فقط ، وتدخل رئيس السلطة التنفيذية فى هذا الشأن ليس له سند قانونى.

٣- استناد سيادتكم فى هذا الاعتراض جاء على المادة ١٥ من قانون صلاحيات رئيس الجمهورية المصدق عليه عام ١٩٨٦ الذى يستند إلى المادة ١١٣ من الدستور الإيرانى قبل تعديله، والتى كانت تنص على أن تنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث جزء من مهام رئيس الجمهورية، فى حين أنه فى تعديل الدستور الذى تم عام ١٩٨٩ سلبت هذه الصلاحية من رئيس الجمهورية وأضيفت إلى صلاحيات

المرشد (البند ٧ من المادة ١١٠ من الدستور).

النقطة الثانية: بالإضافة إلى عدم قانونية الاعتراض شكلاً، فإن موضوع الاعتراض، والذى يعترض على إحداث تغييرات فى لائحة الموازنة داخل المجلس ليس له حيثية قانونية، فطبقا للمادة ٧١ من الدستور يستطيع مجلس الشورى الإسلامى وضع القوانين فى جميع الأمور فى الحدود المقررة بالدستور، ووفقا للمادة ٥٢ من الدستور يتم إعداد الموازنة السنوية العامة للدولة من قبل الحكومة، وتسلم إلى المجلس لدراستها والتصديق عليها، وأى تعديل فى أرقام الموازنة يتم وفق القواعد المقررة فى القانون، وكذلك المادة ١٤٥ من اللائحة الداخلية للمجلس التى تنص على أن تعديل أو تغيير أو تكميل أى مشروع أو لائحة من صلاحيات المجلس ولجانه المختصة. لذا، فإن اللوائح التى تصدرها الحكومة، ومن بينها لائحة الموازنة العامة، يمكن التصديق عليها أو رفضها أو إجراء إصلاحات أو تغييرات أو استكمالات بها، ونادرا ما يتم التصديق عليها كما هى.

لذا، إذا كانت القوانين والقرارات المصدق عليها فى المجلس تخالف الدستور أو الشريعة الغراء، فإن مجلس صيانة الدستور مسئول عن إبداء رأيه، وحتى إذا كان المجلس يرى مصلحة البلاد فى قراراته لأسباب مختلفة، فإن مجمع تحديد مصلحة النظام سيقدم رأيه النهائى الفاصل بين المجلسين.

ومن ثم لا يمكن اعتبار مسألة إجراء تعديلات فى لائحة الموازنة موضعاً لاعتراض رئيس الجمهورية، وبعد تصديق المجلس النهائى على اللائحة تصبح لازمة التنفيذ، وإذا واجهت الحكومة مشكلة فى التنفيذ تستطيع أن تقدم تعديلا للموازنة، وتطلب إذنا جديداً من المجلس.

وأنا كرئيس للمجلس، حتى إذا كنت معترضا على قرار صادر من المجلس، فأنا مكلف بتنفيذ القانون والحفاظ على مكانة المجلس طبقا للمادة ١٧ من قانون اللائحة الداخلية للمجلس، وهذا بهدف إقامة العدالة التى هى محور القانون.

وأنا لا أعتقد أن هذا القرار أو أى قرار بشرى آخر سواء صادر عن الحكومة أو المجلس منزه عن الخطأ، ولا أرى ضرورة فى الدفاع عن تفاصيل الموازنة لأن التغيير من حق المجلس. وطبقاً للمادة ٧١ من الدستور يستطيع مجلس الشورى الإسلامى وضع القوانين فى جميع الأمور فى حدود قواعد الدستور.

ومخالفة قرارات المجلس من عدمه للدستور يحددها مجلس صيانة الدستور. وبعد خوض كل مراحل التحكيم القانونى ينبغى على الجميع الخضوع للقانون، ولكن لكى أبين أن الاعتراضات التى أبداها المجلس على لائحة الموازنة، فضلا عن أنها حق قانونى للمجلس، لها أساس عقلانى مقبول أشير إلى عدة نماذج منها:

النموذج الأول: فيما يتعلق بدعم السلع الأساسية، أعلن نواب المجلس أن مبلغ الـ٣٠٠ مليار تومان (٣٧٥ مليون دولار) أكثر مما كان مقررا فى ميزانية العام الماضى، فى حين أن كثيرا من السلع الأساسية قد انخفض سعرها إلى النصف عالميا، ومن بينها القمح.

النموذج الثانى: فيما يتعلق بتعديل معاشات التأمين الاجتماعى، فعلى الرغم من تعديل معاشات المتقاعدين فى جميع مؤسسات الدولة بمقتضى قانون إدارة الخدمات الحكومية الصادر فى عام ٢٠٠٨، للأسف لم تشتمل لائحة الموازنة أى اعتماد أو اقتراح بشأن قانون التأمين الاجتماعى. لذا، قرر مجلس الشورى الإسلامى إيداع جزء من أسهم الشركات الحكومية لمرة واحدة لصالح هيئة التأمين الاجتماعى، ومن ثم تقوم الهيئة المذكورة بتغطية تجاهل الموازنة لهذه النقطة عن طريق أرباح هذه الأسهم حتى يتم دفع معاشات التأمين الاجتماعى.

النموذج الثالث: فيما يتعلق باعتراضكم الأخير الذى جاء فى شكل أشبه ما يكون بالطرفة أو الفكاهة قلتم إن حاصل تقسيم ميزانية الحكومة على عدد موظفيها يصل إلى ٢٥ ألف دولار سنويا، فى حين أن حاصل ميزانية المجلس على عدد غير معلوم بالنسبة لنا (ربما يكون عدد النواب) يصل إلى ٣٠٠ ألف دولار!.

وفى حين أن حاصل تقسيم ميزانية الحكومة على عدد الوزراء يصل إلى ٦,٢٥ مليار دولار، وحاصل تقسيم ميزانية المجلس على عدد عامليه يصل إلى ٣٧,٥ ألف دولار.

وهذا يعنى أنه يجب أن يكون مُعامل التقسيم واحداً، فإما أن تقسم الميزانيتان على عدد الموظفين أو أن تقسما على عدد المسئولين (الوزراء أو النواب)! على الرغم من أن مثل هذه الأمور لا تذكر فى اعتراض دستورى من الأساس.

ضد ثورة العقد الرابع

■ سيد ضياء الدين احتشام ■ عصر إيران ١/ ٢/ ٢٠٠٩

عشرة الفجر هي ذكرى مرور ثلاثين عاما على ثورة الشعب الإيراني، وقد ولج النظام سريعا إلى العقد الرابع من عمر الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وكما هو الحال بالنسبة لمراحل نمو الإنسان ونضوجه العقلي والفكري، فإن أنظمة السياسة والحكم أيضا لديها الخاصية ذاتها.

بالتأكيد هذا النمو لا يقتصر فقط على النمو الجسدي وإنما هو نمو يصل إلى كيفية النظر إلى الذات، والساحة المحيطة بالتزامن مع الابتعاد تدريجيا عن المشاعر والشعارات.

فبالنسبة لشاب عديم التجربة فإن قراراته تكون متسرعة وخاطئة في غالب الأحيان لأنها تتأثر بالمشاعر والأحاسيس فقط، أما الشخص المتزن صاحب التجربة فتكون قراراته بالتأكيد معتمدة على خبرات سابقة، وإذا فرض وقوعه في الخطأ فإنه يتعلم من أخطائه، ويعيد التفكير بشأن الساحة المحيطة به.

نظام الجمهورية الإسلامية من هذا المنطلق تعلم الدرس عبر ثلاثين عاما من عمر الثورة الإسلامية، وهو عمر شهد العديد من الأحداث التي أثقلت قدراته وأوسعت مداركه، كان على رأسها سنوات من الحرب المقدسة، وسنوات المقاطعة والعقوبات الدولية و... ، وهي أحداث كفيلة باحترام هذا النظام وتدعوه في الوقت ذاته للوقوف والتأمل وتوجيه النقد لذاته.

هذا النقد يستلزم بالضرورة مراجعة الشعارات التي تبناها النظام لعقود طويلة، ومقارنة ما تحقق منها وما لم يتحقق والصالح منها وغير الصالح.

على سبيل المثال، كان ضمن شعارات وطموحات الإيرانيين في عقد الثمانينيات الاستقلال عن تدخل الأجانب وإخراجهم من دائرة القرارات الوطنية، في وقت كان عزل وتعيين كبار القادة العسكريين الإيرانيين لا يتم إلا بعد الرجوع إلى المستشارين الأمريكيين.

الآن أيضا يجب إعادة تقييم الحريات السياسية والفردية، والتي كانت ضمن الآمال الأساسية للشعب الإيراني خلال الثورة، فهل شهدت الثلاثون عاما الماضية مثل هذا الوضع الذي كان يبتغيه قادة الثورة الإسلامية الأوائل في إيران عام ١٩٧٩، أم لا ؟

وفي هذا الصدد يجب على النظام أن يتساءل بشأن شعارات، مثل نشر التعليم، وإزالة الفقر والحرمان، والتوزيع العادل للثروات، وحقوق النساء، والارتقاء بالمستوى المعيشي للشعب و... والعشرات من الآمال المماثلة.

من المسلم به أن الثلاثين عاما الماضية شهدت بالفعل التوصل لأهداف عدة أو على الأقل الاقتراب من تحقيق بعض الأهداف الأخرى، ولكن بالتأكيد يوجد أهداف أخرى لم يسع النظام لتحقيقها أو حتى المساس بها.

تلك الأهداف والمساوئ يمكن التغاضي عنها أو كتمانها، وإذا فتح ملفاتها أي شخص فإنه سيلقى اتهامات لا حد لها، ونحن على أعتاب العقد الرابع من الثورة الإسلامية.

إن الإضرار بالنظام اتهام لا يجب توجيهه إلى أنصار ورموز النظام لأن النقد بمثابة مراجعة لتدارك السلبيات التي تهدد بقاءه، وبمثابة كشف عن الأمراض تمهيداً لعلاجها، والحديث عن أعراض المرض وتشخيصه بوصفه خيانة، حديث ليس من العقل في شيء.

وهنا يجب القول إن إعطاء الفرصة لجميع الكتل والتيارات السياسية سواء إصلاحية أو أصولية هو أول ضرورة في اتجاه طلب نقدي بناء من الداخل، أما الخطوة الثانية فتتمثل في سعة الصدر من أجل الدولة، ومن أجل تقدم النظام.

مقدمة لتأميم الصحافة

امروز (اليوم) ٢٤/ ٢/ ٢٠٠٩

طبقا لآخر الأخبار بالصحف، أعلن مسئول الصحافة بوزارة الإرشاد، عن الموافقة على لائحة العمل الصحفى فى الحكومة، وقد دخلت هذه اللائحة حيز التنفيذ سريعا بمجرد إعلانها، ولكننى لم أطلع على تفاصيل هذا الخبر، وسأقوم فيما يلى بإلقاء الضوء على النص الذى تم نشره عام ٢٠٠٦، من جانب مكتب الدراسات والتنمية الإعلامية، والذى عرف حينها بلائحة العمل الصحفي، وتعرض للعديد من النقد مرارا فى الفترة الأخيرة:

١- النقطة الأولى التى أود التركيز عليها فى هذا المبحث أن أى لائحة متخصصة يجب أن يتم الإعداد لها بمشاركة نشطاء هذا التخصص، وأنه فى غير تلك الحالة فإن هذه اللائحة ستكون بمثابة تدخل سافر فى شئون مؤسسة متخصصة دون دراية، وقد ورد بتلك اللائحة أن كلا من (الدكتور معتمدنجاد، وقاضى زاده، وفرقانى، ومحسنيان راد، وعباس سليمى نمين، ومنصور سعدى، ومحمود عبد الحسينى، ومهدى فضايلى، وبرويز اسماعيلى، ويونس شكر خواه، ورضا مقدسي)، قاموا بإعداد ونشر تلك اللائحة، لكن على الرغم من ذلك أكد لى فيما بعد السيد شكر خواه، أنه لم يشارك فى جلسات الإعداد لتلك اللائحة، كما أن معظم من وردت أسماؤهم ليس لهم أى علاقة بالعمل الصحفي، مما يزيد من احتمالات عدم تلبية احتياجات العاملين بالصحافة، بل على العكس فقد كانت اللائحة متناقضة تماما مع الحد الأدنى من مطالب واحتياجات الصحفيين.

٢- النقطة الثانية تتمثل فى متن تلك اللائحة، وإدخالها الحيز التشريعي، وجعل بنودها تتعدى اختصاصات ومهام السلطة التنفيذية وصولا إلى الساحة التشريعية، ومن ضمن تلك البنود يمكن الإشارة إلى الفصل الثالث الذى تم تدوينه تحت عنوان حقوق ومسئوليات الصحفيين، والذى يكتسب صفة تشريعية فى معظم تفاصيله بينما يبدو أنه من الناحية القانونية لا قيمة له.

٣- وصلت البنود المتعلقة بالتدخل الحكومى فى العمل الصحفي أوجها إذا تعمقنا فى تلك اللائحة، فيما يمكن اعتباره تأميم للصحافة، حيث بات الصحفى أكثر ارتباطا بالحكومة وكأنه موظف، وطبقا لبنود الفصل الخامس من تلك اللائحة يتم الاعتراف رسميا بالصحفى الحاصل على بطاقة تعرف باسم بطاقة الهوية الصحفية من جانب الحكومة، وهذه البطاقة لا تصدر إلا من خلال لجنة هيئة الصحافة التابعة لوزارة الإرشاد، وأعضاؤها يتم تعيينهم من جانب تلك الهيئة، فيما يمكن اعتباره انهيار لاستقلالية الصحفيين.

٤- نص اللائحة يخلو أيضا من المعايير العقلانية والمنطقية لتقييم أداء الصحفى فى إيران، ويعتبر أن الشهادة وحدها هى الكفيل بتقييم أداء الصحفى الذى يريد استخراج بطاقة الهوية الصحفية، أى أن الخريج الحاصل على شهادة الدكتوراة حديثا يكون أفضل من الصحفى الذى يمارس المهنة على مدى ثلاثين عاما.

من هذا المنطلق يبدو أن الحكومة تحاول مؤخرا تهميش دور الصحافة فى إيران، وبدلا من رفع المعاناة عن عاتق الصحفيين وتحقيق مطالبهم، يبدو أن الصحافة ستتحول إلى أداة فى يد الحكومة ليس إلا.

الفعالية: الأولوية الأساسية للأصوليين

■ حميد حسين زاده ■ رسالت (الرسالة) ١١/ ٢/ ٢٠٠٩

تزايد الحديث في إيران مؤخرا بشأن استراتيجية العقد القادم، باعتبار أن العدالة والتقدم هما محور تلك الاستراتيجية، لكن تحقيق هذه الأهداف يستلزم بالضرورة صمود وتصميم الحكومات الإيرانية القادمة على تنفيذ تلك الأهداف في إطار الخطة العشرينية.

في هذا الصدد يحاول التيار الأصولي، وعلى مدى الأيام القادمة قبل إجراء الانتخابات الرئاسية، الظهور في مكانة التكتل السياسي الأقـدر على إدارة الدولة، والنهوض والارتقاء بها بما يتناسب وتحقيق الاستراتيجية ذاتها.

من هذا المنطلق تدور داخل التيار الأصولي فعاليات حوار بناء من أجل إيجاد تفاهمات مشتركة بشأن قضايا ومشكلات الدولة، ومطالب وآمال الشعب الإيراني تحت مظلة خطاب العدالة والتقدم، وفي هذا الصدد ينبغي التأكيد على أن الانتخابات الرئاسية القادمة ستشهد منافسات فكرية وسياسية واقتصادية وثقافية بين تكتلين لكل منهما سماته وخصائصه المميزة.

من ناحية أخرى، يحاول التيار الأصولي في الفترة الراهنة التأكيد على إنجازات الحكومة التاسعة والمزايا التي حققتها على صعيد الدبلوماسية والسياسة الخارجية، سواء من حيث العلاقات المشتركة مع الدول، أو من حيث زيادة الدور الإيراني في المنظمات والهيئات الدولية، وذلك بالتزامن مع التركيز على فشل الحكومة الإصلاحية في تحقيق إنجازات على الساحة الدولية أو حتى على الأقل الانطلاق من قيود العزلة الدولية المفروضة على إيران.

كذلك يحاول التيار الأصولي أيضا الحيلولة دون أي تدخلات خارجية في الشئون الداخلية الإيرانية من خلال إقناع الشعب الإيراني أن هذه التدخلات لن تسهم مطلقا في حل مشكلاته الاقتصادية والمعيشية، وأن الالتزام الدائم والمستمر بقيم ومبادئ الثورة الإسلامية هو السبيل الوحيد للنهوض بمصالح الأمة الإيرانية.

التوليفات الخمس فى توضيح الإصلاحات

■ مصطفى كواكبيان ■ اعتماد (الثقة) ٢٠/ ١/ ٢٠٠٩

فى السنوات القليلة الماضية، طُرح تقديم تعريف دقيق وأكثر شفافية لمفهوم الإصلاح بصورة أكثر جدية باعتباره من القضايا الهامة والمقلقة للإصلاحيين. وفى هذا الشأن يمكن أن نشير لبعض التوليفات، والتى بوضعها فى الاعتبار ستقدم اجابات لائقة ومناسبة لهذا القلق الموجود، وقد أكدنا كثيرا فى الماضى على ضرورة أن تأخذ الإصلاحات إطارا من الدستور، وأن الإصلاحات، يجب أن تقدم من قبل التيار الحقيقى للإصلاح، وأن تكون على نهج الإمام، ومراعاة هذا الأمر ضرورى إذا أردنا أن نقدم توضيحا شفافا عن مفهوم الإصلاح.

والتوليفة الأخـرى لهـذه المقولة تؤكد على مطالب واحتياجات الشعب. ومن هذه الناحية، فإن تيار الإصلاحات يجب أن يشكل على أساس المطالب والاحتياجات الواقعية للشعب، ومن هنا وبعيدا عن التخمين فإنه من الضرورى بحث الظروف الواقعية للمجتمع.

والإدراك السليم والشفاف للمجالات والظروف الاجتماعية، والتى تشمل كافة الموضوعات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية فى الساحتين الداخلية والخارجية، يمكن أن يساهم من الناحية النظرية فى انسجام حركة الإصلاح، ويستطيعون أن يستخدموها على النحو

المناسب من العمل السياسى وحتى فى الأعمال التنفيذية.

ومما سبق يجب أن يقدم تعريف محدد من خلال حوار الإصلاح لكافة أركان الدولة سواء المجلس أو الحكومة أو السلطة القضائية والمؤسسات الأخرى، حتى يتسنى لهم تحقيق اهدافهم فى هذا الإطار المحدد، ومواجهة التيارات المعارضة للتيار الإصلاحى.

إضافة لهذا، فإن العمل والتفاعل سيخطط من أسفل إلى أعلى، وبهذا المعنى فإن حوار الإصلاحات والإصلاحيين سيكون له وجود نشط فى متن المجتمع، وسوف تستمر وتتحقق الإصلاحات عندما يكون للحركة الاجتماعية رصيد، وهذا ما يمكن أن نلمسه أكثر لأن حضور الشعب فى كل تفاعل وتحرك على طول التاريخ كان جزءاً من ضروريات أى حركة، خاصة الحركة الإصلاحية.

وبفرض أن الإصلاحات تنحصر فقط فى حوار بين نخبة المجتمع، فإننا يمكن أن نطلق عليه حوارالسيطرة الاجتماعية ولا يمكن أن نحقق نتيجة من ورائه.

ربما أن أحد أهم مشاكل الإصلاحيين، هى أن أهميتهم ليست أقل من مفهوم الإصلاح، وهو الأمر الذى حصر القلق والخوف بينهم، ولم يسمح لهذا القلق والخوف أن يمتد إلى المجتمع المعنى بالإصلاحات. وللأسف فإن بعض النخبة يطرحون رؤياتهم فى ساحة منفصلة عن الشعب، ويتحدثون عن أن الشعب لا يمكنه هضم أفكارهم أو يتقبلها. وعلى سبيل المثال، عندما تكون أهم مشاكل الشعب اقتصادية وهى المشكلة الأهم، فليس من الضرورى الإصرار على أن يكون الحديث الرئيسى و الاهم عن الديمقراطية.

والإصلاحات أيضا لا يجب أن تكون أيضاً مثل التنمية تتابع بصورة فردية، كذلك فإن التنمية يجب أن تتحقق فى كافة الساحات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومثلها الإصلاحات يجب أن تتابع فى كافة المجالات والموضوعات. فإذا أردنا أن ننفذ الإصلاحات فى المجال الاقتصادى، فإن هذا لن يتم دون الاهتمام بالسياسة والثقافة.

وعلى هذا النحو، فإن توضيح مفهوم الإصلاحات هو لصالح الجميع، لأنه إذا كان هناك اهتمام بالإصلاح الغربى، فإنه يجب أن يقدم فى اطار قومى ووطنى، حتى يثمر وتتضح نتائجه.

وبناء عليه، فإن الإجراء الذى قام به السيد خاتمى مناسب جدا وضرورى، ولكن الاكتفاء بهذه الحركة لن يحقق الاهداف المرجوة، ويجب على الإصلاحيين بحث كافة الجوانب فى إطار من الانسجام والتوافق.

ومن هذا المنطلق، يجب أن تبحث كافة جوانب مقولة الإصلاح مع الأخذ فى الاعتبار التوجهات المرتبطة بالأوضاع الاجتماعية للشعب.

وبناء على التقييم الدقيق والواقعى للظروف الاجتماعية لحركة الإصلاح فإنها ستتبدل إلى حركة شاملة، والحركة التى بدأت فى الثانى من خرداد ٧٦، يمكن أن تستفيد بشكل أفضل، وهذا الأمر لم يتحقق لأسباب عدة. فالإصلاحيون أنفسهم لم يعرفوا وضعهم وآلياتهم جيدا. من جانب أخر، فإن معارضى التيار الاصلاحى أيضا ساهموا فى إيجاد فاصل بين الشعب والإصلاحيين، ولهذا لم يجد الحوار الاصلاحى المكان الملائم بشكل كامل داخل المجتمع، والآن إذا أردنا أن تستمر مسيرة الاصلاح فيجب أن ندرك الآفات والأضرار والعوائق التى تهددنا.

وبالطبع، فإنه مع مراعاة التوليفات من قبيل التحرك فى إطار الدستور، وتوجهات الإمام، والاهتمام بمطالب الشعب واحتياجاته، والرؤية الشاملة لكافة أركان النظام، والتحرك على مستوى المجتمع، يمكن أن تفتح الطريق لتوضيح مفهوم الإصلاحات.

ويتصور البعض أن الإصلاحات يمكن تلخيصها فقط فى مجموعة من الأحزاب، ومع مرور الوقت ثبت الأمر وثبته التيار المعارض للإصلاح، ومقابل هذا التوجه أعتقد أن نخبة الإصلاح مثل السادة كروبى وخاتمى يعرفون أن أهم رسائلهم تجاه هذا التيار يجب أن تؤكد على أن الإصلاحات ليست مختصة بمجموعة من الأحزاب، وإنما هى منهج شامل، وأن التوجهات الفردية والسلوك الشخصى لا يجب أن يحسب على هذا التيار أو ذاك.

تحليل منظمة مراحل التحكيم

■ www.advarnews.us ۲۰۰۹/۲/۱۸

مثلما تكررت الإشارة مرارا من قبل إلى الفلسفة الوجودية لمنظمة مراحل التحكيم - متمثلة فى استقطاب ناشطى الحركة الطلابية بعد انتهاء دراستهم- إلى تشكيل حزبى، فإن ذلك يثبت مدى الارتباط الوثيق بين الحركة الطلابية ومكتب التحكيم.

ومن ناحية، فإن ناشطى الحركة الطلابية ممن قضوا فترة طويلة فى الساحة الطلابية يفصلهم مسافة كبيرة عن تلك الأطياف بسبب حداثة تخرجهم. ومن ناحية أخرى، فإن تحقيق الهدف الرئيسى لتلك المنظمة وهو جمع ناشطى الحركة الطلابية، ونقل خبراتها إلى الأجيال الجديدة بها لن يكون متاحا بدون آلية للتواصل المستمر مع هؤلاء الناشطين.

على صعيد آخر، فإن اجتذاب كوادر الخريجين من داخل الجامعات، من جانب منظمة مراحل التحكيم يجب أن يتزامن بالضرورة مع نوع من بناء الثقة والتعارف المتبادل مما يستوجب ضرورة وجود آلية للتواصل بين تلك المنظمة وطلبة الجامعات خلال سنوات الدراسة.

من هنا يجب القول إنه بالرغم من أن منظمة المراحل، إلى حد ما تشمل نشطاء مكتب التحكيم، إلا أنه وكما تعلمون فإن مكتب التحكيم يكتظ بجميع التيارات والمعتقدات الموجودة فى الجامعات مثل التيار الليبرالى واليسارى و...، لذلك أدلى المتحدث باسم المنظمة عبد الله مؤنى بتصريح لموقع "ادوار نيوز" بتاريخ ۲۰۰۷/۱۲/۱، ورد به أن محور نشاط المنظمة هو التلاميذ وطلبة الجامعات.

لكن بالطبع لا يفوتنا أن منظمة المراحل تعمل بوصفها حزباً رسمياً بالدولة له أهداف وبرامج أبعد وأشمل من نطاق الجامعة، ويبدو أن المنظمة تلعب دوراً حيوياً وأساسياً فى الربط بين المعارضة الطلابية والمعارضة فى الخارج.

وفى هذا الصدد أكد المتحدث باسم منظمة المراحل فى مقال له بعنوان " الحركة الطلابية ضعيفة ولكنها صامدة"، أن نشطاء الحركة الطلابية لديهم القدرة على لعب دور محورى فى النهوض بالديمقراطية، وأنهم عندما يتمكنون من الحفاظ على استقلالية الجامعة، يكونون بذلك قد قطعوا شوطا طويلا فى طريق الديمقراطية والنقد البناء.

وقد وضع مكتب تحكيم الوحدة أولويات العام الحالى طبقا لثلاثة محاور رئيسية على النحو التالى:

۱- الدفاع عن الحريات الأكاديمية، والسعى من أجل تكوين فكر جامعى مستقل عن السلطة.

۲- زيادة الاهتمام بالتوافق التشكيلى والارتباطات الداخلية الوحدوية والنهوض بالقدرة التنظيرية عند الأعضاء.

۳- الحفاظ على الوجهة المدنية للمنظمة، والنأى بالمنظمة عن أى توجه حزبى أو معارض فى مجال السياسة.

إيران .. لماذا؟

حل مرحلى لمشاكل العلاقات المصرية-الإيرانية

■ أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

دعا المؤتمر الذى عقد فى المركز الدولى لدراسات الشرق الأوسط بالقاهرة أخيرا إلى الاهتمام بقضية العلاقات المصرية-الإيرانية، والتحرك بها فى اتجاه إيجابي، إزاء تلاحق الأحداث فى المنطقة، وعدم انتظار الموقف الأمريكى من العلاقات مع إيران، وقد أثبتت النخبة المصرية موضوعيتها فى هذا الموقف، وتوجهها الواضح لمصلحة مصر، وهى لا تنتقد موقف الحكومة بل تراعى كل الجوانب والعناصر المؤثرة، وأهمية وجود علاقات بين مصر وإيران لصالح البلدين والمنطقة، مع إدراك المشاكل التى تعترض عودة العلاقات الطبيعية، وكيفية تحويل الأوضاع الإقليمية إلى فرص يستفاد منها. ولقد أثبتت الدبلوماسية المصرية فى سعيها لحل القضية الفلسطينية، وتحقيق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية المختلفة، أنه لا تعارض بين استراتيجية السلام واستراتيجية المقاومة، وأنه يمكن الاستفادة من الاثنين فى تحقيق المصلحة الوطنية، ومن ثم فإن هذه الدبلوماسية يمكن تطبيقها على العلاقات بين مصر وإيران، وهناك اقتناع بأن العلاقات بين مصر وإيران تقتضى أن يتفهم كل طرف معطيات الطرف الآخر، وعدم استغلال العناصر المتطرفة فى الضغط من جانب كليهما، وأن يتم تنسيق المواقف تجاه الأوضاع الموجودة فى المنطقة، والتعاون على حل مشكلاتها، وليس بالمعنى الضيق لتقسيم المصالح ومناطق النفوذ، لأن التاريخ يشير إلى أن التعاون بين مصر وإيران علاقة بين قطبين فاعلين على مختلف المستويات خاصة المستوى الإقليمي، وكان عامل ضبط وتوجيه لنشاط كل منهما، فى قيامه بدوره وتنفيذ تعهداته فى المنطقة، ويمكن لهذا التعاون فى الوقت الراهن أن يقوم بهذا الدور. من هنا تأتى ضرورة إعادة النظر فى الرؤية المصرية حول جدوى العلاقات مع إيران، وترتيب الأولويات فى الحركة الإقليمية المصرية، خاصة وأن الحكومة المصرية نجحت فى طريق المصالحات، سواء بين مصر وأشقائها العرب، أو بين الأطراف العربية المتخاصمة، أو بين البلاد العربية والمنظمات الدولية، وبين الدول الأفريقية، ويمكن أن تعرج على المصالحات بين الدول الإسلامية، وبين دول عدم الانحياز، ومنها إيران.

لعل من الضرورى تأجيل طرح بعض المسائل الخلافية، والتركيز على قضية الأمن القومى والمصالح المصرية، واستمرار عملية السلام، ومواجهة الإرهاب، فضلا عن التوافق حول إقامة نظام شرق أوسطى جديد، يسمح بتحقيق المصلحة العربية فى إطار شبكة العلاقات الإقليمية، وحل القضايا الإقليمية والعربية والإسلامية التى لن تحل إلا بوجود تعاون مباشر وفعال بين البلدين، فضلا عن إمكانية تبادل المعلومات حول التقنية النووية، وتكثيف التعاون الإقليمى لإقرار السلام العادل والشامل، وإقامة الدولة الفلسطينية.

ولاشك فى أن المصلحة الإيرانية تسعى لإقرار مبدأ التعاون الإقليمي، وتنمية العلاقات الثنائية والثلاثية والمتعددة الأطراف، كسبيل وحيد لضمان السلام والاستقرار والأمن فى المنطقة، فى إطار استراتيجية أن الأمن القومى لإيران يتحقق من خلال إقرار السلام والأمن فى المنطقة، ولقد أكدت إيران فى رسائلها لمصر على عدة نقاط، هي: أولا: الرغبة فى عودة العلاقات الطبيعية بين مصر وإيران، ثانيا: أنه قد حدثت مستجدات فى المنطقة استدعت ضرورة وجود هذه العلاقات، ثالثا: أن هناك قضايا إقليمية وعربية وإسلامية لن تحل إلا بوجود تعاون مباشر وفعال بين البلدين، مع إمكانية انضمام دول عربية أخرى، رابعا: أن المشكلات القائمة بين مصر وإيران ليست مستعصية على الحل، وليست عقبة فى سبيل تحقيق مصالح الطرفين، خامسا: تؤكد إيران وضع ما تملكه من معلومات وخبرات حول التقنية النووية تحت تصرف الدول الإسلامية، التى تأتى مصر فى مقدمتها، وأنها راغبة فى التعاون النووى معها.

إن إسرائيل خاصة بعد نجاح اليمين فى الانتخابات اختارت التطرف، وليست على استعداد لتقديم ما يرضى

العرب عامة، والفلسطينيين خاصة، ومن ثم فإن التعاون بين مصر وإيران يمثل ورقة ضغط فعالة على إسرائيل، تدفعها إلى المرونة، وتحقق الوصول إلى حل متوازن وعادل، يضمن الاستقرار القائم على وحدة إقليمية جيوبوليتيكية متماسكة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وأمنيا، من خلال قناعة بأن دول المنطقة لها مصالح مشتركة ومتبادلة، تستلزم حلولا لجميع القضايا، بحيث تضمن هذه الحلول حقوق ومصالح الأطراف فى تكافؤ وتوازن يؤدى إلى الاستقرار السياسى والاقتصادي، دون أن يحاول طرف ما أن يهيمن على مقدرات الأطراف الأخرى، أو أن يستفيد على حساب الآخرين، أو أن يفرض إرادته على أطراف هذا النسق الإقليمي. ومن هنا فالإدراك المشترك لمعنى الأمن البعيد المدى، وعدم التعارض مع الأمن العالمي، والتطرق إلى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع قابلية التطور الطبيعى للنظام العالمي، ينبغى أن يكون موضوع العلاقات المصرية الإيرانية.

ينبغى البحث من أجل إيجاد نافذة مشتركة للرؤية، ومساحة مشتركة للاستماع، ولغة مشتركة للتخاطب، تمنع حجب الفهم لكل من الدولتين تجاه بعضهما، أو افتقاد التنوع، بل الاعتراف المتبادل بحجم وأصالة وفعالية ودور كل منهما، وتتطلب الرؤية المشتركة أن يسبقها حوار، والحوار يستلزم تعريفا ثقافيا وحضاريا وإنسانيا يؤكد على الاهتمام بالجانب الجماعى لوجود العالم الإسلامي، ويحتاج إلى الاستماع قدر احتياجه للكلام، وإيجاد تحول أساسى فى أخلاقيات التعامل السياسى بلغة حية إنسانية وأخلاقية. كذلك فإن القبول الذى يؤدى إلى التعاون المشترك وتقارب المفاهيم والأذهان، هو مقدمة ضرورية لتحقيق الوضع الضرورى لتحقق الحوار، حتى تبدأ مرحلة جديدة من التفاهم والحوار.

إن الدبلوماسية نقطة اتصال الحكومة والشعب بالشعوب والحكومات الأخرى، ومن خلالها يتم تحديد الهوية الوطنية والأوضاع العالمية، ومن هنا فإن على كل من الدولتين أن تعرف ما لديها من إمكانات، لأن الحوار ليس شعارا وإنما محاولة للتواصل، من خلال الاعتراف بالمساواة بين الشعوب، وقبول أن كل شعب يتمتع بقدر من التقدم والإمكانات المادية والمعنوية والبشرية، أى أن يقبل كل طرف واقع الطرف الآخر. ومن الضرورى أن نضع فكرة المؤامرة جانبا، لأن ذلك فضلا عن منافعه الداخلية يزيل توهم وجود عدو، ولاشك أن إزالة التوتر والدعوة للحوار والسلام القائم على العدل، يستلزم هندسة جديدة لفهم معاصر، وحركة فى اتجاه السلام الدائم.

ومن الضرورى الاستفادة بدور للجاليات الوطنية التى تعيش فى الخارج لدعم الحوار فخصائص التواجد فى الخارج التى تقدر حرمة الآخرين، وتنفر من الحرب والعداوة، تجعل المقيمين فى الخارج يمثلون ثروة قيمة للبلاد، وحلقة وصل بين الداخل والخارج.

لابد أن تعطى أولوية للحوار حول مفهوم الأمن المتبادل، فهناك ثوابت استراتيجية تقوم على تحقيق الأمن والاستقرار لدول المنطقة، وتشكل نظرية لها مبررات تاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية، وتحقق مصالحها وطموحاتها، وهى قابلة للتطبيق من خلال اتخاذ الأساليب المناسبة وفق المتغيرات الدولية، ولكنها تحتاج إلى تغيير سلوكيات التعامل فى اتجاه المصلحة الإقليمية، وقيم التعامل الدولي، مع السعى إلى إيجاد قوة دفع ذاتية بكل إمكاناتها البشرية والعسكرية والاقتصادية والأمنية، تحول دون وجود خلل أمني. وتدرك عددا من المعطيات، أهمها: أن الجانب العسكرى فى مفهوم الأمن لم يعد يلعب دورا أساسيا بعد الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية وما تلاها من أزمات، كما أن التدخل الأجنبى بعد أحداث أفغانستان واحتلال العراق يفرض أبعادا جديدة للأمن. وأن الاتحاد والتضامن والتعاون بين دول المنطقة وحدها هو الأساس الذى يمكن أن يقوم عليه أمنها، ويتحقق من خلال القضاء على الخلافات بين هذه الدول أو خفضها إلى أدنى مستوى، وخاصة فى أربع مسائل، هي: الخلاف الحدودي، الخلاف المذهبي، الخلاف العرقي، الخلاف الأيديولوجي. بالإضافة إلى ضرورة توفر عدة عناصر للمشروع الأمنى أهمها الإدراك المشترك لمعنى الأمن البعيد المدى، عدم التعارض مع الأمن العالمي، التطرق إلى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قابلية التطور الطبيعى مع تقدم الأنظمة العالمية.

وتمثل قضية تصدير الثورة الإيرانية أحد تحديات تحقيق الأمن بين الدول الإسلامية، حيث تم الخلط فيها بين الجانب الثقافى والجانب العسكرى والأمني، مما أثار حولها الريب والتوجسات الأمنية، وكانت سببا مباشرا فى توتر العلاقات والحرب الخليجية الأولى، لكن يمكن اعتبارها الآن قضية ثقافية تقبل الطرح على مستوى المثقفين فى البلدين، بل إن عرضها على طاولة البحث قد أصبح ضروريا الآن باعتبارها فكرا تصاحبه تجربة إيرانية فى التطبيق.

يجب دراسة المشروع النووى الإيراني، وكيفية الاستفادة من تجاربه، وجعله فى خدمة المنطقة الإسلامية والعربية، وليس وسيلة للتوتر بين دولها.

إن فكرة إحياء المجمع العلمى للتقريب بين المذاهب الإسلامية، يمكن أن تكون نواة لصرح مؤسسة كبيرة مشتركة تضع على عاتقها التواصل الثقافى بين أتباع المذاهب الإسلامية، إذا اتسع أفق هذه المؤسسة ليضم نخبة من المثقفين الأكفاء إلى جانب علماء الدين على مستوى العالم الإسلامي،

من أجل القضية الهامة التى تحتاج بالفعل إلى التعاون الثقافى وهي: قضية بناء الثقافة الإسلامية الحديثة التى تتواءم مع أصالة الثقافة الإسلامية العريقة، وتواكب الثقافة العالمية التى تضغط علينا بكل الوسائل الحديثة الضاغطة. وأن نستفيد من مشروع حوار الحضارات الذى يمكن أن يكون أحد الوسائل الفعالة فى طرح ثقافة إسلامية حديثة، ولذلك فإنه من أجل أن يتحقق هذا المشروع فى مختلف أبعاده لابد أن نجعل منه شأنا ثقافيا إقليميا، وأن تنظم المؤسسات والصروح العلمية والثقافية السبل للتعامل مع الثقافات العالمية، ومن الممكن أن يكون مشروع الحوار بين الحضارات مرآة جديدة للحياة والعالم.

من الضرورى التعاون الفنى سواء فى مجال الفنون الجميلة أو الفنون الأدبية أو الفنون التمثيلية كالمسرح والسينما والإذاعة والتليفزيون، وتأتى ضرورة التعاون فى هذه الفنون من منطلق الخروج من أزمة الثقة والتردد التى أحاطت بكل الفنون لدى كل البلاد الإسلامية، والتى تتطلب جهدا كبيرا ومشاركة واسعة للخروج منها، وتحقيق هدف إيجاد فن إسلامى لا يتنافى مع أصول ومبادئ الشريعة الإسلامية، ويليق بثقافة هذا الدين والأمة الإسلامية، ويحل معضلة الصدام بين الفن والدين.

يجب مراجعة ملفات وثائق العلاقات من جديد حتى تكون أساسا صالحا لتأمين المصالح الاستراتيجية لكل من الدولتين فى المستقبل القريب والبعيد، ولاشك أنه توجد تحديات ولكن إمكانية إزالتها رهن بإقرار علاقات قوية وحميمة بينهما، وإن عدم وجود اتصالات مباشرة مع وجود فقر فى المعلومات، يحول دون التعارف الذى يمكن أن يحل كل المشكلات، عن طريق تفاهم وتنسيق بين الجهات المعنية والمتخصصين. إن لدى كل من الدولتين أجهزة تستطيع أن تتبادل الخبرة والتجارب المفيدة والقيمة، ويدعم دور العلاقات العلمية والصناعية، لأن إقامة علاقات متنوعة تجارية وصناعية وعلمية أمر ضرورى لإقرار السلام والاستقرار على أساس الاحترام المتبادل.

إن لإيران تجربة ثرية فى مجالى الفكر والعمل من الضرورى التعرف عليها وتقديرها، والحوار حول منجزاتها، خاصة ما يتعلق بتثبيت ثقافة المقاومة فى العصر الحديث، وتحقيق التوازن بين نصرة المقاومة والقدرة على تقديم الحلول السلمية، لأن طبيعة الثورة سمحت للإيرانيين باكتساب القدرة على حسن التعامل مع حركات المقاومة، وإمكانية التواصل الخلاق معها، كما يسمح لهم التعامل بتوفير آليات التعاون، وتبادل المصالح، ولا شك أن هذه السياسة تعلن عن توجه إيرانى جديد يدرك التنوع فى إطار التضامن، والكثرة فى إطار الوحدة، والثبات فى إطار التعايش، ومن ثم وجب دراسة هذا التوجه، وعلاقته بالأحداث الراهنة، وكيف يمكن التعامل معه. ومن الضرورى أن يجرى طرح احتمالات عقلانية لطبيعة الدور الإيرانى فى المنطقة على أساس الواقع الجاري، من أجل استعادة الثقة وعدم التشكك فى حقيقة النوايا، ومدى علاقته بالمنظمات والجماعات المعادية للحكومات العربية، إذ لا مفر من التعامل معه.

إن عراقة الفكر المصرى الذى غذى شعوب المنطقة العربية والأفريقية والإسلامية تقف سندا للحركة المصرية، وتمنع عنها أى غزو فكرى غربى أو شرقي، وحتى إن وصل هذا الغزو إلى مصر، فإن قدرة الفكر المصرى على الامتصاص والهضم والتمصير، تمنع سلبيات هذا الغزو من أن تنال من أصالة هذا الفكر، وتسمح بتحويل التهديدات إلى فرص. ومصر وإيران قطبان فى منطقة الشرق الأوسط ممثلين لاتجاهين متوازيين فى الفكر والعمل، ولاشك أن المتغيرات العالمية قد أدخلتهما مرحلة جديدة فى علاقاتهما مع العالم، واكتسب دورهما فى المنطقة أهمية خاصة، جعلت من الضرورى إعادة النظر فى علاقاتهما ببعضهما.

تأمل فى نتائج الانتخابات العراقية

ايران ٧ / ٢ / ٢٠٠٩

لا شك أن انتخابات مجالس المحافظات (البلديات) التى أجريت فى ٣١ يناير الماضى وما تبعها من نتائج قد أوجدت أحداثا مؤثرة فى المعادلات السياسية العراقية، وأظهرت عوامل كثيرة تدريجيا أن انتخابات المحليات العراقية قد احتلت المكانة الثانية فى اختبارات الديمقراطية فى بناء العراق الجديد.

وعلى خلاف الماضى، شارك فى هذه الانتخابات كل طوائف وجماعات الحوزات السياسية العراقية. ومن هذا المنطلق كانت أحداث يوم ٣١ يناير هى السباق السياسى الحقيقى داخل العراق.

وكان معدل حضور الأقلية السنية فى هذه الدورة أكثر من الطوائف الاخرى (جدير بالذكر أن هذه الأقلية قد قاطعت الانتخابات السابقة)، وبلغ معدل المشاركة فى أقاليم الأقلية مثل الانبار نحو ٦٠٪.

ولاشك أن هذا الحدث قد أسعد الكثيرين الذين تمنوا أن يتحول الصراع المسلح بين الطوائف المختلفة الى تنافس سياسى، وأن تحول الميلشيات العسكرية المسلحة أنشطتها العسكرية تحت الأرض الى صراع سياسى علنى. وقد اقترب العراق من تحقيق هذه الرؤية مع بداية العام الميلادى الجديد (٢٠٠٩) بعد ست سنوات من الخراب والدمار.

و ما أن أعلنت النتائج الأولية لانتخابات مجالس المحافظات فى العراق حتى أصبح المشهد السياسى العراقى أكثر سخونة، وشهدت الفترة الماضية تصريحات لقادة الكتل الفائزة والخاسرة فى هذه الانتخابات على حد سواء، عكست نوعاً من الاستجابة لتحولات يراها معظم المراقبين هامة، وستحدد مستقبل العملية السياسية فى العراق، خصوصاً مع اقتراب الانتخابات البرلمانية العامة أواخر هذا العام.

وكانت نتائج هذه الانتخابات قد اجابت على تساؤلات كثيرة حول المستقبل السياسى فى هذه الدولة، خاصة وأن الدولة منذ ست سنوات وهى تعيش فى حلقة من الصراعات الدموية والحروب الطائفية، ولاشك أن مشاركة كافة الطوائف والفرق السياسية فى هذه الانتخابات يعد من النتائج التاريخية الصعبة فى هذه الفترة.

وكانت الأغلبية فى داخل العراق وخارجه قد علقت قراراتها على نتيجة هذه الانتخابات، واعتبر الجميع أن هذه الانتخابات بمثابة (ميزان الحرارة)، الذى سيوضح هل تغير الوجه السياسى والامنى العراقى ام لا ؟ وهل تصدق الحكومة التى جاءت على أرض حرب ودمار فى إقامة انتخابات فيها ؟.

لقد كشفت هذه الانتخابات كافة الخلافات بين الفرق صانعة القرار فى الولايات المتحدة والغرب بشأن العراق والمنطقة، والذين ادعوا أن العراقيين بعد ست سنوات من تجربة النظام الديكتاتورى لحزب البعث، ليس لديهم رغبة فى العيش تحت نظام ديمقراطى وحكومة منتخبة !! وخلال هذه الفترة كثر فى الداخل والخارج الذين روجوا لنظرية أن المواطن العراقى أصبح لا يستطيع الحياة إلا فى ظل نظام استبدادى أو فى وجود قيِّم أجنبى، خاصة بعد سنوات الحرب.

وبناء على ما سبق، فإن المواطن العراقى قد تسابق الى صناديق الاقتراع، من أجل الكشف عن الأزمة الكبرى فى تاريخ العراق، ودحض كل النظريات السابقة، وأن العراقيين وحدهم هم من يحددون مصيرهم، وأن الحرب السابقة كانت من أجل الديمقراطية والقضاء على الديكتاتورية ورفض الحماية الأجنبية.

وبالطبع، فإن هذا النجاح الكبير يعتبر نجاحاً لحكومة المالكى، خاصة قبل عقد الانتخابات البرلمانية، وهى إشارة

للاستقرار فى العراق.

والأيام القادمة ستشهد ائتلافات سياسية جديدة، وهذه الفترة تعتبر فرصة جديدة للاحتكاك بفكر التعايش وتوازن الجماعات السياسية. والهدوء الذى ساد هذه الانتخابات بلا شك قد أوجد الثقة لدى الإدارة العراقية فى قدرتها على إيجاد الاستقرار فى الأراضى العراقية بعد سنوات الحرب والصراع الطائفى، وإن كان لا يزال يظهر فى الأفق بعض الأمور المعلقة مثل تأجيل الانتخابات فى الأقاليم الأربعة التى تدار من خلال الحكم الذاتى، ويوجد تباين فى وجهات النظر حول اسلوب معاجة هذة القضايا خاصة فيما يتعلق بكركوك باعتبارها من أهم المناطق النفطية فى العراق.

وبالتأكيد فإن أهم نتائج انتخابات المحليات العراقية، هى وقع المشاركة الشعبية فى هذه الانتخابات، على العلاقة بين بغداد وواشنطن، وقد فسرها البعض انها رسالة لإعلان الاستقلال السياسى للعراق، وهو ما أعلنه المالكى بأن الانتخابات اختبار لقدرة الحكومة ورسالة ايجابية للرئيس الأمريكى الجديد (أوباما) من أجل تنفيذ وعده بخفض الوجود العسكرى الأمريكى فى العراق.

انتخابات واحدة ورسالة واحدة

■ سعيد سجافى ■ أمروز (اليوم)، ١٣/ ٢/ ٢٠٠٩

أجريت انتخابات المجالس العراقية، وقامت قوات الأمن العراقى بدور أساسى فى تأمينها، ولعل إقامة هذه الانتخابات بنجاح يشير بدوره إلى أنه لم يعد هناك تعظيم للوجود العسكرى الأمريكى فى العراق كما كان فى السابق، إضافة إلى كون البيت الأبيض وحلفاؤه بات متيقناً بضرورة الإسراع فى ترك الأراضى العراقية. والأهم أن واشنطن ليس أمامها الآن إلا وضع استراتيجية الخروج الفورى من العراق، وأن أى استراتيجية أخرى ستكون باهظة الثمن بالنسبة لـ "أوباما"، فهو لن ينسى مطلقاً أن أحد أهم عوامل انتصاره على "ماكين" فى الانتخابات الأمريكية الماضية (٢٠٠٨)، كان وعده بالخروج السريع للقوات الأمريكية من العراق، وتباعاً إذا ما تأخر أو لم تتوافر أمامه القدرة على الوفاء بهذا الوعد من المتوقع مواجهته للكثير من المعوقات، خاصة فى مستهل إدارته. ومن ناحية أخرى، نجد أن بقاء القوات الأمريكية فى العراق يعنى ارتفاع التكاليف والخسائر يوماً بعد الآخر، وهذا يعنى بدوره كذلك هزيمة ساحقة للجمهوريين سواء على مستوى الكونجرس الأمريكى أو المستوى الجماهيرى. ولعل إقامة الانتخابات العراقية الأخيرة بنجاح يمكن أن يكون ذريعة لخروج القوات الأمريكية الفورى من هناك، ومن الأفضل ألا يضيع أوباما ورفاقه هذه الفرصة التى لربما لن تتحقق بعد ذلك.

ف "نورى المالكى" رئيس الوزراء العراقى الذى جذبت قائمته الانتخابية معظم الأصوات الانتخابية كثيراً، أكد على قدرة بغداد على حماية الأمن العراقى، إذ إنه يتصور فى هذا الخصوص أن الحكومة والقوات العراقية، تتمتع بالاستعداد التام لمواجهة كافة التطورات السياسية والعسكرية التى لربما قد تنشأ قبيل موعد رحيل الجيش الأمريكى من العراق. ويبدو من خلال القرائن والشواهد القائمة على أرض الواقع أن الإدارة الأمريكية الجديدة تهدف إلى الخروج من العراق قبيل الموعد المحدد، وعلى عكس الجدول الزمنى الموضوع وفقاً للجدول الزمنى المقرر، ستخلى القوات الأمريكية كافة المدن والقرى العراقية فى يونيو من عام ٢٠٠٩، ثم يأتى إخلاء القواعد العسكرية المستقرة داخل العراق فى نهاية عام ٢٠١١.

وواقع الأمر أن الولايات المتحدة الأمريكية قد فقدت السيطرة على العراق، وبات الجنود الأمريكيين عقب دخول أوباما إلى البيت الأبيض فى انتظار إصدار قرار بشأن الإخلاء.

وفى هذا السياق، يذكر أن كافة التقارير الرسمية المتبادلة بين قيادات الإدارة الأمريكية والمتعلقة بمسألة إعادة إعمار ما ضربته الحرب على العراق تشير إلى عدم وضوح الاستراتيجية الأمريكية حيال مشروع إعادة إعمار العراق. وحول هذا الخصوص يقول "استوارت بوون" المبعوث الأمريكى الخاص لشئون إعادة تعمير العراق "إن أحد أبرز دواعى عدم وضوح الاستراتيجية الأمريكية حيال هذا المشروع تبرز فى تقليص أداء الجهات المعنية بالأمر، وشيوع الفساد الاقتصادى المرتبط بتلك المشروعات". هذا وقد خصصت الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة الإعمار ما يقرب من ٥١

مليار دولار، بينما لم ير حتى الآن غير ملياري و٤٠٠ مليون دولار فقط. ومما لا شك فيه أن فوز قائمة نوري المالكي في الانتخابات العراقية الأخيرة لسوف تعلن فصلاً جديداً من العلاقات العراقية، وهي نفسها الانتخابات التي من المتوقع أن ينتقل العراق خلالها من دولة قابعة تحت الاحتلال إلى عراق مستقل، والملاحظ كذلك أن إقبال الشعب العراقي مع الشيعة، صوب المالكي إنما يشير إلى مواجهة هؤلاء وتصديهم لتيار التشدد الأمريكي حيال دولتهم، والأهم أنهم رافضون لمشروع الفيدرالية العراقية تماماً. أما في الوقت الراهن فإن مسألة دعم الحكومة المركزية يعني أن حكومة المالكي بالاعتماد على الوحدة الوطنية والقومية في العراق يمكن أن يجعل العراق يتغلب على المعضلات، ولذلك نعتقد أن الجماعات العراقية وبتوجيه من نوري المالكي يتحتم عليهم العمل من أجل خروج القوات الأجنبية من الأراضي العراقية.

والنقطة الأخرى الجديرة بالانتباه أن القوات البريطانية منذ البداية وهي تخطط للخروج من العراق، حتى أنهم بدأوا الإعداد الفعلي لذلك، ومن المقرر أن ينتهي هذا الخروج حتى ٣١ مايو القادم. وفي هذا السياق، يقول "أندي سلمون" قائد قوات الاحتلال لمنطقة جنوب شرق العراق "إن إقامة الانتخابات العراقية على هذا النحو الذي قامت به سيعمل على تحقيق هدف "جوردون براون" رئيس الوزراء البريطاني لخروج أكثر من ٤ آلاف جندي بريطاني من العراق حتى نهاية يوليو! وقد شاهدنا بالفعل خروجاً لبعض من هذه القوات من العراق.

وأخيراً ومما سبق، يتضح أن الفوز الأخير لقائمة "نوري المالكي" الانتخابية في العراق إنما يشير بالأساس إلى تعلق الشعب العراقي بالوحدة الوطنية، وها هو الآن "المالكي" يستطيع لعب دور مؤثر بهذا الدعم الشعبي الذي يقف من خلفه في طرح سلام وطني في العراق. ومن المسلم به أيضاً أن الديمقراطيين شأنهم شأن الجمهوريين سيكونون في نفس الخندق الواحد في مواجهة إجراءات المالكي حتى لا تقوم للعراق قائمة، ولربما يكون هناك في المقابل تصدي لتلك المحاولات الوقحة.

أزمات على الأرض في الساحة الجيوبوليتيكية الإيرانية-العراقية

■ أحمد خالقي ■ رسالت (الرسالة) (١٦/ ٢/ ٢٠٠٩)

من أهم العوامل التي تسهل الوصول للسلطة هو ايجاد ازمة جيوبوليتيكية، خاصة في الحدود المشتركة بين دولتين، وإيران والعراق دولتان لهما حدود مشتركة ويحظيان ايضا بظروف مشتركة، ودين ومذهب مشترك، والاستفادة من مصدر مياه مشترك، كما أنهما موضع اهتمام القوى الكبرى.

ودوما تسعى الولايات المتحدة إلى إيجاد توتر وأزمة في المنطقة من أجل تأزم العلاقة بين إيران والعراق، ومحاولة الاستفادة من الموقع الجيوبوليتيكي للدولتين.

ومسألة القدرة السياسية والقوة العسكرية دوما كانت موضع اهتمام السلاطين والسياسيين وحتى العلماء والفلاسفة، وكان الجميع في الماضي يسعى من أجل الاستفادة من كل الإمكانات لتحقيق الأفضلية وزيادة قدرات حكوماتها. وفي الماضي كانت أكثر المجتمعات قدرة وقوة تقاس بكثرة مجتمعاتها أو عدد سكانها. ولذا، فقد سعوا الى توسيع أراضيها والسعي لضم المجتمعات المجاورة لها تحت سيادتها وسلطتها.

وهنا تبرز تساؤلات: هل التوسع الأرضي والمجتمعي يمكن أن يقيّم في تزايد القدرة العسكرية، وهل الموقع الجغرافي لأي دولة يمثل أفضلية لها في المنطقة من ناحية القوة والأمن السياسي؟ وهل من الممكن أن يكون الوضع الجغرافي سببا في ظهور مشاكل وصراعات داخلية ؟ وهل الوضع الجيوبوليتيكي للعراق كان مؤثراً في هجومنا على إيران؟

كيفية تشكيل الجغرافيا السياسية:

من الناحية العلمية، الجغرافيا السياسية علم قائم نسبيا، لأن هذا العلم بعد انتشار كتاب (فردريك راتزل) سنة ١٨٩٨ قدم كعلم مستقل عن علم الجغرافيا، ويعتبر كل من (ارسطو) و(استرابو) من الأوائل الذين تحدثوا عن الجغرافيا السياسية، وكانوا من الذين أكدوا على وجود علاقة مباشرة بين قوة وضعف الحكومة، وعوامل من قبيل التوازن المجتمعي، والتوسع الأرضي.

وكان (ابن خلدون) من الفلاسفة المسلمين الذين حققوا

حقق تقدما ملحوظا فى هذا العلم.

أما فى تعريف الجيوبوليتيكية، فهى معرفة علاقات التعاون أو التنافس بين القوى على أساس الإمكانات التى يقرها الوضع الجغرافى، وبالطبع فإن هدف كل من هذه القوى ايجاد توازن تنافسى مع باقى القوى الأخرى من أجل توفير الأمن وحفظ المصالح القومية وتوسعها، من خلال الاستفادة من الإمكانات الجغرافية، ومن هنا فإننا نعتبر الجيوبوليتيكية هى فن ايجاد توازن قوى مع المنافسين على المستوى الاقليمى والدولى بغرض تحقيق الأمن والحفاظ على المصالح القومية.

تباين الجغرافيا السياسية مع الجيوبوليتيكية:

الجغرافيا السياسية تعنى معرفة أثر القرارات السياسية على المحيط الجغرافى، والجيوبوليتيكية تعنى بالتعرف على علاقات القوى على أساس إمكاناتها الجغرافية.

والمناطق الجيوبوليتيكية لإيران تشمل: الخليج الفارسى، ومنطقة بحر قزوين، والمناطق الحدودية مع العراق، وحدود أفغانستان.

ولا شك أن ادراك الدولة لوضعها الجغرافى يساعدها فى التعامل مع القوى الإقليمية والدولية، وهو أمر ضرورى للحفاظ على مصالحها القومية وتحقيق الأمن لشعبها، وعدم إدراك الوضع الجيوبوليتيكى سيصاحبه مشكلات جيوبوليتيكية كثيرة، وأفضل نموذج على عدم الإدراك، اقليم الهلال الخصيب او الحزام الأخضر، وهو يطلق على المنطقة التى تبدأ من شرق البحر المتوسط الى ارتفاعات السعودية ويمتد على ساحل البحر الأحمر، ومن الناحية الأخرى مرتفعات زاجروس فى ايران ومرتفعات آرات فى تركيا، وكانت النتيجة ظهور ممر، والدول الواقعة فى هذا الممر هى مركز الأزمة منذ الفى عام.

وكل دولة تقيم وضعها طبقا لعامل القرب أو البعد عن البحر، وبناء عليه، ظهرت نظريات جيوبوليتيكية هامة مثل (هارتلاند) و(التفوق البحرى). الدول الواقعة فى اليابسة، وليس لديها طريق للمياه الحرة، فإنها مضطرة إلى إيجاد تكامل جيواستراتيجى مع جيرانها، وإلا فإنها لن تحظى باستقلال سياسى أو أى أمن. وعلى العكس لن تكون مكملة لجيرانها، والنقطة الهامة هى أنه عندما تصبح الدولة ذات موقع مركزى، فإن هذا الوضع يجبرها على اتخاذ وضع دفاعى.

وأحد الأسباب التى احتلت بها ايران خلال العهود الماضية من قبل بعض القوى العظمى فى الشمال، أن أجزاء من الأراضى الإيرانية أصبحت جزءاً من إقليمها، ونفس الموقع والانحصار فى اليابسة قد شجع هذه الدولة للحصول على السواحل الجنوبية الإيرانية والسيطرة على المحيط الهندى، والخروج من هذا المضيق الجغرافى بدأ تدريجيا عبر مهاجمة الدول المجاورة، وخصوصا إيران.

وأحد الأسباب الهامة، والتى كانت سببا فى ظهور مشاكل عدة لإيران، كان وضع إيران بالنسبة للمضايق، ووقوع إيران بجانب مضايق بحرية هامة، كان بمثابة مأزق جلب الكثير من المشاكل على إيران، وإيران لديها ثلاثة مواقع متميزة:

١- الاتصال بالجغرافيا الآسياوروبية.

٢- تحظى بموقع بحرى متميز بسبب امتلاكها لسواحل طويلة فى الخليج الفارسى وبحر عمان.

٣- سيطرة إيران على مضيق هرمز، جعلها فى موقع استراتيجى متميز.

جغرافية العراق:

يجاور العراق إيران من ناحية الغرب بحدود ٤٣٣٩٧٠ كم، وفى التحليل الجيوبوليتيكى للعراق فيجب بحث هذه المسألة من خلال العوامل الجيوبوليتيكية المتغيرة وعلى رأسها التركيبة السكانية لهذه الدولة. وكان وجود طوائف مختلفة فى هذه الدولة أزمة فى حد ذاتها، وفى العراق توجد مجموعة من الأكراد المتمركزين فى المناطق النفطية والمرتفعات العراقية، والمجموعة الثانية تسكن السهول الجنوبية للعراق، وهاتان الجماعتان تحوزان على الاهتمام فيما يتعلق بالشرق الأوسط، وأيضا بالاستراتجيات الإقليمية والمحلية، وتسببت فى إيجاد ازمات كثيرة فى المنطقة بسبب الوضع التوبوجرافى على الحدود الايرانية العراقية خلال المائة عام الماضية.

وهناك عوامل كثيرة ساهمت فى توافق الأكراد بالنسبة للحكومات المركزية، ومنها اللغة، والثقافة، والاقتصاد، وعدم تهيئة المجال المناسب لمشاركة الأكراد فى إدارة شئون الدولة ومصيرهم السياسى، والوضع المعيشى السيئ بالإضافة لبعض الجذور التاريخية.

وهناك ثلاث حوادث هامة فى الفترة من ١٩٨٠حتى ١٩٨٧ فى المنطقة كانت سببا فى تحرك الزعماء العراقيين لتحقيق سيادتهم فى المنطقة.

١- اتفاقية كامب ديفيد، والتى كانت سببا فى عزلة مصر فى العالم العربى والإسلامى. ولأن مصر كانت فى تلك الفترة أهم دولة عربية وإسلامية، وقد فقدت مكانتها ونفوذها بشكل مؤقت، فقد كانت الفرصة مناسبة ليحقق العراق هدفه.

٢- احتلال الاتحاد السوفيتى لأفغانستان، ومعارضة العراق لهذا الاحتلال كان سببا فى تزايد ثقة العالم الغربى بنظام بغداد.

٣- قيام الثورة الإسلامية فى إيران، وكانت أهم حادثة لإفساد توازن القوى بين إيران والعراق، وسعى العراق للاستفادة من الأوضاع وهاجم إيران وفرض سيطرته على شط العرب وخوزستان.

المنشأ الجغرافى للأزمات:

من الناحية الجغرافية فإن لكل أزمة سياسية منشأ على الأرض، ترجع خاصة لأسباب جغرافية وتاريخية يمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

١- الأزمات التى لها سبب أمنى، وترتبط بتأمين الحدود السياسية لإحدى الدول المتحاربة، والأزمة هنا ترجع الى تهديد أمن دولة من قبل دولة أخرى، أو سعيها لتحقيق أفضلية فى المنطقة وتأمين مصالحها بالصورة التى تضر بدولة أخرى، ومثل هذه الأزمات يتعقبها رد فعل سريعا، وهى من أخطر وأشد الأزمات التى يصعب حلها وتمتد الى الحروب، ومنها على سبيل المثال، احتلال جنوب لبنان ومرتفعات الجولان من قبل إسرائيل، واستقرار الصواريخ النووية الروسية فى كوبا.

٢- بعض الأزمات تنتج عن اختلاف دولتين أو أكثر بشأن مصادر طبيعية أو مواد خام موجودة فى أرض تابعة بإحداهما، مثل خلافات العراق وإيران حول الاحتياطى النفطى فى منطقة (روميلة)، وكان سببا فى قيام العراق باحتلال الكويت.

خمسة مؤشرات على نجاح إيران فى العراق

مراد ويسي ■ دبلماسى إيران (الدبلوماسية الإيرانية) ٢١/ ٣/ ٢٠٠٩

الملف العراقى مثال مختلف للسياسة الخارجية الإيرانية، فبينما ينتقد خبراء السياسة الخارجية والعلاقات الدولية السياسة الخارجية للدولة الإيرانية بصفة عامة إلا أنه ليس هناك أدنى شك بالنسبة لأى شخص أن أداء النظام الإيرانى فى العراق كان موفقا للأسباب التالية:

١- تحقيق الجزء الأكبر من الأهداف والمصالح الإيرانية فى العراق (التى تتطابق مع الأهداف الوطنية والخارجية للعراقيين).

٢- النظرة الإيجابية من جانب كافة كبار المسئولين وصناع القرار فى العراق لإيران (وقلة المنتقدين لإيران فى البنية الحكومية العراقية)، وحجم الزيارات المتبادلة المنقطع النظير للمسئولين الإيرانيين والعراقيين، خاصة فى الفترة من مارس ٢٠٠٨ إلى مارس ٢٠٠٩.

٣- مقارنة مكانة إيران فى العراق بمكانة المنافسين الإقليميين (غضب بعض دول المنطقة العميق من النفوذ الإقليمى لإيران).

٤- المقارنة بين نفوذ ومكانة إيران فى العراق، ومكانة ونفوذ الولايات المتحدة (الاحتلال الأمريكى، القدرة الإيرانية).

٥- النظرة الإيجابية لمعظم العراقيين تجاه إيران، ومستوى التدفق الشعبى بين البلدين، وتبادل الزيارات بين شعبى البلدين فى النجف وكربلاء وسامراء وقم ومشهد، وحجم تردد الأكراد العراقيين على إيران - والعكس - غير المسبوق والمنقطع النظير مع أكراد الدول المجاورة.

ولنعد الآن بشئ من التفصيل لتلك المؤشرات التى ذكرناها:

١- تحقيق الجزء الأكبر من الأهداف والمصالح الإيرانية فى العراق (التى تتطابق مع الأهداف الوطنية والخارجية للعراقيين). وهذا المؤشر يشتمل على:

١- تثبيت واستقرار حكومة صديقة لطهران فى بغداد، معظم المسئولين فيها وصناع القرار هم من أصدقاء إيران التقليديين والتاريخيين منذ مرحلة النضال ضد صدام.

٢- القضاء على الخطر التاريخى والنزعة التوسعية لحكام العراق على حساب السيادة الإيرانية (على الرغم من أن بعض الخبراء يعتقد أن هذا الخطر قد تضاءل ولم ينته تماما، ولكن لا يوجد شخص لا يشهد أن الوضع تغير كثيرا عما كان عليه الحال فى عهد صدام لصالح الأمن والمصالح القومية الإيرانية).

٣- النفوذ الاقتصادى الملحوظ للشركات الإيرانية فى سوق الصادرات والواردات العراقية.

٤- ظهور إمكانية تنمية المحافظات المتاخمة للحدود العراقية (خوزستان وإيلام وكرمانشاه وكردستان وآذربيجان الغربية) عن طريق التجارة على الحدود القائمة الآن، خاصة أنه قلما تقوم صناعة على الحدود، كما أن الزراعة فى هذه الأماكن لم تنم بالشكل الكافى نظرا لوجود ألغام فى هذه المناطق.

٢- النظرة الإيجابية من جانب كافة كبار المسئولين وصناع القرار فى العراق لإيران (وقلة المنتقدين لإيران فى البنية

الحكومية العراقية)، وحجم الزيارات المتبادلة المنقطع النظير للمسئولين الإيرانين والعراقيين خاصة فى الفترة من مارس ٢٠٠٨ إلى مارس ٢٠٠٩. فالزيارات المتتالية من جانب الطالبانى والمالكى والحكيم والبارزانى وزيبارى وهاشمى رفسنجانى وأحمدي نجاد ومتكى وولايتى لطهران وبغداد تؤكد أن هناك عهداً جديدا من العلاقات بين إيران والعراق، ولم يكد يمر شهر على زيارة ولايتى ومتكى لبغداد - على وجه الدقة - بعد عدة أيام حتى توجه طالبانى إلى إيران، ثم توجه السيد رفسنجانى لزيارة العراق ثم، عاد طالبانى مرة ثانية فى أواخر الأسبوع لحضور قمة إكو فى طهران.

وقد زار طهران البارزانى وطالبانى باعتبارهما زعيما الأكراد، والحكيم الجعفرى والمالكى وأحمد تشلبى وعبد المهدى باعتبارهم زعماء الشيعة، والمشهدانى وحاجم الحسنى باعتبارهما أبرز رجالات العرب السنة، وقد تمت استضافتهم على مستوى لائق فى طهران والتقوا كبار المسئولين الإيرانيين، وبالمقابل تم استضافة المسئولين الإيرانيين على مستوى جيد فى بغداد وأربيل.

هذا فى حين أن المنتقدين لإيران فى العراق لم يعد لهم وزن، بل تضاءلوا بين الشعب والمسئولين، فلم يصوت الشعب لهم فى الانتخابات، ولم يعد لهم مركز قوة فى نظام الحكم. والآن فإن البعثيين والمعادين لإيران قلقون بشكل جدى من تطور العلاقات الإيرانية العراقية، وهذا الإحساس طبيعي، لأنهم مع القضاء على صدام فقدوا سطوتهم.

ومن الممكن اعتبار مستوى وحجم لقاءات رفسنجانى فى زيارته الأخيرة للعراق رمزا لقوة إيران وقدرتها على التنظيم ومكانتها فى العراق.

٣- مقارنة مكانة إيران فى العراق بمكانة المنافسين الإقليميين (غضب بعض دول المنطقة العميق من النفوذ الإقليمى لإيران). بعد سقوط صدام حسين، وبعد تشكيل مجلس الحكم الانتقالى وبداية عمله كخليفة للحكم البعثي، كانت إيران أول دولة من دول الجوار تعترف به رسميا، وبعد فترة رفعت مستوى التمثيل الدبلوماسى من قائم بالأعمال إلى سفير، واستقبلت السفير العراقى فى طهران، وكانت هذه المسألة تحظى بأهمية كبيرة؛ لأن كثيرا من الدول العربية ربما حتى الآن لم تقدم على هذه الخطوة.

٤- المقارنة بين نفوذ ومكانة إيران فى العراق، ومكانة ونفوذ الولايات المتحدة (الاحتلال الأمريكي، القدرة الإيرانية)، ومقارنة زيارة المسئولين الإيرانيين بزيارة المسئولين الأمريكيين للعراق، ومن بينها زيارة جورج بوش الأخيرة التى تدل على الاختلاف الكبير بين مقولتى نفوذ الاحتلال وقوة إيران فى العراق. واللافت للنظر أن زيارة المسئولين الأمريكيين - على الرغم من وجود ١٤٢ ألف جندى أمريكى وعشرات الآلاف من قوات الأمن الأمريكية - كانت تتم فى السر من دون أى تصريح سابق على الزيارة، أما المسئولون الإيرانيون فكانوا يعلنون عن زياراتهم، بل ويعلنون عن جدول الأعمال، وبينما كانت زيارة المسئولين الأمريكيين تقتصر على المنطقة الخضراء، كان المسئولون الإيرانيون يقومون بزيارة الأماكن العامة.

٥- النظرة الإيجابية لمعظم العراقيين تجاه إيران، ومستوى التدفق الشعبى بين البلدين، وتبادل الزيارات بين شعبى البلدين فى النجف وكربلاء وسامراء وقم ومشهد، وحجم تردد الأكراد العراقيين على إيران - والعكس - غير المسبوق والمنقطع النظير مع أكراد الدول المجاورة.

سياسات متسرعة

■ عباس عبدى ■ اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ٨/ ٣/ ٢٠٠٩

كيف يمكن تحليل زيارة رئيس مجلس الشورى الإسلامى للسودان؟ مع أنه يمكن تقديم أدلة لتبرير هذه الزيارة، لكنها وبشكل أساسى مثيرة للتساؤل، ويصفها المراقبون بالمتعجلة.

وبداية اسمحوا لى أن نستعرض الأسباب المتفقة مع هذه السياسة. فى هذه الظروف ترى الحكومة الإيرانية أن السودان وعمر البشير هو أحد الحكومات المعددوة الحليفة لإيران، وبالطبع يقتضى المنطق السياسى، بل والأخلاقى أن تسارع الحكومة الإيرانية للمساعدة وقت الشدة. من ناحية أخرى، الأزمة القائمة الآن فى العلاقات العربية الإيرانية، والتى كان أخرها قطع العلاقات السياسية بين مراكش وطهران تتطلب سياسات كهذه حتى تستطيع إيران ترميم الرؤى السلبية فى المجتمع العربي. ولو أن شخصا مثلى أو أى مواطن آخر له

اعتراض عليّ بالنسبة لمبدأ السياسة الخارجية وتوجهها، فإنه مضطر لأن يعتبر هذه الخطوة من جانب الحكومة الإيرانية فى ظل هذه الظروف أمرا منطقيا ومبررا. ولو أن هناك اعتراضا سيكون على ما تقدم من سياسات قبل هذه الخطوة. لكن من ناحية أخرى، تصبح زيارة رئيس مجلس الشورى الإسلامى للخرطوم غير مفهومة، بل وتتناقض مع السياسات التى حتى الآن لم يجف حبر أوامرها التنفيذية.

نظراً لأن الإجراء المتخذ ضد البشير وطلب اعتقاله من جانب محكمة لاهاى بتهمة ارتكابه جرائم عدة ضد شعبه فى دارفور، على الرغم من أنه ليس هناك أدنى شك فى أن إجراءات التقاضى الدولية متأثرة إلى حد ما بالسياسة، فإنه يعد أكثر المواقف التى تظهر فيها ازدواجية هذا المحفل الدولى . وبناء على ذلك، نقر بأنه من الممكن أن ترتكب المؤسسات الدولية فى أحيان كثيرة – بسبب المواقف السياسية – أخطاءً، بل وتقصير فى التحقيق.

بهذا التوضيح ما مغزى الدعم الصريح والسريع من جانب إيران للبشير ومعارضة حكم المحكمة؟ معناه أن الاتهامات باطلة وكاذبة، وفى هذه الحالة يجب على إيران تقديم المستندات اللازمة والشواهد الدامغة على صحة ما ذهبت إليه، وهو مالم يتم حتى الآن. هناك معنى آخر وهو أن ما حدث بدارفور وقع بحق أشخاص غير مسلمين لا يستحقون أهمية من وجهة نظرنا، وهذا الكلام هو التفرقة بعينها وخطير للغاية، وأنا لا أعتقد أن هناك شخصا تواتيه الجرأة على التصريح بهذا حتى لو كان يؤمن به فى أعماق نفسه. وفى النهاية هو حكم سياسى، وعلى سبيل المثال، يقال لماذا لم تتم نفس الإجراءات مع جرائم الإسرائيليين فى غزة. وفى هذه الحالة – بينما تساند إيران البشير – فإنها تطالب بملاحقة المسئولين الإسرائيليين قضائيا، فهل يضر هذا بالإجراء الذى تعتزم إيران اتخاذه ضد الإسرائيليين؟

ولا ننسى أن مسألة دارفور مسألة حكومات فقط، بل هى مسألة رأى عام عالمى أيضا، ولا يحق لنا أن نساير الموقف حتى لو كان هناك ضغط على حكومة السودان، ونقف ضد المطالب العالمية بحق هذه الجرائم لأننا ستتهم بالتواطؤ. ألم تكن هذه فرصة مواتية للحكومة الإيرانية حتى تثبت أنها تركز على مواجهة الجرائم بحق الإنسانية بعيدا عن أى موقف سياسى أو عنصرى أو دينى، وتطالب بمحاكمة المسئولين الإسرائيليين انطلاقا من هذا الموقف؟

إن ما تنشره وسائل الإعلام العالمية من جرائم ترتكب بحق شعب دارفور، قد أحدث رد فعل قويا مثلما كان يجيش فى صدور الشعب الإيرانى حينما كانت وسائل الإعلام تبث ما كان يحدث فى غزة، وبالتالى فإن الإحساس الذى يشعر به الشعب الإيرانى تجاه شعب غزة هو عينه الذى يشعر به تجاه البشير والحكومة السودانية، ولهذا فما الثمن المادى، والأهم المعنوى، الذى ستدفعه الثورة الإسلامية جراء هذا التأييد وهذه المساندة؟

بأى حق يتجرأ شخص ويقوم بخطوة تكون نتيجتها المحتملة التوافق والتستر على الجرائم التى تحدث فى دارفور؟

وأتصور أن الحكومة الإيرانية ستضع حدا واضحا وبسرعة بين الدعم السياسى ودعم المشاركين فيما آلت إليها الأوضاع فى دارفور، ولن تهدر مكانة الأمة الإيرانية باتخاذها سياسات خاطئة، وتقوم بشرح بعض التقارير الواردة من دارفور ومستندات المحكمة فى هذا الصدد، حتى تبين ما هو موقف الشعب الإيرانى وردة فعله على ما يحدث إزاء هذه الجرائم.

الثورة الإسلامية وروح المقاومة فى الحركات الإسلامية

■ سحاب فاطمي ■ رسالت (الرسالة) ٢٠/٢/٢٠٠٩

لقد تأثرت السياسة الخارجية الإيرانية فى العصر "البهلوي" بالكتلتين الشرقية والغربية، لكن بعد نجاح ثورة الإمام الخميني، رفعت الجمهورية الإسلامية شعار "لا شرقية ولا غربية"، بينما طرح الإمام الخمينى أيضا شعار "العزة والحكمة والمصلحة".

على هذا الأساس، تشكلت حركات إسلامية بالمنطقة بتأثير من الثورة الإسلامية الإيرانية، أو أقدمت حركات أخرى على إعادة صياغة هويتها من جديد.

وفى الحقيقة، تعتبر الثورة الإسلامية الإيرانية بمثابة ميلاد للإسلامية المعاصرة فى الشرق الأوسط، إسلامية أكثر انفتاحا لا تعتمد على قوى الهيمنة العربية.

إن ظهور الثورة الإسلامية الإيرانية وصمودها على

مدى العقود الثلاثة الماضية، أثبت أن الانفتاح الإسلامي، والإدارة الهادفة، والإرادة الجماعية، كلاهما نواة صحيحة، لا يمكن للقوى العالمية التصدي لها، وهذا ما أثبتته حرب جنوب لبنان حرب الـ ٣٣ يوماً، وحرب المقاومة الفلسطينية حرب الـ ٢٢ يوماً.

لقد تأصلت الثورة الإسلامية الإيرانية فى الأهداف الدينية والسياسية والثقافية لدى شعوب العالم الإسلامي، بل لدى أمم العالم أجمع. ويمكن القول إن الرسالة الأساسية هى التحرر والصمود فى وجه الظلم والغطرسة، وهى رسالة تنسجم مع تطلعات وفطرة البشر بصفة عامة.

من ناحية أخرى، يرى خبراء السياسة أن الثورة الإسلامية قد أوجدت تحولاً جذرياً فى ساحة المفاهيم السياسية والمباحث النظرية، وأوجدت مفاهيم جديدة فى النظام الدولى اعتمادا على إلهام التعاليم الدينية.

لقد تحولت المقاومة من أمل إلى أساس ملموس فى الشرق الأوسط بفضل الثورة الإسلامية الإيرانية. وبالرغم من محاولات الأنظمة المستبدة على مر العصور، والاستفادة إلى أقصى درجة من نشر أجواء التراخى بين المسلمين لبسط هيمنتها المدمرة بين شعوب العالم الإسلامي، إلا أن نجاح الثورة الإسلامية أغلق الباب فى وجه هذا النفوذ المعادى للإسلام، ومنح المسلمين بالشرق الأوسط، والحركات الإسلامية بالمنطقة القدرة على فرض انتصاراتها على الكفار بالاعتماد على دين الله.

لقد أسفرت الثورة الإسلامية بزعامة الإمام الخمينى عن نشر روح الصحوة الإسلامية، وعن تقوية النهضة فى العالم الإسلامى. ويمكن القول إن أساس أيديولوجية إنشاء حزب الله كانت نتيجة رؤية الإمام الخمينى التى أفرزت هذا الكيان بين الشعب اللبنانى. فبعد الاعتداء العسكرى الإسرائيلى على لبنان عام ١٩٨٢، وفشل جميع مبادرات السلام فى وقف إسرائيل، كان التأييد والدعم من الثورة الإسلامية للمقاومة والصمود فى وجه الظالم- محط قبول بشكل عام فى لبنان ومن ثم تهيأت الظروف اللازمة من أجل توحيد المجموعات الشيعية الصغيرة تحت لواء تشكيل، واحد وحزب الله اللبنانى، وهذا التشكيل الإسلامى الجديد كانت لديه مقومات الإيمان بتعاليم وقيم الثورة الإسلامية.

هذا القبول والإيمان انتشرت أصداؤه بين جميع الأمم الإسلامية، وباتت للمقاومة الإسلامية مبدأها المقنع بين شعوب المنطقة بالتدريج. وينبغى هنا التأكيد على أن السبب الرئيسى وراء انتصار حزب الله على العدو الصهيونى والغرب، هو تمسك الحزب بالمبدأ السامى لولاية الفقيه. وفى هذا الشأن يقول أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله: "الإمام الخمينى فى نظرنا، هو المرجع والإمام بما تعنيه الكلمة من دلالات، بالطبع توجد قيادات دينية فى كل مكان بالعالم، لكن الإمام بالنسبة لنا أكثر من مجرد قيادة دينية، فهو نموذج الثورة ضد الشياطين والمستكبرين والأنظمة المستبدة، وقد تمكن من بث روح الأمل فى قلوب المستضعفين، ومن إحياء نظرية الإرادة الشعبية فى مواجهة إرادة المستكبرين، لذلك فالإمام بالنسبة لنا أكثر من زعيم ديني، وهذا ليس فقط بالنسبة لنا، بل بالنسبة لجميع مستضعفى العالم، وهذه العلاقة الروحية المعنوية بيننا وبين الإمام، نشأت حتى قبل اعتداء إسرائيل العسكرى عام ١٩٨٢."

من ناحية أخرى، بات من الواضح أن حركتى حماس والجهاد الإسلامى أيضا استندتا على هذا المبدأ المقدس فى مواجهة العدو الصهيوني، هذا المبدأ الذى يتلخص فى الصمود والمقاومة، وكم من مرة نجحا فى إذلال إسرائيل وحلفائها، وبالتأكيد حزب الله وحماس والجهاد قد نجحوا فى رسم صورة المقاوم العنيد لتيار الهيمنة والسلطة، المقاوم الصامد فى وجه المنظمات الصهيونية والاستخبارات الأمريكية والبريطانية الساعية لنشر بذور الفتنة فى قلب العالم الإسلامى، ولتشويه صورة الثورة الإسلامية.

وقد حذر الإمام الخمينى مرارا من مؤامرات يحيكها أعداء الثورة الإسلامية، مؤكدا أن فشل النظام الصهيونى المتكرر فى لبنان وفلسطين بات نتيجة حتمية لظهور جيل جديد يؤمن بالجهاد ضد المستكبرين والمعتدين.

لغز استمرار الإسلاميين فى تركيا

■ اردشير زارعى قنواتي ■ اعتماد (الثقة) ٢/ ٢/ ٢٠٠٩

أعادت الزيارة التى قام بها رئيس الوزراء التركى "رجب طيب أردوغان" إلى بروكسل، ومباحثاته مع مسئولى الاتحاد الأوروبى بالتزامن مع اعتقال مجموعة أخرى من القوميين المتشددين والعلمانيين والصحفيين المنتقدين لجريمة الإعداد للانقلاب، أعادت التحولات التركية مرة أخرى إلى صدارة التقارير الدولية.

مسعى حكومة الحزب المحافظ التركى "العدالة والتنمية" من أجل الانضمام للاتحاد الأوروبـى، وجمع التيارات الداخلية التركية حول الحزب الإسلامى الحاكم والتقليديين العلمانيين - العسكريين، الذين يرون أنهم أصحاب الإرث الأتاتوركي، هو العامل الرئيسى لعرض التحولات التركية المتشابكة التى تجمع بين العديد من المتناقضات، والتغاضى عنها يفقد أى تحليل للوضع التركى مصداقيته.

ويمكن القول إن ركائز الحزب الإسلامى حزب العدالة والتنمية، تختلف تماما عن ركائز الجماعات والتيارات الإسلامية الموجودة فى منطقة الشرق الأوسط، والقوقاز، وآسيا الوسطى، وجنوب آسيا، التى تعتمد فى مجملها على طبقة الفقراء والمحرومين، لأن حزب العدالة والتنمية نموذج لتيار محافظ برجوازى تجارى وصناعي، وهذه الخاصية تميزه وتفصله عن الحركات الدينية الراهنة فى المنطقة، والتشبيه بينه وبين تلك الحركات بمثابة درب من الخيال واللاعقلانية.

من ناحية أخرى، فإن حزب العدالة والتنمية يعتمد على سياسة الاقتصاد الليبرالى، وزيادة الارتباط بنظام السوق فى إطار عولمة الاقتصاد، بدلا من سياسة الاشتراكية المتبعة من جانب الأحزاب التقليدية التركية، والأحزاب العسكرية، وهذا هو سبب استمرار حزب العدالة والتنمية على مدار تلك الفترة الطويلة من النزاع والنقد الداخلى التركى.

أما على الصعيد العقائدى بالنسبة لحزب العدالة والتنمية، فإن هذا الحزب يختلف تماما عن التيارات والجماعات الإسلامية بالمنطقة. فبالرغم من رمزيته الإسلامية إلا أنه يعتمد على ركائز العلمانية الأتاتوركية بما فيها اقتصاد السوق، والقومية التركية، والتصدى للحركات الانفصالية، كما أن استمرار هذا الحزب لتلك الفترة خلافا لما هو معتاد من جانب الأحزاب الإسلامية التركية فى الماضى نابع من الثقافة الإسلامية لهذا الحزب وتوجهاته بشأن التحديث والاقتصاد المفتوح. ونظرا لانتشار التوجهات الإسلامية داخل العالم الإسلامى، وتأثير تلك التوجهات على الحدود المتاخمة للاتحاد الأوروبى - وفى تركيا بالأخص - بوصفها أحد أعضاء حلف شمال الأطلسي، يرى الأوروبيون فى الإسلام الرمزى الطبقى الممثل فى حزب العدالة والتنمية النموذج الوسطى الأفضل بدلا من المتشددين الإسلاميين، وقد أرضت الاتحاد الأوروبى تلك الدبلوماسية النشطة من جانب حزب العدالة والتنمية الحاكم فى الفترة الأخيرة، والتى لعبت دورا فى الوساطة بين سوريا وإسرائيل، والطاقة بمنطقة بحر قزوين، وعلى صعيد التطورات العراقية والقضية النووية الإيرانية، والنزاع بشأن قضية قبرص، لكن كل تلك النجاحات لم تحل دون بعض الارتياب من حزب العدالة والتنمية نظرا لما شهدته الساحة التركية مؤخرا من تضارب بين الأحزاب العلمانية والعسكريين من جهة، وحزب العدالة والتنمية من جهة أخرى، بالإضافة إلى حملة الاعتقالات فى صفوف العسكريين، ومحاولة إجراء انقلاب وما أثارته من انعكاسات فى الأوساط العسكرية والصحفية والحزبية. من هذا المنطلق يمكن القول إن الساحة التركية تشهد حاليا حراكا سياسيا واجتماعيا قد يغير ملامح الصورة التركية بشكل عام، وقد يؤثر على مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبى أو يحول دون استمرار حزب العدالة والتنمية فى منظومة الحكم بتركيا.

إيران وأمريكا: مواجهة بالمفاوضات

■ مردم سالاري (الديمقراطية الشعبية) ٧/ ٤/ ٢٠٠٩

إنّ رسالة أوباما المنقطعة النظير لإيران والتي جاءت بتشجيع من دعاة السّلام حول العالم ووسط استياء بعض البلدان العربية كانت بمثابة الخطوة الأولى التي رفعها أوباما نحو ايران...

ورغم تكرار أوباما لبعض الإتهامات التي اعتادت واشنطن على توجيهها لإيران، لكنّ رسالته اتسمت بطابع الإحترام وبإرادة سياسية جديدة.

وقد كان ردّ المسئولين الايرانيين على رسالة أوباما منطقياً رغم تباين المواقف إزاءها... فكلا الطرفين حسب الصحيفة يتفهمان بعضهما من حيث كونهما قوتين دوليتين واقليميتين.

إن المجتمع الإيراني مصمم على رفض أية هيمنة أو أية إملاءات خارجية ولكنه في ذات الوقت يترجم شعاراته إلى مشاعر مبنية على عقائده وثقافته وحضارته، مع تمسّكه بمصالحه الوطنية وعاداته وتقاليده العتيدة... وأنّه يريد التفاوض مع الولايات المتحدة التي تحرّرت من عقائد المحافظين الجدد المبتنية علي إثارة الفرقة والصراعات.

دعوة أمريكا لإيران لمؤتمر حول أفغانستان

■ صداى عدالت (صوت العدالة) ٦/ ٤/ ٢٠٠٩

لماذا ترغب امريكا في اشراك ايران بالقرارات الاقليمية؟

ان ايران وبسبب جوارها الجغرافي الكبير لأفغانستان وبسبب العلاقات الاجتماعية والثقافية القريبة مع شعبها، دولة لا يمكن التغافل عنها عندما يتعلق الامر بالامن والاستقرار في افغانستان وضرورة محاربة ومواجهة جيوب المقاومة من جماعة القاعدة والطالبان.

ان الادارة الامريكية ليس من منطلق التقرب من ايران او كسب ودّها تدعوها للمشاركة في مؤتمر افغانستان او تدعوها للحوار في بغداد، بل من منطلق الاعتراف بدورها الحساس والاستراتيجي في المنطقه وبسبب حاجة امريكا الملحّة لإستتباب الامن والاستقرار في العراق وافغانستان.

ولا تعني دعوة امريكا ايران للمشاركة في الملفين العراقي والافغاني ابداً ان الادارة الامريكية غيرّت موقفها من ايران وملفها النووي، فالعداء لازال على أشدّه ولازالت الادارة الامريكية تعارض المشروع النووي الايراني وتعارض موقف ايران من المقاومة الاسلامية في فلسطين ولبنان.

إن امريكا وبسبب المأزق الذي تورطت به في افغانستان بحاجة ماسة الى تعاون ايران، بينما الجمهورية الاسلامية ليست بحاجة الى الولايات المتحدة، وهذا ما يكشف حقيقة الرسائل الايجابية التي ترسلها الادارة الامريكية في هذه الايام الى القيادة الايرانية.

والموقف الايـراني واضح وصريح ما لم تغيّر الادارة الامريكية مواقفها وافعالها بالنسبة لقضايا ايران المركزية، فلا تغيير في المواقف الايرانية المبدئية

شراء الوقت مع إيران: الطائرة المقاتلة إف-٢٢

Buying Time with Iran: The F-22 Fighter

By Thomas Crimmins

The Washington Institute for Near East Policy 13/3/2009

في ١٩ فبراير، أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) أحدث تقرير لها حول الأنشطة النووية الإيرانية، يشير إلى إمكانية قيام الجمهورية الإسلامية بإنتاج ما يكفي من اليورانيوم المنخفض التخصيب لصنع أول سلاح نووي لها (في حالة القيام بتخصيب إضافي). وفي غضون ذلك، يعكف رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد بنيامين نتنياهو على تشكيل حكومة تميل إلى اليمين ستعتبر، كما قال نتنياهو بالحرف الواحد، أن السلاح النووي الإيراني هو "أكبر تهديد للوجود الإسرائيلي منذ حرب الاستقلال". ومما يزيد الأمور تعقيداً أن روسيا تفكر في بيع نظام الدفاع الجوي المتقدم s ٣٠٠ إلى إيران - وهو ما يمثل تحركاً لـ"تغيير اللعبة"، الأمر الذي قد يؤثر على حسابات تل أبيب حول ما إذا كانت إسرائيل ستقوم بشن ضربة وقائية ضد البنية التحتية النووية الإيرانية وتوقيت تلك الضربة. وتؤكد هذه الأحداث المتلاحمة - خاصة احتمال نقل نظام s ٣٠٠ على ضرورة قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالنظر في اتخاذ إجراءات لتوفير المزيد من الوقت لإتاحة الفرصة أمام العمل الدبلوماسي.

نظام s٣٠٠ المغير للعبة

تشوب حالة من الغموض التقارير الخاصة باحتمال نقل روسيا نظام S٣٠٠ إلى إيران؛ كما أنه لا تزال هناك أسئلة تجري مناقشتها حول الطراز الذي سيتم نقله. فنظام الدفاع الجوي PMU S٣٠٠ ٢ المعروف في الغرب باسم نظام SA ٢٠ يعتبر متطور جداً ويتمتع بقدرات هائلة. يتميز هذا النظام بسهولة نقله وقدرته على اعتراض صواريخ كروز منخفضة الارتفاع والصواريخ البالستية والقاذفات شديدة الارتفاع. كما يمكنه الاشتباك مع الأهداف على ارتفاعات منخفضة تتراوح بين ٣٠ قدم و ٩٠٠٠٠ قدم، وفي نطاق يتراوح بين ٣ أميال و ٩٥ ميلاً. ونتيجة لذلك، علق القائد السابق في قيادة المعارك الجوية بالقوات الجوية الأمريكية الجنرال (المتقاعد) ريتشارد هاولي للصحفيين المهتمين بتجارة الطيران في أغسطس الماضي قائلاً: "يمثل نظام SA ٢٠ منطقة حظر طيران فعلية للطائرات غير المتسللة".

وفي المقابل، يعتبر V S٣٠٠ نظاماً أقل قدرة ويعرف في الغرب باسم نظام SA ١٢. كما يعد نظام V S٣٠٠ بالترادف مع نظام الدفاع الجوي Tor-M١ (SA ١٥) عنصرين رئيسيين في شبكة الدفاع الجوي الخاصة بموسكو، ويحتمل أن تكون هناك دراسة جارية لبيع V S٣٠٠ إلى إيران نظرا لأنه سيندمج بشكل جيد جداً مع الطراز Tor-M١ المنشور بالفعل في إيران. وعند الضغط عليها تنفي موسكو أية نية لبيع نظام PMU٢ S٣٠٠ إلى إيران، وبالتالي تتجنب المناقشة حول V S٣٠٠ بشكل حاذق. وفي محاولة للتأثير على البيئة الدولية وإضعاف معنويات أعدائها، تعزز طهران الإشاعات بأنها مستعدة لتلقي نظام PMU٢ S٣٠٠، وبالتالي تزيد من حدة الارتباك.

ربما يكون لتكتيكات طهران بعض التأثير. فإسرائيل تعتقد حالياً أن طائراتها F- ١٥ F-١٦ تحافظ لها على خيار القدرة على توجيه ضربة ضد الأهداف النووية الإيرانية. وطالما ظل الحال كذلك، فإن إسرائيل ستبقى متقبلة للمطالب الأمريكية بمنح الدبلوماسية المزيد من الوقت. لكن من الواضح بشكل متزايد أن إسرائيل تعتبر أن نظام S٣٠٠ (في أي طراز منه) سيضيّع عليها فرصة هامة؛ حيث إن شراء إيران لنظام S-٣٠٠ سوف يجعل الخيارات الهجومية المتاحة لإسرائيل حالياً أكثر صعوبة، وقد يجبر إسرائيل على التعجيل بشكل كبير بجدولها الزمني للهجوم على إيران. وفي حالة فشل الدبلوماسية، يمكن للولايات المتحدة شن ضربة قوية، بغض النظر عن حالة الدفاعات الجوية الإيرانية؛ ولا يمكن لإسرائيل أن توجه مثل هذه الضربات حتى مع الاستعانة بطائرات F-١٥وF-١٦، عند طيرانها بأقصى نطاق لها. ومع ذلك، تمثل مقاتلات F-٢٢ الورقة الرابحة التي يمكن أن تقنع روسيا بالعدول عن نقل أنظمة الدفاع الجوي الجديدة أو يمكن أن تحافظ على الخيارات الإسرائيلية في حالة مضي روسيا قدماً في صفقة البيع.

الطائرة المقاتلة F٢٢-: هل تتفوق على نظام S٣٠٠؟

يشكل استخدام النشر المستقبلي المقترح لطائرات F٢٢- في المنطقة، أو نقلها إلى إسرائيل، إحدى الخيارات الممكنة لإبطاء هذا الجدول الزمني لكي يمكن استخدام الضغوط

الدولية الإضافية للتأثير على إيران. ليس هناك من شك في إمكانية طائرات ٢٢F- إبطال مفعول نظام S٣٠٠. ووفقا لما ذكره رئيس رابطة القوات الجوية الفريق (المتقاعد) مايك دان في ديسمبر الماضي، "لا يمكن سوى لطائرة ٢٢F- البقاء في مجال جوي محمي بصواريخ أرض جو ذات قدرات هائلة" مثل نظام S٣٠٠.

وبناء على ذلك، يمكن للولايات المتحدة نشر طائرات ٢٢F- في المنطقة - على سبيل المثال، في قواعد الدول العربية الصديقة المطلة على الخليج الفارسي. وعلى الرغم من التفوق الواضح لطائرات F-١٥S و F-١٦S المنتشرة بالفعل في المنطقة - خلال المعارك الحالية لمقاومة التمرد في العراق وأفغانستان، إلا أنها لن تكون قادرة على تهديد البنية التحتية النووية الإيرانية حال تسليح الجمهورية الإسلامية بنظام S٣٠٠. وقد أشارت إلى ذلك مؤخرا السفيرة نانسي سودربرج (بمناسبة إصدار تقرير فريق العمل الرئاسي التابع لمعهد واشنطن تحت عنوان "منع سلسلة من عدم الإستقرار: التعاطي الأمريكي لوقف التقدم النووي الإيراني" Preventing a Cascade of Instability: U.S. Engagement to Check Iranian Nuclear Progress)، عندما قالت أن الولايات المتحدة قد "فقدت القدرة على إخافة أعدائها في المنطقة". ويمكن أن يؤدي النشر المبكر لطائرات ٢٢F- إلى استعادة مصداقية الخيار العسكري، من خلال الإشارة إلى أنه لا يزال قائماً، وربما يؤدي إلى قيام الروس بإعادة النظر في بيع نظام S٣٠٠S إلى إيران.

ويوجد خيار بديل يتمثل في تصدير طائرات ٢٢F- إلى إسرائيل للتعامل مع التهديد الذي يشكله نظام S٣٠٠S، لكنه ينطوي على المزيد من المشاكل. فمنذ فترة طويلة أرادت إسرائيل ضم هذه المقاتلة المتطورة إلى ترسانتها، لكن تصدير طائرات F-٢٢ إلى أي دولة محظور منذ ما يزيد عن عقد من الزمان بموجب "تعديل أوبيّ"، الذي ينص على أنه "لا يجوز استخدام أي من الاعتمادات الواردة في هذا القانون للموافقة على أو ترخيص بيع المقاتلة التكتيكية المتطورة A٢٢F- إلى أي حكومة أجنبية". وتم إدراج هذا التعديل في جميع قوانين مخصصات الدفاع منذ عام ١٩٩٨ من أجل الحفاظ على ميزة الولايات المتحدة التجارية وتفوقها التكنولوجي. ويمكن التغلب على هذه المخاوف من خلال اتخاذ إجراءات متقدمة لمكافحة التلاعب وفرض ضوابط صارمة على التصدير. وعندما صرح عضو الكونغرس أوبيّ في عام ٢٠٠٦ قائلا "ربما قد تغيرت الأوقات، لكنني لا أعلم فيما إذا قد وصلنا إلى مرحلة تبرر لنا رفع هذه القيود"، إلا أنه في ضوء التهديد النووي الإيراني واحتمال تزويد ترسانتها النووية بنظام S٣٠٠، قد يكون الوقت ملائما لإلغاء القيود والنظر في تصدير طائرات ٢٢F- إلى إسرائيل. إن إلغاء تعديل أوبيّ (والذي يحتاج إلى قرار من الكونغرس) لا يخول تلقائيا مبيعات الأسلحة إلى "سلاح الجو الإسرائيلي"، لكنه سيتيح اتخاذ قرار التصدير وفقاً للاستحقاقات.

يشعر الإسرائيليون بالقلق من أن نقل نظام S٣٠٠S إلى إيران قد يحرمهم من خيار القيام بضربة عسكرية. وهذا قد يعجّل القيام بهجوم على المنشآت النووية الإيرانية قبل أن تتخذ الدبلوماسية مجراها. ومن خلال فتح الباب أمام نقل طائرات ٢٢F- إلى إسرائيل، قد تقنع واشنطن الحكومة الإسرائيلية بتأجيل مثل هذا الهجوم، بحيث يمنح ذلك المزيد من الوقت لنجاح الجهود الدبلوماسية الأمريكية والدولية. يمكن لمثل هذه الخطوة أن تُطمأن صانعي القرار الإسرائيليين مثلما ساعد نشر بطاريات صواريخ باتريوت وفرق اصطياد صواريخ سكود على إبقاء إسرائيل بعيدة عن حرب الخليج عام ١٩٩١ مع العراق. وقد تلعب طائرات ٢٢F- دورا شبيهاً اليوم في طمأنة صديق الولايات المتحدة في المنطقة.

الخاتمة

تستخدم الولايات المتحدة منذ وقت طويل عمليات الانتشار العسكري ونقل الأسلحة لطمأنة حلفائها القلقين وإحباط الإجراءات غير المرغوبة. وتمشياً مع هذا التقليد، يتعين على الولايات المتحدة دراسة النشر المبكر لطائرات ٢٢F- كوسيلة للإشارة إلى تصميمها فيما يتعلق بالقضية النووية الإيرانية. كما يتعين أيضا على واشنطن دراسة إلغاء القيود التي فرضها "تعديل أوبيّ" على تصدير طائرات ٢٢F- لتمهيد الطريق أمام عملية نقلها في النهاية. إذ قد يمنح هذا الإجراء صانعي السياسات المساحة الإضافية التي تمس الحاجة إليها، مما يسمح للدبلوماسية النووية مع إيران أن تأخذ مجراها على أمل أن تنجح.

أوباما والمسألة الإيرانية

■ سيامك باقرى ■ كيهان (الدنيا) ١٠/ ٢/ ٢٠٠٩

مع مرور أكثر من شهر على وصول "أوباما" لسدة الحكم فى البيت الأبيض مازال السؤال حول كنه التوجهات الأمريكية المقبلة مطروحاً بشكل واسع بين المحافل السياسية ومختلف وسائل الإعلام. ويعد السؤال عن توجه "أوباما" وموقفه فيما يتعلق بالشرق الأوسط، خاصة الجمهورية الإسلامية الإيرانية من أهم التساؤلات المطروحة فى هذا السبيل. فمن بين المسائل والقضايا المتعددة فى الشرق الأوسط تحظى خمسة موضوعات بأهمية بالغة وأولوية ملحة لدى الحكومة الأمريكية الجديدة، وهذه الموضوعات الخمسة هى: فلسطين والعراق وأفغانستان ولبنان وإيران.

ولعل المواقف والإجراءات التى اتخذها أوباما، حتى الآن قد أوضحت توجهه فيما يتعلق ببعض هذه الموضوعات. ففيما يخص فلسطين أعلن "أوباما" بشكل صريح وواضح أنه ملتزم بحماية النظام الصهيونى، فقد أعلن المبعوث الخاص لأوباما إلى منطقة الشرق الأوسط والأراضى المحتلة "جورج ميشيل" مؤكداً على هذا التوجه: أن الحكومة الأمريكية الجديدة تؤيد النظام الصهيونى فى حربه الوحشية التى استمرت ٢٢ يوم، والتى أطلق عليها هذا النظام اسم "الرصاص المذاب".

وفيما يتعلق بالعراق كانت سياسة حكومة أوباما واضحة إلى حد ما فى إعلانها بأن القوات العسكرية الأمريكية سوف تنسحب من العراق خلال ١٦ شهراً وسوف تسلم المسائل الأمنية فى العراق للجيش العراقى.

وفيما يخص أفغانستان أعلن "أوباما" بوضوح أيضاً أن حكومته سوف تستمر فى سياسة زيادة القوات العسكرية حتى ٣٠ ألف جندى، وهذا بدورة يثبت حقيقة أن السياسة الأمنية الأمريكية فى عهد "أوباما" سوف تتركز على أفغانستان، هذا على الرغم من أن هذا التوجه من جانب "أوباما" قد ووجه بمعارضات من جانب الجمهوريين والاستراتيجيين فى الولايات المتحدة. وفيما يتعلق بلبنان فإنه على الرغم من عدم ظهور موقف واضح فى هذا الشأن حتى الآن إلا أن توجه "أوباما" فى إعلانه الدفاع عن النظام الصهيونى، وإعلانه عن رفضه وعداوته لجماعة "حماس" ربما يشير إلى حد ما إلى كنه توجه الحكومة الأمريكية الجديدة وموقفها فيما يتعلق بالمسألة اللبنانية.

أما ما يهمنا هنا فهو كيف ستكون توجهات ومواقف الحكومة الأمريكية الجديدة تجاه المسألة الإيرانية؟

إن تقييم مواقف "أوباما" خلال الأسابيع الأخيرة يشير إلى الغموض وانعدام الشفافية فى أسلوبه فى التعامل مع إيران ومواجهتها.

وما أعلنه "أوباما" من أنه بصدد إعداد إطار لأسلوب وطريقة الاتصال بإيران، والتعامل معها ليثبت هذا الغموض ويؤيده. ورغم هذا، فإن المواقف التى اتخذها "أوباما" بخصوص إيران خلال هذه الأسابيع الأخيرة كانت على أساس تصور ثلاثة أوضاع لمستقبل المواجهة الأمريكية مع إيران، وهذه الأوضاع الثلاثة هى على النحو التالى:

١- الحفاظ على الوضع القائم حاليا: إذ إن بعض التصريحات التى أطلقها "أوباما" فى أدبياته السياسية خلال الأيام الأخيرة تفيد الاستمرار فى الوضع القائم. وبعبارة أخرى، الاستمرار فى سياسة "بوش". فعلى سبيل المثال، وجدنا "أوباما" يتحدث عن إيران مثلما كان يتحدث عنها "بوش" على أنها تعد بمثابة خطر على الأمن الدولى. كذلك وجدنا "أوباما" يتهم إيران بحماية الإرهاب، ويعتبر مسألة تحول إيران إلى دولة نووية أمراً غير مقبول على الإطلاق، فقد أعلن فى حديث له مع مراسل شبكة الجزيرة ما يشبه خطاب "بوش"، حيث صرح بأنه سوف يضع فى اعتباره كافة الحلول اللازمة لمواجهة إيران، خاصة الحلول الدبلوماسية. وكما لوحظ، فإن هذه التصريحات يمكن أن تكون بالنسبة لنا مفتاح السر لمعنى شعار "التغيير" الذى يطلقه "أوباما". فعلى أساس هذا التحليل، فإن شعار "التغيير" هذا يشمل مفهوما عاماً عن القضاء على إيران، مثلما شمل فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية مفهوم ومعنى "إنهاء قوى المقاومة والقضاء عليها".

٢- تصعيد التشدد فى الوضع القائم: إن كثيراً من المفردات التى استخدمها "أوباما" فى أدبياته وتصريحاته السياسية تشير إلى التوجه نحو زيادة وتصعيد المعارضة والمواجهة مع إيران. فعلى سبيل المثال، أعلن "أوباما" أنه سوف يعمل على منع وصول إيران إلى التكنولوجيا النووية، وأنه سوف يستخدم فى ذلك ضغوطاً أكثر تشدداً، ويرى المحللون الإعلاميون من خلال تحليلهم لمفهوم هذا التصريح الذى صرح به "أوباما"

أنه يضع فى جدول أعماله أن يحقق "إجماعاً سياسياً أكثر قوة ضد إيران" لمواجهتها فى هذه المسألة، ومثل هذه التحليلات إذا وضعت إلى جانب إعلان "أوباما" الصريح والواضح عن حمايته للنظام الصهيونى وتصاعد عداء هذا النظام وتصريحاته ضد إيران فإنها سوف تزيد من احتمالية تصعيد التشدد فى الوضع القائم والحالى فى تعامل الولايات المتحدة مع المسألة الإيرانية، ومع هذا فإنه على ما يبدو أن منطق التحولات والتطورات داخل المجتمع الأمريكى والأزمات المتتابعة فى الولايات المتحدة سوف تمنع تنفيذ هذه المواجهة الراديكالية التى ربما ينوى فريق "أوباما" متابعتها ضد إيران. ولهذا السبب وفيما يتعلق باحتمالية تصعيد التشدد فى الوضع القائم علينا أن نتساءل فى أى المجالات، وعلى أى مستوى، وفى أى المواقع، وفى أى الأوضاع يمكن أن يتحقق مثل هذا التصعيد فى التشدد، وأين ستتخذ بالتحديد تلك المواقف الأكثر تشدداً عن ذى قبل.

٣- تغيير الوضع القائم: على الرغم من الوضعين السابقين فإنه لا يمكن إغفال التصريحات التى تحمل معانى إيجابية أو تحمل مدلولات تدل على تغيير المواقف تجاه إيران. فعلى سبيل المثال، صرح "أوباما" بأنه مازال مصراً ومتمسكاً بشعاره الانتخابى الذى ركز على ضرورة الحوار والمباحثات والتفاهم أو ذلك التصريح الذى أعلنه فى آخر موقف له، حيث قال: إذا فتحت إيران يدها فإن الولايات المتحدة سوف تمد يدها إليها أيضاً، إذ إن المحافل السياسية تلقت هذا التصريح على أنه تغيير محتمل فى السياسة الأمريكية تجاه إيران. ولكن على ما يبدو أن علاقة الولايات المتحدة مع إيران ليست معادلة بسيطة أو مجهولة.

فالولايات المتحدة مع الظروف الحالية فى حاجة إلى العلاقة مع إيران، لكن ظروف النظام الأمريكى والمصالح الأمريكية العليا ومصالحها فى المنطقة تحول دون إقامة علاقة صادقة مع إيران، وقبول المطالب الإيرانية كشرط لإقامة هذه العلاقة. ومن هذا المنطلق يبدو أن البيت الأبيض يريد أن يشرع فى خيار المباحثات والحوار على مستويات أدنى بهدف تقليل هذه المشاكل. فهذه الاستراتيجية الإعلامية التى بدأتها حكومة الولايات المتحدة الجديدة لا تزيد فى النهاية على كونها مجرد دبلوماسية ذكية. ورغم عدم وجود تعريف واضح لهذه الاستراتيجية حتى الآن إلا أنه يبدو أنهم غير راضين عن السياسات التى اتخذت حتى الآن ضد إيران، حيث اعترفت كلينتون (هيلارى) وزيرة خارجية "أوباما" مؤخراً وبشكل رسمى بعدم جدوى السياسات التى اتخذت فى هذا السبيل من قبل. وبهذا الشكل لا يمكن التفاؤل بدرجة كبيرة بما أعلنته الحكومة الجديدة من شعار التغيير فى توجهات الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية. فالإجراءات الأولى والتصريحات المبدأية التى قام بها "أوباما" فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وكافة قضايا الشرق الأوسط تشير إلى حقيقة أن المسألة الإيرانية مازالت باقية كموضوع أمنى وقضية أمنية فى الاستراتيجية الأمنية الأمريكية، ويمكن تقييم نوع التعامل الذى يطرحه "أوباما" داخل هذا الإطار التحليلى.

نظرة على مرحلة جديدة من العلاقات الروسية-الإيرانية

■ أمير صديقيان ■ إيران ٣/ ٣/ ٢٠٠٩

منذ سنوات مضت وهناك تعاون مشترك بين إيران وروسيا على كافة الساحات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والدفاعية، إلا أن هذه العلاقات أخذت طابعا استراتيجيا بعد اصطفاف الغرب ضد طهران وموسكو.

والآن هناك أشكال كثيرة من التشاور بين طهران وموسكو على ساحتى الدفاع والأمن، وكان رمز هذا التعاون محطة بوشهر التى من المقرر أن تستغل بسرعة.

والزيارة الأخيرة لمحمد النجار وزير الدفاع الإيرانى التى قام بها لموسكو بناء على دعوة نظيره الروسى بالنظر إلى حجم الاتفاقيات الأمنية قد فتحت فصلا جديدا فى تنمية التعاون بين موسكو وطهران. هذا وتتطور العلاقات بين موسكو وطهران بشكل دائم على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والفنية والدفاعية، بل وتتجه نحو الشراكة الاستراتيجية. لكن بما أن الدول الغربية أصبحت عاجزة عن إحداث خلل فى هذه العلاقات فإنها تسعى عن طريق الدعايا والسلبية والادعاء بحدوث فتور فى العلاقات الثنائية بين

موسكو وطهران أن تحقق أهداف حربها النفسية.

إلا أن زيارة وزير الدفاع الإيرانى الأخيرة لروسيا فى هذه المرحلة الحساسة كشفت زيف هذه الدعايا، كما كشفت أيضا عن النظرة الاستراتيجية للمسئولين الروس والإيرانيين لتنمية كافة صور التعاون، ومن بين ذلك التعاون فى المجال الدفاعي. والحقيقة هى - كما أكد وزير الدفاع الإيرانى - أن هناك تهديدات تواجه كلاً من طهران وموسكو، وهناك رؤية مشتركة للبلدين بالنسبة لهذه النقطة، حيث تمت تهيئة المجال لتبنى توجه مشترك لتأمين الاستقرار وتوفير الأمن للمنطقة وتنمية التعاون الدولى بين البلدين. وفى عهد جورج بوش أدى طرح مشروع الدرع الصاروخية فى التشيك وبولندا، وأيضا دعم الولايات المتحدة ومساندتها لانضمام جورجيا وأوكرانيا لحلف الناتو، وتسليح الجيش الجورجى عن طريق النظام الصهيونى فى الحرب على أوستيا الجنوبية، إلى جانب عشرات الموضوعات الأخرى إلى احتدام المواجهة بين روسيا والولايات المتحدة. ومع مجيء أوباما تسعى الولايات المتحدة لإظهار الأمر أنه فى حالة توافق روسيا مع الولايات المتحدة فى القضايا الكبرى مثل الأنشطة النووية الإيرانية فإنها ستدخل تعديلات على سياستها فيما يخص موضوع الدرع الصاروخية فى أوربا الشرقية. إنهم يدعون أن الدرع لمواجهة ما يصفونه بتهديدات إيران وكوريا الشمالية الصاروخية، إلا أن المسئولين الروس يدركون هذا الأمر جيدا، حيث إن الهدف من هذه الدرع هو إضعاف القدرة الصاروخية الاستراتيجية لروسيا، وأن الأمر لا علاقة له بطهران. والحقيقة هى أن الولايات المتحدة تواجه ظروفا معقدة فى المنطقة، وخاصة فى أفغانستان وباكستان، وأن توجهات واشنطن قد فشلت فى هذه الدول. وبالنظر إلى الاضطرابات التى تحدث فى باكستان، خاصة فى معبر خيبر، بسبب الهجمات التى تشنها طالبان على باكستان تحتاج الولايات المتحدة إلى سبل أخرى مثل آسيا الوسطى والقوقاز لنقل إمداداتها العسكرية إلى أفغانستان، يؤكد هذا الأمر الزيارتان التى قام بهما ديفيد بتريوس قائد القوات الأمريكية فى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى إلى أوزبكستان خلال الشهر الأخير، إلا أن الاستفادة من إمكانات آسيا الوسطى والقوقاز، خاصة بالنظر إلى ضرورة الاتفاق بين الدول الخمس المشاطئة لبحر الخزر لعبور الطائرات الأمريكية عبر سماواتها سيكون ممكنا فى حال حدوث أزمة فى العلاقات الروسية الإيرانية، ولهذا تسعى الولايات المتحدة عن طريق اقتراحاتها المضللة أن تحدث خللا فى العلاقات بين إيران وروسيا، لكن زيارة وزير الدفاع الإيرانى الأخيرة لروسيا وتأكيد البلدان على تطوير العلاقات الثنائية أثبت أن المسئولين سواء فى طهران أو فى روسيا يدركون جيدا الظروف الراهنة. والواقع إن العلاقات الإيرانية الروسية الاستراتيجية هى أكبر من كونها علاقات ثنائية يمكن قطعها. فإيران القوية المستقلة تعمل دائما لصالح الاستقرار والأمن فى المنطقة، خاصة أنها قد لعبت دوراً فى حماية الحدود الجنوبية لروسيا، وهناك أحداث مثل إغلاق قاعدة كارشى خان آباد الأمريكية فى أوزبكستان فى عام ٢٠٠٦، وإنهاء موضوع إغلاق قاعدة ماناس فى قيرغيزستان بتصويت أغلبية البرلمان القرغيزى، وفشل الولايات المتحدة فى عسكرة بحر الخزر، كل هذه الأحداث ناجمة عن التعاون بين إيران وروسيا والصين. وتسعى الولايات المتحدة عن طريق إحداث صدع فى هذا المحور، خاصة بالنظر إلى الهزيمة التى حلت بها فى حرب جورجيا الصيف الماضى لتغير شكل المنطقة لصالحها. والروس على الرغم من محاولات الولايات المتحدة الإيعاز باحتمالية تعديل مواقفها إزاء مشروع الدرع الصاروخية يضعون على جدول أعمالهم - من ناحية - نصب صواريخ اسكندر الاستراتيجية فى كالينجراد، ومن ناحية أخرى، تشكيل نظام دفاع جوى مشترك فى إطار حلف الأمن الجماعى الذى يتكون من سبع دول (روسيا، وبيلاروسيا، وقزاقستان، وأوزبكستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وأرمينيا). وتقوم روسيا بهذه الخطوة بهدف مواجهة الدرع الصاروخية الأمريكية عن طريق ثلاثة نظم دفاعية إقليمية فى شرق أوروبا (بيلاروسيا)، وآسيا الوسطى (من المحتمل قزاقستان أو أوزبكستان)، ومنطقة القوقاز (أرمينيا)، كما أن موسكو إيمانا منها بضرورة مزيد من التعاون مع إيران ودورها فى حماية أمن المنطقة، فد رحبت بطلب إيران الانضمام لعضوية منظمة شانغهاي.

والواقع أن وسائل الإعلام الغربية لإبعاد الرأى العام عن مدى تطور العلاقات الاستراتيجية بين إيران وروسيا قد عملت على إضفاء بعد واحد - هو موضوع التسلح - على زيارة وزير الدفاع الإيرانى لروسيا، وهكذا أوعزت أن هذه العلاقة بين البلدين قد أصابها الفتور، وقد قامت وسائل الإعلام الغربية التابعة للوبى الصهيونى الدولى، قبل أن تقوم روسيا فى عام ٢٠٠٧ بتسليم إيران نظاماً دفاعياً مضاد للصورايخ تور إم، بالترويج لمثل هذه الدعايا التى أصبحت حرثاً فى الماء فى الإجراء الذى اتخذته روسيا، كما أنه بالتوازى مع التعاون الدفاعى المتزايد مع روسيا، وضعت روسيا على جدول الأعمال القيام بعملية تطوير على الساحات الدفاعية الحديثة فى إطار استراتيجية الردع. وهناك إنجازات مذهلة ومحلية لوزارة الدفاع فى مجال الصناعات الصاروخية والحرب الإليكترونية وأنظمة الدفاع الجوى العائمة والطائرة التى لا ترصدها أجهزة الرادار والميكرو غواصات و... كل هذا يؤكد مدى التعاون القائم بين روسيا وإيران. وفى هذه الأثناء تدرك الدول الغربية تماما مكانة وقدرة إيران كقوة

إقليمية فى الإخلال بالتوازن بين روسيا والصين، وبين الولايات المتحدة وإيران وهم قلقون من تنامى التعاون المتزايد بين إيران وروسيا الذى يعرض مكانة الولايات المتحدة وحلفاءها، خاصة فى ظل الظروف التى يسعى فيها أوباما عن طريق إعلان خطاب التغيير لتحسين مكانة الغرب المتزلزلة. ومن هذه الزاوية يمكن تقييم حساسيتهم من دعوة وزير الدفاع الروسى لوزير الدفاع الإيرانى، والمحادثات الثنائية فيما بينهما، خاصة أنه مع تشكيل أوبك للغاز، يساور الغرب قلق أنه مع التعاون والتنسيق المشترك بين روسيا وإيران باعتبارهما أول وثانى منتج للغاز تفشل استراتيجية الغرب فى كسر الاحتكار الروسى لتزويد أوروبا بالغاز. على أية حال بالنظر إلى ترابط المصالح الروسية الإيرانية على الساحات الثنائية والإقليمية والدولية يجب القول إنه لن تتعثر أشكال التعاون الاستراتيجى بين إيران وروسيا.

أمريكا تخسر اللعبة مع بيونج يانج

■ رسالت (الرسالة) ٦/ ٤/ ٢٠٠٩

أثار إطلاق كوريا الشمالية صاروخاً الى الفضاء يحمل قمراً صناعياً غضب الدول الغربية وعلى رأسها أمريكا، لكن كوريا الشمالية ورغم غضب وعداء المنظومة الغربية لها ماضية وبحزم في تطوير وتعزيز قدراتها العسكرية وخاصة الصواريخ البالستية العابرة للقارات. ففي عام ٢٠٠٢ وصف الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش وصف كوريا الشمالية بدولة شريرة وهدّدها بالعقوبات الاقتصادية والتجارية. لكن النظام الكوري الشمالي وفي ذلك الوقت الذي كانت الإدارة الأمريكية في اوج غطرستها، استمر في سياسته ومواقفه المتحديّة للادارة الامريكية حتى جرّب قنبلة نووية، والآن حيث تراجع الى حدما خطاب الغطرسة الامريكية على يد الرئيس الجديد باراك اوباما، لازالت بيونغ يانغ مصرة على تعزيز قدراتها العسكرية والاستراتيجية الحساسة.

إن النظام الكوري الشمالي هو نموذج من نماذج الانظمة الايديولوجية التي لا تخضع للهمينة الامريكية وتتحدّى الغطرسة الامريكية وهو نظام شيوعي يحظى بدعم نسبي من روسيا والصين.

اما في الحسابات الاقتصادية، فكوريا الشمالية دولة فقيرة وتحتاج الى المساعدات الخارجية وهي لحد الآن استطاعت بذكاءها ان تكسب الكثير من المساعدات الخارجية من خلال اسلوب التحدّي للولايات المتحدة وحلفاءها في المنطقة اليابان وكوريا الجنوبية، ومن خلال بيع الاسلحة الى الدول الاخرى.

الناتو وأزمة الهويّة

■ جمهوري اسلامي (الجمهوري الإسلامية) ٧/ ٤/ ٢٠٠٩

جاء انعقاد قمة حلف (الناتو) ليكشف مرة أخرى أزمة الهوية التي يعاني منها هذا الحلف العسكري المارد. إن هذا الحلف كان قد تأسّس كردّ عملي على حلف وارسو غير أنّه مع إنهيار هذا الأخير في عام ألف وتسع مئة وواحد وتسعين فقد حلف (الناتو) فلسفته الوجودية.

ومن هذا المنطلق بالضبط تصرّ الولايات المتحدة على تدوين منهاج جديد لهذا الحلف وثمّ إشعال فتيل حروب جديدة وتوسيع نطاق الأزمات الإقليمية بهدف إحياء دور الحلف من جديد... بيد أنّ الدول الأوروبية وكما رأت الصحيفة تسعى من أجل تقويض وتحديد دور (الناتو)، حتى إنّها تثير التساؤلات من حين لآخر حول ضرورة وجدوى استمرار الحلف، فيما تأمل واشنطن في تمرير أهدافها وتطلعاتها المخبأة منها والمعلنة بأثمان متدنية وبطمأنينة أكبر من خلال الحفاظ على الحلف وتواصله، وتأكيد هذا الأمر من جانب باراك أوباما على وجه التحديد، مثير للإستغراب، ذلك لأنّ أوباما يطالب بالتغيير ظاهراً لكنه يكرّر عملياً نفس الأهداف والآمال التي كانت تتبناها واشنطن في ظل الإدارات الأمريكية السابقة.

إن ما يطالب به أوباما دلالة واضحة على أنّ حلف شمال الأطلسي (الناتو) قد أصيب بالشرخ فعلاً باعتبار أنّ العديد من أعضائه من كبريات البلدان الأوروبية لا تدعم سياسة واشنطن في هذا الصدد لاسيما فيما يتعلق بتوسيع الحلف.

ومن غير المستبعد أن تكون واشنطن عاكفة على استفزاز موسكو ودفع الكرملين إلى التحويل إلى تهديد جدّي، وذلك من خلال المناورات السياسية والإعلامية التي يمارسها البيت الأبيض بخصوص إنشاء الدرع الصاروخية في بولونيا والتشيك.

إنّه لا يتصوّر أيّ حلّ واضح لأزمة الهويّة التي يعاني منها حلف (الناتو).

التدين عند الإيرانيين

أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهـر

عرف الإيرانيون منذ فجر التاريخ عددا من الديانات القديمة التى اعتنقوها وتمسكوا بمبادئها وأدوا شعائرها فى إخلاص تام، ونذكر من هذه الديانات القديمة الديانة الزرادشتية نسبة إلى زرادشت، وما زال لهذه الديانة أتباع حتى الآن فى داخل إيران نفسها وفى الهند. وتتلخص هذه الديانة فى أن الله تعالى خلق الخير والشر وأن قوى الخير تعمل فى العالم باسم «اهورامزدا» وقوى الشر تعمل باسم «اهريمن» أو الشيطان، وأن الخير سيتغلب على الشر فى نهاية الأمر، وعلى الزرادشتى المؤمن أن يقدس النور والنار ويعمل على الإكثار من الزرع والضرع وتبديد الظلمات ومحاربة القحط والجدب، وقد اشتهر الزرادشتيون بعبادة النار، وهم الذين أطلق عليهم العرب لفظ «المجوس».

ويقول المستشرق كريستنسن: فى الوقت الذى دخل فيه الإيرانيون العصر التاريخى كان أهورامزدا الإله الأعلى للقبائل المستقرة والمتمدنة فى الشرق والغرب. والمزدية أقدم عهدا من الزرادشتية. . والظاهر أن زرادشت ادعى النبوة نبيا لمذهب مفردى معدل فى الشرق، ربما كان فى الإقليم الذى به أفغانستان الحديثة وذلك فى القرن السابع قبل الميـلاد.

ويقول: ودين زرادشت توحيد ناقص، فهناك جماعة من الكائنات المقدسة، ولكنها كلها تجليات لذات مزدا، وهى فى الوقت نفسه منفذة لإرادته التى هى الإرادة الإلهية الوحيـدة، فالثنائية ليست إلا فى الظاهر، لأن المعركة بين الأصلين العالمين (روح الخير وروح الشر) ستنتهى بالنصر النهائى لروح الخير، وفى هذه المعركة الكبرى يجد الإنسان رسالة عليه أداؤها فإنه بالإيمان الخالص، وبالجهاد فى سبيل الحقيقة الدينية والأخـــلاق، وأخيرا بالجد فى الأعمال التى تؤدى غلبة قوى الحياة على قوى الموت، وبالمساعى المؤدية إلى الحضارة وخاصة زرع الأرض، يقف فى صف روح الخير. والأسس التى تنطوى عليها مبادئ الأخلاق عند زرادشت هى ثلاثة: الفكر الطيب والقول الطيب والعمل الطيب. والجزاء هو الجنة والخلود بينما العذاب الطويل فى «مأوى الكذب» سيكون عقابا للأشرار. (إيران فى عهد الساسانيين ص ١٩ - ٢١)

ويفهم من كلام المستشرق كريستنسن أن الديانة المزدية كانت موجودة فى هذه المنطقة قبل زرادشت، وأن زرادشت عدل فيها، وسار على هديها.

ويرى العقاد أن المجوس قد آمنوا بالعالم الآخر كما آمن به المصريون، وآمنوا كذلك بالثواب والعقاب فى الدار الآخرة، ولكنهم قالوا بقيامة الموتى ونهاية العالم وبعث الأرواح للحساب فى يوم القيامة. . ولعلهم جمعوا بذلك بين عقيدة الهند فى نهاية العالم وعقيدة المصريين فى محاسبة الروح ووزن أعمالها فى موقف الجزاء. (الله ص ٩٠)

وقد ظهرت بعد الديانة الزرادشتية ديانات أخرى منها على سبيل المثال الديانة المانوية نسبة إلى مانى، والديانة المزدكية نسبة إلى مزدك، إلا أن هاتين الديانتين الأخيرتين لم تلقيا الرواج والإقبال الكبير الذى لقيته الديانة الزرادشتية التى استمرت دينا للدولة وللشعب أكثر من ألف سنة، وظلت باقية إلى أن تقلصت بعد الفتح الإسلامى لإيـران، وأفسحت المجال للدين الإسلامى الذى دخل فيه الإيرانيون طائعين أفواجا، وأصبحوا من دعاة هذا الدين والعاملين على نشره وشرح تعاليمه فى شتى بقاع الأرض.

كان مانى إيرانيا من أسرة عريقة. . ولد سنة ٢١٥ أو ٢١٦، وزعم أنه «الفارقليط» الذى بشر به عيسى عليه السلام. ويرى مانى أنه كان فى مبدأ العالم كونان أحدهما نور والآخر ظلمة، ويتجلى الأول فى خمسة أشياء هى بمنزلة الوسائط بين الخالق والخلق: الحلم والعلم والعقل والغيب والفطنة. أما العناصر الشريرة الخمسة التى كونت العوالم الخمسة لإله الظلمات فهى: الضباب والحريق والسموم والسم والظلمة. ولكن إله الظلمات هاجم النور بكل قواه حين رآه. . وقد تأثر مانى فى ديانته بالمسيحية والبوذية. . وألف كثيرا من الكتب والرسائل

التى ضمنها مذهبه، وكتب معظمها باللغة السريانية مثل كتاب «سفر الأسرار» و «الشابورغان» الذى ألفه باسم سابور الأول، و«الكفلايا» الذى يشتمل على تعاليم مانى التى جمعت بعد موته، كما توجد مجموعة من خطاباته إلى تلاميذه باللغة القبطية بين أوراق البردى التى اكتشفت فى مصر. ويذكر أيضا أن مانى ألف كتابا جامعا فى أنواع التصاوير يسمى «ارژنگ نامه». (كريستنسن ص ١٧١).

عرض نظام الطبقات ايران لفتن وثورات كثيرة، كان أشهرها فتنة «مزدك» الذى ثار أتباعه فأحرقوا وثائق الأنساب، ونادوا بالمساواة بين الناس فلا شريف ولا وضيع، بل دعوا إلى الاشتراكية فى كل شئ من مال ونساء وغير ذلك.

ويصف كريستنسن هذه الفتنة بقوله (ص ٣٤٣): وهكذا عم التطاول كل مكـــان، واقتحم الثوار قصور الأشراف، ناهبين الأموال، مغتصبين الحرائر، وكانوا يملكون هنا وهناك أراضى تلفت لأن السادة الجدد لا يعرفون الزراعة.

انتصر المسلمون على الإيرانيين فى عام ٦٣٦ فى موقعة القادسية، ثم انتصروا عليهم أيضا عام ٦٤١ فى موقعة نهاوند، وبذلك فقدت إيران استقلالها وأصبحت جزءا من الخلافة الإسلامية ،ودخل الإيرانيون فى دين الله أفواجا.

وتعتبر صفة التدين من الصفات التى يتحلى بها الإيرانيون، فلا يفوتهم الاحتفال بمناسبات دينهم حتى فى أبسط الشعائر الدينية، وتراهم يبذلون الغالى والنفيس فى سبيل إقامة الاحتفالات الدينية من أعياد ومآتم تخص آل بيت النبى. والمعروف أن الدين الرسمى لإيران اليوم هو الإسلام على المذهب الشيعى الذى تعتنقه الأغلبية العظمى من السكان. والشيعة هم أتباع على بن أبى طالب كرم الله وجهه، الذى يعتبرونه أحق بالخلافة من غيره من الخلفاء، وأن الخلافة كان ينبغى أن تنتقل إلى ذرية النبى من السيدة فاطمة الزهراء، وهم إثنا عشر إماما، وقد اختفى الإمام الثانى عشر، ولهذا يطلق عليه إسم الإمام الغائب، ويعتقد الشيعة أنه سيعود فى آخر الزمان فى صورة المهدى ويخلص العالم من كل الشرور. وترجع قوة المذهب الشيعى إلى أن كثيرا من الدول الإيرانية التى قامت فى عهد ضعف الدولة العباسية، مثل الدولة البويهية اعتنقت هذا المذهب لغرض سياسى، وهو تقوية الروح القومية حتى تستقل إيران عن بقية البلدان الإسلامية التى تدين بالمذهب السنى.

وينص الدستور الإيرانى فى العصر الحاضر على أن دين الدولة الرسمى هو الإسلام وأن مذهبها هو المذهب الشيعى الاثنى عشرى، كما يعترف الدستور أيضا بالديانات الأخرى.

ويحج الشيعة إلى قبر على فى النجف وقبر الحسين فى كربلاء، وكلاهما فى العراق. كما يحجون إلى قبر الإمام الثامن على الرضا فى مدينة مشهد، وإلى ضريح السيدة فاطمة أخت الإمام على الرضا فى مدينة قم، ولها هناك مسجد عظيم له قبة مغطاة بالذهب ومئذنتان لها طرفان مذهبان. كما تنتشر فى إيران الأضرحة والمزارات التى تنسب لبعض الأئمة وغيرهم من زعماء الشيعة، ولجميع المساجد والأضرحة تقريبا أوقافها الخاصة وهى تنفق فى الأعمال الخيرية وفى التعليم، وهناك مزارات أقل أهمية للأئمة المحليين ويسمى كل منهم «امامزاده» أى «ابن الإمام» وهى منتشرة فى جميع أنحاء إيران. ومن الجدير بالذكر أن نذكر هنا أن من يحج إلى مشهد ويزور قبر الإمام الرضا يطلقون عليه لقب «مشهدى». ولا ننسى أيضا أن نقول أن أى إيرانى يزور مصر لا يفوته مطلقا زيارة ضريح الإمام الحسين وكذلك ضريح السيدة زينب بالقاهرة، وهم يحرصون على ذلك كل الحـــرص.

وقد ثارت الانقسامات بين أتباع المذهب الشيعى حول مسألة سلسلة الأئمة ؛ فالشيعة الزيدية فى بلاد العرب يدينون بالولاء للأئمة الخمسة الأول، بينما يعترف الإسماعيلية بإمامة السبعة الأول. والمعروف أن المذهب الجعفرى، نسبة إلى الإمام السادس جعفر الصادق، هو المذهب السائد فى إيران، وقد قوى المذهب الشيعى على يد ملوك الصفويين الذين أعلن جدهم الشيخ صفى الدين أنه ينتسب إلى الإمام السابع من أئمة الشيعة، وبذلك أصبح هذا المذهب هو المذهب الرسمى لإيران منذ عام ١٥٠٠ م.

ويُستعمل لقب سيد لمن ينتسب إلى النبى محمد (صلعم)، أما رجل الدين فيطلق عليه لقب «ملا»، كما يحمل قليل من كبار رجال الدين فى إيران لقب «آية الله».

وهناك علاقة قوية بين التجار والمؤسسة الدينية فى إيران ؛ فكبار التجار هم الذين يمولون هذه المؤسسة، وتذهب الزكاة والخمس عند الشيعة الإثنى عشرية إلى الفقهاء لينفقوها فى مصارفها الشرعية، ويسعى التجار دائما إلى كسب مودة المؤسسة الدينية، كما تحرص هذه المؤسسة على استمرار كسب التجار وفلاح تجارتهم إلى درجة أن الأسواق كانت تغلق أبوابها عندما يثور رجال الدين فى وجه السلطة أو الحكومة. وقد ظلت المؤسسة الدينية فى إيران مستقلة ماليا غير معتمدة على الحكومة، ومن هنا أتيح لها أن تعلن رأيها بصراحة ووضوح فى كل شئون البلاد سواء كانت سياسية أم اجتماعية أم تتصل بالعلاقات الخارجية. وقد شاهدنا السوق يقف إلى جانب المؤسسة الدينية فى معركتها ضد شاه إيران قبل قيام الثورة، مما زلزل النظام الملكى فى إيران وأدى إلى الإطاحة به وقيام حكومة إسلامية.

وإذا اطلعنا على أى تقويم إيرانى فسوف ندهش لهذه المناسبات الدينية الكثيرة التى يحتفل بها الإيرانيون، فهم يحتفلون بالإضافة إلى عيدى الفطر والأضحى بمناسبات كثيرة قد تصل إلى أكثر من عشرين مناسبة على مدار العام، ومنها على سبيل المثال مناسبات ميلاد واستشهاد أئمة الشيعة، كالاحتفال بمولد الإمام على كرم الله وجهه ووفاته، والاحتفال بتاسوعا وعاشوراء، ومولد الإمام على الرضا واستشهاده، وغيرهما من أئمة الشيعة. كل ذلك إن دل على شئ فإنما يدل على تدين هذا الشعب واحتفائه بأئمته وبكل المناسبات الإسلامية التى يحتفل بها المسلمون من مولد النبى وهجرته، وغير ذلك.

وربما يكون من مظاهر التدين عند الإيرانيين أيضا تلك الفرق الصوفية المنتشرة فى كل أنحاء إيران، ومن هذه الفرق الفرقة الأويسية وغيرها، والمعروف أن الأدب الفارسى يذخر بإنتاج أدبى ضخم فى هذا المجال، سواء فى الشعر أو فى النثر.

وتضم معظم المدن الإيرانية مزارات أو عتبات مقدسة كما يسميها الإيرانيون ؛ فنجد مثلا مرقد أحمد بن الإمام موسى بن جعفر فى شيراز، ومرقد السيد عبد العظيم والسيد حمزة بن الإمام موسى الكاظم فى مدينة الرى بالقرب من طهران، ومرقد السيد جلال الدين أشرف بن الإمام موسى بن جعفر فى محافظة جيلان، وبما أن أغلب هذه المراقد تقع فى مناطق ذات مناخ ملائم وطبيعة جميلة، لذلك يسافر الناس إليها بقصد الزيارة والتنزه فى نفس الوقت. كما تحولت بعض القرى إلى مدن كبيرة نتيجة وجود مراقد للأئمة بها.

ومن أشهر المساجد التاريخية الإيرانية نذكر مسجد شاه فى مدينة أصفهان الذى بنى بأمر من الشاه عباس الكبير عام (١٠٢١ هـ) ١٦١٢م، ومسجد شاه فى طهران الذى بناه فتحعلى شاه القاجارى عام ١٢٢٩ هـ، ومسجد الشيخ لطف الله الذى بنى عام ١٠١١هـ بأمر من الشاه عباس الأول، ومسجد كبود فى مدينة تبريز الذى بناه جهانشاه تركمان سليمى من ملوك القره قويونلو فى آذربايجان عام ٨٧٠ هـ، ومسجد گوهر شاد فى مدينة مشهد الذى بنته گوهر شاد اغا زوجة ميرزا شاهرخ ابن الأمير تيمور الگوركانى فى عام ٨٢١، ومسجد وكيل فى مدينة شيراز الذى شيد عام ١١٨٧ هـ (١٧٧٣م)، وكذلك المسجد الجامع فى طهران وأصفهان، والمسجد الأعظم فى قم الذى بنى بأمر آية الله بروجردى عام ١٣٧٤ هـ، وغير ذلك كثير فى العصر الحديث.

ويلاحظ الزائر لإيران إقبال الشباب والشيوخ على الذهاب إلى المساجد وإقامة الصلاة فيها، والحرص على الذهاب إليها فى أيام الجمع بوجه خاص، حيث يؤدون الصلاة ويستمعون إلى خطبة الجمعة التى غالبا ما يؤديها كبار العلماء الإيرانيين.

ومن مظاهر التدين عند الإيرانيين أيضا التفاعل الشديد والتعبير عن المشاعر والأحاسيس الدينية فى خلال الاحتفالات الخاصة بالمناسبات الدينية الحزينة التى تثير شجون الناس وأحزانهم، ومنها بطبيعة الحال ذكرى استشهاد الحسين وغيره من الأئمة، حيث ينخرط الناس فى البكاء وهم يستمعون إلى قصص استشهاد الأئمة، ويقرأون كتب الأدعية الدينية، ويضربون صدورهم ورؤوسهم حزنا على استشهادهم. كما يقوم المسرح الدينى أو مسرح التعزية أيضا بعروض تمثل ما حدث للإمام الحسين، مما يؤثر فى نفوس الناس، ويجعلهم دائما يتذكرون تلك الأحداث ويأسفون لحدوثها، ويتمنون الإستشهاد فى سبيل نصرة الإسلام والزود عن بلادهم.

ومن ناحية أخرى، فإن إيران تهتم بالتعليم الدينى وهناك كليات كثيرة تقوم بهذه المهمة ويطلق عليها «كلية الإلهيات»، وهناك الحوزات الدينية وخاصة فى مدينة قم مركز التعليم الدينى فى إيران، وهى تخرج العديد من المتخصصين فى علوم الدين. كما تهتم إيران أيضا بنشر المجلات والكتب الدينية التى تتناول الإسلام ومبادئه، وتشجع الباحثين على التأليف المنفرد أو الجماعى، كما يحدث فى دوائر المعارف الإسلامية وغير ذلك. وتتيح وسائل الإعلام الحديثة الآن من إذاعة وتلفزيون وقنوات فضائية بث برامج دينية توضح للمسلمين هناك مبادئ الإسلام السمحة وسيرة المصطفى (صلعم) وتفسير القرآن وشرحه، هذا بالإضافة إلى ترجمة معانى القرآن إلى اللغة الفارسية، حتى يسهل على القارئ للقرآن بالعربية فهم معانيه والإحاطة بتعاليمه.

ولقد شجع قيام الثورة الإسلامية فى إيران على زيادة تمسك الشعب الإيرانى بمظاهر الدين الإسلامى، فنجد النساء مثلا يرتدين الحجاب، كما تخلص الرجال من ارتداء ربطة العنق واعتبروها رمزا للغرب وثقافته، والتزمت الدولة ككل باستخدام التاريخ الهجرى الشمسى بعد أن فرض عليها نظام الشاه قبل ذلك تاريخا يرجع إلى تأسيس أول إمبراطورية إيرانية.

وإذا تجول الزائر لإيران فى شوارعها، فقد تصادفه شعارات كثيرة مكتوبة على الجدران أو اللافتات أو على سيارات الأجرة أو النقل، وكلها تحمل عبارات ذات مضمون دينى، وخاصة فيما يتعلق بالإمام الغائب ورجعته، أو ما يتعلق بالإمام على أو الإمام الحسين أو غيرهما من الأئمة. ناهيك عن المساجد الكثيرة فى إيران والتى تنتشر فى مدنها وقراها بشكل ملفت للنظر، وقد بدأ بناء بعضها منذ زمن بعيد عندما دخل الإسلام فى تلك البلاد، وتفنن الإيرانيون فى تعمير المساجد وبنائها ، واستخدموا كل إمكانياتهم فى العمارة والزخرفة فى إنشاء المساجد وتزيينها، ونخص بالذكر تلك المساجد الكبيرة التى تضم أضرحة لأئمة الشيعة، حيث تكون قبابها مطلية بالذهب، كما تكون مزينة من الداخل بشكل بديع يوحى بالجلال والوقار.

إن سمة التدين التى تميز الشعب الإيرانى عن غيره من الشعوب هى سمة مشتركة يشاركه فيها الشعب المصرى الذى يتصف أيضا بهذه الصفة، والدليل على ذلك مظاهر التدين المختلفة التى نلاحظها فى مجتمعنا المصرى، وقد تكون هذه السمة المشتركة عاملا من عوامل التقارب بين الشعبين الإيرانى والمصرى، وخاصة فى مجال حب آل بيت الرسول (صلعم) والإقتداء بهم.

هذه لمحة بسيطة عن الدين والتدين فى إيران، ولا ننسى أن هذه البلاد قد أنجبت العديد من علماء الإسلام الذين ألفوا بالعربية أو الفارسية الكثير من المؤلفات فى شتى فروع الإسلام وعلومه، وشاعت مؤلفاتهم فى كل أنحاء العالم الإسلامى، وبذلك ساهموا مساهمة فعالة فى بناء صرح الحضارة الإسلامية، وقدموا للمسلمين خدمات جليلة ما زالوا يذكرونها حتى الآن.

المراجـــــع:

١- الله - عباس محمود العقاد - القاهرة ٢٠٠٨.

٢- ايران - حسن محمد جوهر، محمد مرسى ابو الليل - سلسلة شعوب العالم ٨

٣- صفحات عن ايران - صادق نشأت، مصطفى حجازى - القاهرة ١٩٦٠

٤- ايران فى عهد الساسانيين - كريستنسن - ترجمة د. يحيى الخشاب - القاهرة ١٩٥٧م.

١- لجان الثورة الإسلامية (كميته هاى انقلاب إسلامى)
٢- قوات التعبئة (بسيج)

أ. د/ يحيى داود عباس
أستاذ ورئيس قسم اللغة الفارسية- جامعة الأزهر

قامت معظم الثورات التى اندلعت فى العالم بتشكيل مؤسسات أو لجان فى أيام انتصارها الأولى، وذلك لحراسة أهدافها والحفاظ على مكاسبها، ولعل أبرز نموذجين لهذه اللجان هما: نموذج الثورة الفرنسية، ونموذج ثورة كوبا. والثورة الإيرانية التى اندلعت فى إيران وانتصرت فى ١١/ ٢/ ١٩٧٩ غير مستثناة من هذه القاعدة، فقد أمر الإمام الخمينى بتشكيل لجان الثورة الإسلامية، ومحاكم الثورة الإسلامية، وجيش حرس الثورة الإسلامية، وقوات التعبئة العامة (بسيج)، وكان الهدف من تشكيل اللجان الثورية من المتطوعين الفدائيين هو مواجهة أعداء الثورة فى الداخل، والحفاظ على الثورة، وتثبيت دعائمها داخل حدود الدولة، وكان الهدف من تشكيل محاكم الثورة محاكمة عناصر نظام الشاه محمد رضا بهلوى (١٩٤١ - ١٩٧٩)، أما الهدف من تشكيل جيش الحرس الثورى وقوات التعبئة العامة، فقد كان الحفاظ على الثورة، والتصدى للأخطار والهجمات الخارجية.

١-**اللجان الثورية**: شكلت اللجان الثورية على عجل فى أثناء الأحداث التى وقعت قبيل انتصار الثورة فى فبراير عام ١٩٧٩ من مجموعات من المتطوعين تحت قيادة أئمة المساجد، وانضمت إليها بعض العناصر من العاطلين والعوام الذين كانوا قد وفدوا من القرى الإيرانية إلى العاصمة باحثين عن عمل بعد الثورة البيضاء التى قادها الشاه محمد رضا بهلوى فى عام ١٩٦٣. والواقع أن هذه اللجان لعبت دوراً مهماً فى بداية الثورة، فقد قادت الإضرابات، وواجهت جيش الشاه الذى كان يقاوم المتظاهرين، وسيطرت على الوضع المنفلت فى طهران العاصمة وغيرها من المدن والقرى الإيرانية، وتولت هذه اللجان الشئون النظامية بدلاً من الشرطة فى المدن والقرى، وحافظت على المظهر الإسلامى العام من خلال الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، أو ما يسمى بـ الحبة (فى التعبير الفقهى)، ولم تتدخل فى الشئون السياسية، كما حافظت على الأمن على الطرق، وإلى جانب الحدود.

وكانت المساجد والمراكز الدينية مقراً لإقامة عناصر اللجان الثورية التى تسلح عدد كبير منهم بالأسلحة التى حصلوا عليها أثناء الهجوم الذى شن على الثكنات العسكرية خلال اليومين الأخيرين من الأحداث الثورية التى جرت فى نهاية شهر يناير وبداية شهر فبراير عام ١٩٧٩، وقد أصدر الإمام الخمينى أوامره فى ٢٥/ ٢/ ١٩٧٩ بجمع الأسلحة التى نهبت من الثكنات العسكرية، وإيداعها فى المساجد.

ويذكر أن اللجان الثورية بدأت عملها كلجان مؤقتة، وأنها اضطرت إلى تدبير جميع شئون البلاد نظراً لغياب المؤسسات الحكومية فى بداية الثورة، ففى الشهور الستة التى أعقبت انتصار الثورة، وقيام الجمهورية فى (١/ ٤/ ١٩٧٩) اعتقلت عناصر اللجان الثورية عدداً من المسئولين السابقين، وشاركوا فى إعدام أكثر من مائتين وعشرين فرداً من أفراد الشرطة وضباط الجيش وعناصر جهاز السافاك (هيئة المخابرات وأمن الدولة) والسياسيين السابقين، كما اعتقلوا

طوال السنوات الخمس التالية عدداً كبيراً من البهائيين، وأعدموا أكثر من مائتين فرد منهم، وتصدوا للعناصر الإرهابية المناهضة للثورة. وكان لهذه اللجان دور بارز فى المواجهة المسلحة ضد جماعة "مجاهدى خلق" الذين يطلق عليهم الإيرانيون اسم المنافقين، ويقولون: إنهم لا يستحقون لقب مجاهدين، وتمت هذه المواجهة فى عام ١٩٨٢، كما لعبت دوراً فى قمع الليبراليين المؤيدين لرئيس الجمهورية أبو الحسن بنى صدر فى عام ١٩٨١م.

لكن الأمر لم يسلم من ارتكاب أخطاء فادحة وحماقات وأعمال تخريبية وتعسفية، وقد اشتكى القادة السياسيون الليبراليون والقوميون، ومنهم رئيس الوزراء المهندس مهدى بازرجان، ورئيس الجمهورية أبو الحسن بنى صدر، من ممارسات هذه اللجان مراراً وتكراراً، وطالبوا بالإشراف الدقيق على عمل هذه اللجان، وبتأطير نشاطها.

وحدثت مظاهرات حاشدة فى طهران ضد الإجراءات القمعية التى تمارسها عناصر هذه اللجان، فاضطر الإمام الخمينى إلى إصدار أوامره بتنقية هذه اللجان من بعض العناصر، وأكد على ضرورة وجود هذه اللجان طالما أن العناصر الفاسدة موجودة. وتم تعيين آية الله مهدوى كنى (رئيس الوزراء الأسبق) رئيساً للقيادة العامة لهذه اللجان، ورأس علماء الدين قيادة اللجان الأربع عشرة فى طهران وسائر المحافظات. وفى عام ١٩٨٤ خرجت اللجان الثورية من المساجد التى كانت تتخذ منها مقراً لها فى الغالب، وذلك استكمالاً لقمع المعارضين والمخالفين، وغيرت مهامها، واتجهت إلى مجال محاربة التهريب والمواد المخدرة، وحث النساء على ارتداء الحجاب. وفى عام ١٩٩١ تم إلحاق اللجان الثورية بقوات الشرطة الرسمية، ففقدت بذلك هويتها المستقلة، وتقلص دورها بعد أن فقدت قوتها كمؤسسة.

وقد صدرت فى عام ٢٠٠٨ الطبعة الأولى من كتاب التاريخ الشفوى للجان الثورة الإسلامية، وقد شارك فى تأليفه سيد على هاشمى، ومهدى رنجبر أذربايجان، وهو يقع فى مائتين وست وسبعين صفحة.

٢ - قوات التعبئة (بسيج):

فى ١٦/ ١١/ ١٩٨٠ أعلن الإمام الخمينى التعبئة العامة، وأصدر أوامره بإنشاء قوات التعبئة (بسيج)، وكان ذلك أثناء الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، وهى قوات شعبية انتظمت تحت قيادة قوات حرس الثورة الإسلامية (سپاه باسداران). وقد انضوى تحت لواء هذه القوات متطوعون من شبان يافعين إلى شيوخ مسنين، وتسمى هذه القوات بـ "جيش العشرين مليوناً"، وهو من ابتكارات الإمام الخمينى الذى تمنى تعميم نظام الـ"بسيج" فى العالم الإسلامى. وقد صرح الإمام الخمينى قائلاً: إن الـ "بسيج" فخرى وأنا أفخر أنى بسيجى وأدعو الله أن يحشرنى يوم القيامة مع الـ "بسيج".

وقد تكونت قوات التعبئة فى البداية من محيط الدائرة الثالثة التى حددها مؤسسو الحرس الثورى، وهى الدائرة التى تشمل جميع أفراد الشعب (القطاع الشعبى)، وتلقت هذه القوات تدريبات شبه عسكرية تحت إشراف عناصر الحرس الثورى، وتولى جيش حراس الثورة كل شئون هذه القوات، وهى الشئون المتعلقة بالتخطيط والتشكيل والإدارة والقيادة والتثقيف السياسى والعقائدى والعسكرى.

ودرجات قوات التعبئة أربع هى: الـ "بسيجى" العادى، والمقاتل، والشجاع، والمجاهد، وتقوم مؤسسة شهيد الثورة الإسلامية بصرف معاشات لأفراد الـ "بسيج" وأسر شهدائهم.

وكانت مهام قوات التعبئة كما حددها الإمام الخمينى هى إيجاد التسهيلات اللازمة لطبقات الشعب المختلفة للاشتراك فى واجب الدفاع عن الجمهورية الإسلامية - تشكيل ودعم قواعد المقاومة وتنظيم جماعات المقاومة فى الأحياء والمدن والقرى ومناطق القبائل والمصانع والمؤسسات التعليمية والإدارات - إيجاد قدرة دفاعية لدى جماهير الشعب عن طريق التدريب العام بأبعاده العسكرية والعقائدية والسياسية والتنظيمية والتنسيق والقيام بالمناورات المحدودة والواسعة. ومن هنا فقد شمل التدريب جذب جماهير الشعب إلى أهداف الثورة الإسلامية، وتحفيظ القرآن، والقيام بواجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، والضبطية القضائية، ومواجهة الغزو الثقافى الغربى، فضلاً عن تعلم الحرف، والمشاركة فى التعمير وإعادة البناء.

وكانت مراقبة تحركات المؤيدين للجماعات السياسية المعارضة للجمهورية الإسلامية، وإبلاغها للحرس الثورى إحدى مهام قوات الـ "بسيج"، بالإضافة إلى الوجود فى المظاهرات، والقيام باشتباكات الشوارع لمواجهة التجمعات السياسية الأخرى. كما عهد إلى الـ "بسيج" أيضاً القيام بالدور الرئيسى فى أحداث (خرداد ١٩٨٠) واقتحام الجامعات، والقضاء على سيطرة الاتحادات الطلابية الموالية للجماعات السياسية اليسارية ومجاهدى خلق على الجامعات، فضلاً عن سلسلة التحركات التى أدت فى النهاية إلى الثورة الثقافية.

وجدير بالذكر أن مهام قوات التعبئة العامة تتداخل مع مهام كثير من الأجهزة والإدارات الحكومية، مما يثير كثيراً من الحساسية بين هذه الأجهزة وتلك القوات، كما يحدث أحياناً مشاحنات بين هذه القوات والجماهير خلال متابعة واجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.

وكانت عمليات التعبئة العامة قد نظمت من خلال مشروع تجنيدى تحت اسم لبيك يا خمينى، عينت له قيادة

خاصة برئاسة حجة الإسلام محمد على رحمانى مسئول التعبئة العامة فى جيش حراس الثورة، وقد أبلت قوات التعبئة بلاءً حسناً فى الحرب العراقية الإيرانية، هذه الحرب التى ساعدت على تقوية هذه القوات واستمرارها. وقد أكد البعض على أن الجزء الأكبر من شهداء جبهات القتال فى الحرب الإيرانية العراقية كان من المتطوعين فى جيش الحرس الثورى وقوات التعبئة.

وعن أهمية ومكانة قوات التعبئة قال حجة الإسلام هاشمى رفسنجانى إن الـ "بسيج" هو أساس القوة الشعبية، وإن تشكيلاته فوق الأحزاب والتنظيمات النقابية، حيث يتميز الـ "بسيج" بأنه يضم أكثر الأفراد إخلاصا لله وللثورة.

وأهم معاقل قوات التعبئة معسكر خاتم الأنبياء، الذى شارك فى الكثير من مشروعات التعمير والبناء والترميم وتعبيد الطرق وإصـلاح الأراضى، ولـه نشاط ثقافى وعسكرى، ويصدر من القوات البرية التابعة لجيش حراس الثورة الإسلامية عدداً من المجلات منها مجلة اميد انقلاب (أمل الثورة)، وهى المجلة المتحدثة بصفة رسمية باسم قوات التعبئة العامة (بسيج).

ولقد فوض آية الله خامنئى المرشد الأعلى للثورة الإسلامية قوات التعبئة (بسيج) مؤخراً فى التصدى لما يسمى بـ "التهديد الناعم" الذى تستخدم فيه القوة الناعمة، وهو التهديد الذى تستخدم فيه الأدوات الثقافية بهدف التأثير على الأذهان والأفكار والمعتقدات، أما القوة الناعمة فهى القوة التى يستطيع مستخدمها التأثير على إرادة الآخر عن طريق جذب الانتباه والإقناع والاقتناع بقبول موضوع أو مسألة ما دون اللجوء إلى استخدام القوة أو الإجبار. وصاحب القوة الناعمة يستخدم الاتصالات والمعلومات والإعلام وشبكة الانترنت والأقمار الصناعية والصحف والمجلات والإذاعة والتليفزيون لإقناع وتغيير نظرة منافسه الذى هو فى الواقع عدوه.

والإيرانيون يؤمنون بأن أعداء الثورة الإسلامية جربوا طوال العقود الثلاثة الماضية استخدام التهديد الخشن وشبه الخشن ضد الثورة والجمهورية الإسلامية، وفشلوا، وأدركوا عدم جدوى هذين النوعين من التهديدات، فقرروا استخدام التهديد الناعم فى عقد الثورة الإسلامية الرابع، وهم يرون أن استراتيجية العدو فى التهديد الناعم والقوة الناعمة تتلخص فى تخويف الشعب الإيرانى وإضعاف روح المقاومة والصمود فيه - بث روح اليأس والقنوط - التخويف من الإسلام وإيران والشيعة - نشر الإباحية والتسيب الأخلاقى- الترويج للعلمانية والديمقراطية والقيم الليبرالية للديمقراطية الغربية - محاربة الثقافة الدينية والمذهبية - القضاء على الروح الحماسية، وعلى ثقافة الإيثار وطلب الشهادة - الترويج للتعددية الدينية - تأجيج الاختلافات القومية والدينية والمذهبية - سلب ثقة المواطنين فى النظام والمسئولين - تدمير الأساس الفكرى والعقائدى لأفراد الشعب - الإيحاء بوجود حاكمية مزدوجة - التحريض على العصيان المدنى.

وتفويض مهمة التصدى للتهديد الناعم والقوة الناعمة إلى قوات التعبئة (بسيج) راجع إلى تكوين هذه القوات واستعدادتها وكفاءاتها، فهى قوات استراتيجية استثنائية لديها القدرة على التكيف مع أية ظروف، وعلى مواجهة أية صعوبات. فقوات التعبئة ليست قوات أو ميلشيات مهمتها العمل على استتباب الأمن والتصدى للاضطرابات والقلاقل فقط، بل إن عملها الرئيسى هو النشاط الثقافى الذى يعتمد على القوة الناعمة.

والدور المنوط بـ "البسيج" لمواجهة استراتيجيات العدو فى التهديد الناعم والقوة الناعمة هو:

١- انتهاج استراتيجية فضح التهديد الناعم، وفضح أدواته الثقافية وأصحابه على مستوى المجتمع الإيرانى بجميع طبقاته.

٢- انتهاج سياسة مساعدة وتقوية الأجهزة الثقافية وأجهزة الإعلام والأمن، لكى تكون قادرة على اكتشاف ومواجهة هذه الأدوات الثقافية.

٣- تبنى سياسة تقوية المعتقدات الدينية لجميع طبقات المجتمع.

٤- تبنى سياسة انتاج منتجات ثقافية لمواجهة التهديد الناعم.

وهذا الدور جزء من الدور الرئيسى الذى تقوم به هذه القوات، وهو الدفاع عن نظام الجمهورية الإسلامية، والتضحية من أجلها، والتصدى لأية مؤامرة تحاك ضد النظام الإسلامى، والدفاع عن استقلال إيران، وعن العزة الوطنية.

المراجع:

١- انقلاب إسلامى إيرانى- دائرة المعارف هاى جهان- تهران ١٣٧٩ هـ.ش.

٢- انقلاب ايران دردو حركت: مهندس مهدى باذرجان- ط٥ -١٣٦٣ هـ.ش.

٣- إيران من الداخل: فهمى هويدى - ط ٣ - ١٩٨٨ م.

٤- إيران وآفاق المستقبل: د. سعيد عبد المؤمن - القاهرة- ١٩٩٦.

٥- الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت).

٦- مختارات إيرانية: العدد رقم ٧٠ (مايو ٢٠٠٦م) - العدد ٩٥ (يونيو ٢٠٠٨) - العدد ١٠٣ (فبراير ٢٠٠٩).

رؤي عربية

الصفقة الأمريكية - الروسية على حساب إيران

لواء أ.ح متقاعد / حسام سويلم

تزايدت احتمالات تقارب موقفي موسكو وواشنطن حول الملف النووي الإيراني بعد صدور إشارات من الطرفين تدل على ربط ملفي البرنامج النووي الإيراني والدرع الصاروخي الأمريكي الذي تعتزم واشنطن نشر عناصره في دول أوروبا الشرقية ضمن "رزمة" في إطار مناقشات الأمن الاستراتيجي بين البلدين.

فقد نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية في منتصف فبراير الماضي رسالة وجهها الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى نظيره الروسي ديمتري ميدفيديف، عرض فيها التراجع عن نشر الدرع الصاروخي في شرق أوروبا في حال ساعدت روسيا على منع إيران من الحصول على سلاح نووي، وبذلك أضيف عنصر جديد في صفقة المساومات الروسية- الأمريكية المنتظرة.

وكانت إشارات مماثلة صدرت في أوائل مارس ٢٠٠٩ عن وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون، قالت فيها: "إن مشروع الدرع الصاروخي سيفقد أهميته في حال تمت تسوية المشكلة النووية الإيرانية"، كما صدرت إشارات مماثلة عن دبلوماسيين روس، أشاروا إلى أن مراعاة العلاقات بين واشنطن وطهران ستساعد على إغلاق ملف الدرع الصاروخي نهائياً. وقد أكد مسئول أمريكي نبأ نقل رسالة من أوباما إلى ميدفيديف حول هذا الموضوع، وأن الرسالة تناولت مجموعة من المسائل ومنها الدرع الصاروخي وارتباطه بالتهديد الصاروخي الإيراني، ولذلك كان بدهياً أن تكون هذه المسألة موضوعاً رئيسياً في النقاش الذي جرى بين وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون ونظيرها الروسي سيرجي لافروف في لقائهما بجنيف في الأسبوع الأول من مارس ٢٠٠٩، هذا إلى جانب موضوعات أخرى شملت تعزيز نظام منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، واحتمال أن يبرم الطرفان الروسي والأمريكي في القريب اتفاقية جديدة بينهما بديلة للاتفاقية (ستارت ٢) للحد من الرؤوس النووية التي ينتهي العمل بها في ديسمبر ٢٠٠٩، وتخفيضها من ٣٠٠٠ رأس نووي إلى ١٠٠٠ رأس نووي لكل منهما، هذا إلى جانب تعزيز التعاون لمواجهة الوضع الأمني المتردي في أفغانستان، إضافة لموضوع مبيعات صواريخ الدفاع الجوي الروسية المتقدمة S-٣٠٠، لكل من إيران وسوريا، وامتداد النفوذ الروسي إلى دول الكتلة السوفيتية السابقة- خاصة في منطقة القوقاز- وزحف حلف الناتو حولها، وهو ما تعتبره موسكو تهديداً لها.

وكان لذلك النفوذ الروسي انعكاساً في قرار قيرغيزيا إغلاق قاعدة ماتاس الجوية الأمريكية على أرضها، كما تأمل روسيا من الإدارة الأمريكية الجديدة العمل على إعادة تفعيل اتفاق التعاون الثنائي في المجال النووي المدني بين البلدين بعدما تم سحبه من الكونجرس الأمريكي عقب اجتياح الجيش الروسي لجورجيا. ومن المؤكد أن جميع هذه القضايا ستكون محل ومجال المحادثات التي ستجرى في مطلع أبريل القادم في أول لقاء بين الرئيسين الأمريكي والروسي.

أفكار روسية:

وبينما يعتبر بعض المراقبين أن أهم العناصر التي تدعم هذا التقارب هو التعاون الحالي بين موسكو وطهران، فإن حقيقة الأمر هي أن أبرز الخطوات التي اقترحت لضمان عدم امتلاك إيران تقنيات لتطوير أسلحة دمار شامل هي تلك التي اقترحها الكرملين بتأسيس مراكز دولية لتخصيب اليورانيوم تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إضافة إلى توجه موسكو لوضع سقف زمني لتزويد طهران بالتقنيات النووية،

من خلال الاتفاق الأخير الذى وقعته موسكو وطهران أخيراً وحددت فيه إمدادات الوقود النووى للإيرانيين لمدة عشر أعوام فقط.

ويعتقد بعض الدبلوماسيين الروس أن التقارب الروسى - الأمريكى المنشود حول الملف النووى الإيرانى لا يعنى عزم موسكو المساومة أو عقد صفقات للتراجع عن التعاون مع إيران، فى مقابل تنازلات أمريكية فى موضوع الدرع الصاروخى، لأن المقصود هو توظيف أوراق العلاقة الروسية مع طهران لدفع الحوار الأمريكى- الإيرانى، ذلك أن الخارجية الروسية تعتبر أن التعاون الروسى- الإيرانى فى مجال الطاقة النووية نموذج مهم يمكن البناء عليه، وأنه من الممكن إزالة المخاوف التى تساور بلدان المنطقة بسبب هذا التعاون، وذلك من خلال تأييد المشروع الروسى لإقامة نظام أمنى شامل فى منطقة الخليج العربى تشارك فيه إيران وترعاه الدول الكبرى بما فيها الولايات المتحدة وروسيا، عبر تقديم ضمانات لأمن كل بلدان المنطقة، وباعتبار أن العلاقات الروسية- الإيرانية تشكل أحد عناصر الاستقرار الإقليمى. ومن المعروف أن موسكو كانت قد ألمحت لترتيبات أمنية فى المنطقة أكثر من مرة خلال السنوات الأخيرة، واضعة فى اعتبارها أن تكون أحد عناصر التعاون الأمريكى- الروسى المقبل، خصوصاً إذا ما نجحت موسكو فى أداء دور لدفع الحوار بين واشنطن وطهران.

شروط أوباما للتراجع عن الدرع الصاروخى:

كشف مسئولون أمريكيون عن رسالة الرئيس الأمريكى أوباما للرئيس الروسى ميدفيديف التى بعث بها إليه فى فبراير الماضى، إذ لم يقتصر العرض الذى قدمه من خلالها فقط على ضرورة توقف إيران عن برنامجها النووى مقابل تراجع الولايات المتحدة عن نشر درعها الصاروخى فى شرق أوروبا، ولكن طالب أوباما أيضاً بمساعدة روسيا فى منع إيران من تطوير صواريخها بعيدة المدى. وتقول الرسالة إن الولايات المتحدة لن تكون فى حاجة إلى مواصلة مشروع الدرع الصاروخى الذى عارضته روسيا بشدة إذا أوقفت إيران أى جهود لإنتاج صواريخ باليستية ورؤوس نووية لها.

ورغم أن الرسالة لم تعرض بديلاً مباشراً، لكنها استهدفت منح موسكو حافزاً للانضمام إلى الولايات المتحدة فى جبهة مشتركة ضد إيران، حيث تمنح الروابط العسكرية والدبلوماسية والتجارية لروسيا مع إيران، موسكو بعض التأثير هناك. ويرى مسئول بارز فى الإدارة الأمريكية أن العرض المقدم إلى روسيا، كمن يقول لهم. "إما أن تتحركوا أو أن تلزموا الصمت". وليس الأمر كأن فى وسع الروس أن يقولوا: "سنحاول، ولذا يجب أن تعلقوا نشر الدرع الصاروخى"، بل يقول إن"الخطر يجب أن يزول". وإذا كانت موسكو لم ترد على هذه الرسالة، إلا أنها اعتبرت جزء من جهد "للضغط على زر إعادة انطلاق العلاقات الروسية- الأمريكية"، طبقاً لما قاله جوزيف بايدن نائب الرئيس الأمريكى فى مؤتمر الأمن الدولى فى ميونيخ فى فبراير الماضى.

ويبدو أن إدارة أوباما تعيد النظر فى فكرة نشر عناصر من الدرع الصاروخى فى بلدان أوروبا الشرقية بعد أن أبرمت إدارة بوش السابقة اتفاقية مع تشيكيا لنشر محطة رادار (اكس باند) تابعة لنظام الدفاع الصاروخى الوطنى National Missile Defense Nm، بالإضافة لاتفاقية أخرى مع بولندا لنشر عشر قواعد صواريخ اعتراض تابعة لهذا النظام على أراضيها، وهو الأمر الذى هددت موسكو إزاءه بنشر صواريخ بالستية متوسطة المدى (إسكندر -B) فى كل من جيب كالينجراد بين ليتوانيا وبولندا، وأيضاً فى جمهورية بيللا روسيا لتوجيه ضربة مسبقة لبولندا إذا ما استمرت فى نشر عناصر نظام الدفاع الصاروخى الأمريكى على أراضيها، ولم تقبل إدارة بوش مطلقاً عرض موسكو نشر جزء من عناصر نظام الدفاع الصاروخى على أراضيها، وإدارته بشكل مشترك كى لا يستخدم ضدها.

إلا أن إدارة أوباما يبدو أنها تعيد النظر فى هذه الفكرة، على الرغم من أنه ليس واضحاً ما إذا كانت تريد أن تنشر جزءاً من عناصر هذا النظام على الأراضى الروسية، حيث يمكن أن يشغله الروس ويطفئوه. وكان موقف أوباما فاتراً حول فكرة الدرع الصاروخى أصلاً، حيث قال إنه يدعمها فقط إذا ثبتت فعاليتها تقنياً وكانت كلفتها معقولة. وفى تجاوب من ناحية الرئيس ميدفيديف تراجع لاحقاً عن تهديده بنشر صواريخ (اسكندر -B) فى اتجاه أوروبا إذا تمسكت واشنطن بنشر عناصر الدرع الصاروخى. وهو ما فسره المراقبون بأن موسكو تتعامل بجدية مع الفكرة التى طرحتها رسالة أوباما، والتى اعتبرتها "عرضاً مثيراً طبقاً لما ذكرته صحيفة (كومرسانت) الروسية". وكان ميدفيديف قد أبدى اعتقاده بأن إدارة أوباما ستكون منفتحة على التعاون حول الدرع الصاروخى. ويعتبر خبراء روس أن حل المشكلات الخلافية الأساسية- وعلى رأسها مسألة الأمن الاستراتيجى، والدرع الصاروخى - سيمكن موسكو من توفير موارد مهمة كانت ستنفق على تعزيز قدراتها الصاروخية فى مواجهة الدرع الأمريكى.

إيران سبب التحول المفاجئ:

عندما يرصد المرء إشارات التقارب الصادرة عن كلتا العاصمتين واشنطن وموسكو على النحو المشار إليه آنفاً، والتى تظهر عودة الدفء إلى العلاقات بينهما، يبدو التساؤل مشروعاً عن السبب الرئيسى فى هذا التحول المفاجئ؟

وهو المتمثل فى رغبة واشنطن ومعها الاتحاد الأوروبى، فى الحصول على مساعدة روسيا فيما يخص إيران. فهما يعتبران روسيا لاعباً فائق الأهمية فى منع طهران من امتلاك أسلحة نووية ووسائل إيصالها الصاروخية. وقد عبر عن هذا المفهوم الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى حين قال مؤخراً: "على روسيا أن تقرر أى وجه تريد إظهاره، إذا أرادت أن تكون لاعباً على مستوى عالمى، فينبغى لها أن تساعدنا فى مسألة إيران".

وتعرف موسكو حتماً أن مصلحة روسيا تقتضى منع إيران من امتلاك أسلحة نووية. ولذلك خطت فى الآونة الأخيرة عدة خطوات فى هذا الاتجاه. فقد صوتت روسيا العام الماضى تأييداً لعقوبات فرضتها الأمم المتحدة، وراحت تمارس على إيران ضغوطاً بطرق أقل جلاء. من ذلك أن شركة "أتومسترد باكسبورت" التى تشيد منذ عام١٩٩٥ أول مفاعل مدنى لإنتاج الطاقة النووية فى بوشهر، تباطأت فى تنفيذ التزاماتها بتسليم هذا المفاعل، كما تباطأت أيضاً أعمال تسليم وقود اليورانيوم الروسى المنخفض التخصيب، وذلك بدعوى التأخر فى تسديد المدفوعات. كما راحت موسكو أيضاً تتأرجح على صعيد الاستجابة لمطالب إيران من أنظمة التسليح المتقدمة. فبينما باعت الأخيرة لإيران عام ٢٠٠٧ نظام الدفاع الجوى Tro- M١، إلا أنها تصعب عملية بيعها نظام أكثر تطوراً للدفاع الجوى والصاروخى هو S-٣٠٠. يؤكد ذلك حضور وزير الدفاع الإيرانى مصطفى محمد نجار إلى موسكو فى محاولة لإنجاز صفقة الحصول على هذا النظام، ولكنه غادرها دون إبرام أى صفقة، خاصة مع شعور موسكو بالقلق بعد الاستعراض الذى قدمته إيران فى فبراير الماضى لأحدث قدراتها فى مجال الصواريخ الباليستية.

فلقد تأكد وزير الدفاع الإيرانى مصطفى نجار أثناء هذه الزيارة عن أن الحليف الروسى لن يفى بوعده الجديد- القديم حول إنجاز مفاعل بوشهر وتسليم الدفعة الأولى من صواريخ S-٣٠٠. فالوعود والمواعيد الروسية التى تكررت عدة مرات فى السنوات السابقة ولم تلتزم بها موسكو، جعلت الإيرانيين يقتنعون بأن "زواج المتعة" المعلن بينهم وبين الروس مازال هشاً وخادعاً، وأن ميدفيديف مثل بوتين يستخدم ورقة التحالف والتقارب والتعاون مع إيران بهدف تحسين أوراقه التفاوضية مع الولايات المتحدة، ومنع التقارب المنتظر بين طهران وواشنطن لحساب صفقة كبرى بين واشنطن وموسكو.

فمنذ دخول أوباما البيت الأبيض، وتكراره الاستعداد للحوار مع حكام إيران، ومد اليد تجاه علاقات أفضل تضع حداً لثلاثين سنة من الحروب الباردة والساخنة بين الولايات المتحدة وإيران، نجحت طهران فى تسويق "الصفقة الكبرى" مع واشنطن، وتحول هذا التسويق عبر تزايد مؤشرات التقارب والعروض السرية والعلنية المغرية إلى هاجس آثار قلق العديد من دول المنطقة، من دول الخليج إلى لبنان، حيث لعب السوريون بدورهم على وتر الصفقة القادمة مع محور طهران- دمشق، وهو ما شكل هاجساً أقلق المسئولين والمواطنين فى هذه الدول.

ومع ذلك، فمن غير المحتمل أن تصبح روسيا متعاونة بالقدر الذى قد تأمله واشنطن، والسبب أن المصالح الاقتصادية، ورغبة موسكو فى إدارة سياستها الخارجية الخاصة بها، قد تشكل لها الأولوية، ذلك أن الكثير من الشركات الروسية ذات الروابط الوثيقة بدوائر الحكم فى الكرملين، ومن ضمنها شركة الغاز العملاقة "غازبروم" التى تديرها الدولة، لا تزال تمارس أعمالاً تجارية ضخمة فى إيران، ومن الممكن بالتالى أن تتأثر سلباً إذا فرضت روسيا عقوبات أكبر بموجب قرار آخر من مجلس الأمن ضد إيران، أما الأمر الذى يحمل دلالة أكبر فهو أن استمرار تأرجح العلاقات بين موسكو وطهران يمنح موسكو درجة من النفوذ الدبلوماسى تتفوق بها على سائر دول العالم، وهو ما عبر عنه ديمترى ترينين والمسئول فى مركز كارينجى بموسكو قائلاً: "تكاد موسكو تكون غير مهتمة بحدوث مصالحة حقيقية بين طهران وواشنطن"، وهو ما يعنى فى المحصلة أن خطاب موسكو المتودد حيال الغرب ليس -حتى الآن- إلا مجرد كلام، ولم يتبلور إلى صيغة ذات معالم استراتيجية واضحة.

مخاوف طهران:

تؤكد المؤشرات الجديدة القادمة من واشنطن وموسكو وحتى بكين أيضاً، أن حالة من المخاوف تنتاب حكام طهران حول احتمالات عقد صفقة كبرى بين روسيا والولايات المتحدة، تكون فى مجملها على حساب إيران. انعكس ذلك واضحاً فى خطاب الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد الذى حذر فيه أوباما" من مصير أسوأ من مصير بوش"، وذلك بعد يوم واحد من عودة الوفد العسكرى الإيرانى الذى كان يرأسه وزير الدفاع مصطفى نجار من موسكو.

فقد فوجئ الإيرانيون بحالة الغزل وسرعة التجاوب والتقارب بين موسكو وواشنطن، فى وقت كانت طهران تستعد فيه وتراوغ وتناور للتعامل مع المقاربة الجديدة التى وعد بها أوباما، وذلك من خلال تصعيد ظاهرى وتجاوب باطنى لفرض أجندة وجدول أعمال يقودان إلى صفقة كبرى تضمن للإيرانيين النفوذ الإقليمى والقدرات النووية العسكرية فى آن واحد، لكن طهران فوجئت بتريث إدارة أوباما، بل تجاهلها بذريعة انتظار انتخابات الرئاسة الإيرانية التى ستجرى فى يونيو القادم، وعدم رغبة الأمريكيين فى مساعدة نجاد على التجديد. وفى المقابل كانت مفاجأة حكام

طهران أكبر عندما اكتشفوا أن الإدارة الأمريكية تستغل هذا الوقت الضائع لإعداد مقاربة دولية - وليست أمريكية فقط- للتعامل مع الخطر الإيرانى، وكشفت الخيوط الأولية لهذه المقاربة أن واشنطن فضلت بدلاً من الصفقة مع إيران، عقد صفقة مع روسيا على حساب إيران، وأن أول الاتصالات كشف بدوره استعداداً روسياً غير مسبوق لملاقاة الأمريكيين والتجاوب مع عروضهم لعلاقات جديدة.

وقد كشفت لقاءات نائب الرئيس الأمريكى جو بايدن، ومستشار الأمن القومى جيم جونس فى مؤتمر ميونيخ للأمن، وتصريحاتهما، عن مؤشرات هذه المقاربة الأمريكية، واستعداد إدارة أوباما لفتح صفحة جديدة مع روسيا. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل إن لقاءات أخرى تالية زادت من حدة القلق والمخاوف لدى حكام طهران. ففى الوقت الذى كان هؤلاء الحكام ينتظرون وصول وليام بيرنز مساعد وزير الخارجية الأمريكية، والمسئول عن الملف الإيرانى فى عهد بوش إلى طهران، أو عقد لقاء علنى بينه وبين مسئول إيرانى لتكريس الخطوات الأولى "للصفقة الكبرى" التى تتوقعها إيران وتحرص على إظهار نجاحها فى إنجازها، وتسويق ذلك إعلامياً وسياسياً باعتباره انتصاراً للسياسة المتطرفة التى مارستها حكومة نجاد محلياً وإقليمياً ودولياً فى السنوات الأخيرة، فوجئ الحكام الإيرانيون بواشنطن توفد بيرنز إلى موسكو.

وعبثاً حاول الأمريكيون تبرير زيارة بيرنز هذه لكونه سفيراً سابقاً فى موسكو، وتكليفه بإعداد برنامج لقاء جنيف فى مارس بين هيلارى كلينتون ولافروف، لأن الإيرانيين أدركوا أن هدف الزيارة هى تفعيل التقارب الروسى- الأمريكى على حساب طهران، والتوافق على وضع الملف النووى الإيرانى فى قائمة الصفقة التى يجرى الإعداد لها بين البلدين. وقبل زيارة بيرنز لموسكو، كانت الأخيرة قد استقبلت نائب مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية باتريك مون لوضع اللمسات الأخيرة على بند آخر من الصفقة، وهو مساعدة روسيا فى توفير الإمدادات لقوات حلف الناتو فى أفغانستان عبر ضمان طرق بديلة للممرات الباكستانية المعرضة لهجمات طالبان الباكستانية. والواقع أن المراقبين فوجئوا بسرعة التجاوب الروسى فى هذا المجال إلى حد أن موسكو تكفلت بإقناع حلفائها فى آسيا الوسطى لضمان وصول الإمدادات من ميناء (ريجا) فى لاتفيا، ثم نقلها بالقطارات إلى أفغانستان عبر روسيا وكازاخستان وأوزباكستان، أو قيرغيزيا وطاجكستان.وفى الوقت نفسه هدأت فجأة عاصفة إغلاق القواعد العسكرية الأمريكية فى عدة دول فى المنطقة، وأبرزها قاعدة ماناس فى قيرغيزيا، وبدأ الحديث عن انضمام موسكو - لوجيستيا على الأقل- إلى الحرب فى أفغانستان فى تحول مهم جداً، خصوصاً وأن إدارة بوش كانت حريصة على إبعاد روسيا عن أى دور فى أفغانستان.

ولعل الأخطر من ذلك بالنسبة لإيران، هو أن موسكو قطعت الطريق على عدة عروض قدمتها طهران لدول الناتو تعرب فيها عن استعدادها للتعاون فى أفغانستان، ولتوفير طرق إمدادات بديلة عبر ميناء (شاه بحر) والأراضى الإيرانية، واعتبر المراقبون هذا الالتفاف الروسى على العرض الإيرانى مؤشراً إضافياً لسباق بين "الحليفين"- روسيا وإيران- على التقارب من الولايات المتحدة والغرب. وقد سبق ذلك استياء روسى كبير من عرض تقدم به الإيرانيون للدول الأوروبية فى أوج أزمة الغاز الروسى هذا الشتاء، وتضمن استعداد طهران للدخول فى مشروع أنبوب نابوكو لنقل الغاز إلى أوروبا بدون المرور بروسيا.

ولم تتوقف أخبار بنود الصفقة الروسية -الأمريكية عند هذا الحد، إذ تبين أن واشنطن قد وافقت على التعامل بإيجابية مع لائحة المطالب الروسية الطويلة التى تضمنت الاعتراف بنفوذ روسيا الإقليمى فى آسيا الوسطى، ووقف عمليات توسيع حلف الناتو إلى دول البلطيق وجورجيا وأوكرانيا، إلى جانب إعادة النظر فيما تم نشره من عناصر الدرع الصاروخى فى بولندا وتشيكيا، وتجديد معاهدة (ستارت-٢).

طهران ترد بتجارب صاروخية وإطلاق قمر صناعى:

لم يكن قيام إيران بإطلاق أول قمر صناعى (أوميد - الأمل) إلى الفضاء فى ٣ فبراير الماضى، بعيداً عن مغزى تطور هذه الأحداث، حيث أرادات إيران بهذا الحدث أن تثبت وتؤكد على أن قدرتها العسكرية قادرة على التأثير فى مسار الأحداث بالمنطقة بما يتفق مع مصالحها ويحقق أهدافها، إذا ما فشلت الوسائل الدبلوماسية فى ذلك.

فقد استغلت طهران الذكرى الثلاثين لثورتها، وأعلنت أنها وضعت بنجاح فى الفضاء قمراً صناعياً صنعه علماؤها بالكامل، وذلك بواسطة صاروخ متعدد المراحل أطلقت عليه (سفير -٢)، وأن القمر من النوع الخفيف ومخصص للاتصال بمحطة أرضية لإجراء قياسات مدارية، وأنه يكمل ١٥ دورة حول الأرض خلال ٢٤ ساعة، ويراقب مرتين عبر المحطة الأرضية فى كل دورة، وأن له موجتا تردد إذاعياً، وثمانى هوائيات لتسليم المعلومات وإرسالها، ويحلق فى مدار يتراوح ارتفاعه بين ٢٥٠ -٤٠٠كم. وقد ذكر التلفزيون الإيرانى أن القمر الصناعى (أو ميد)، والذى يحمل معدات لاختبار السيطرة ومعدات للاتصالات ومعدات رقمية وأنظمة إمداد الطاقة، سيعود إلى الأرض بعد أن يظل فى مداره ما بين شهر وثلاثة أشهر، حاملاً بيانات تساعد الخبراء على إرسال قمر اصطناعى عامل إلى الفضاء، ولدى إيران بالفعل قمر اصطناعى فى مدار حول الأرض هو (سيناء-١)

أطلقته فى عام ٢٠٠٥ بصاروخ روسى.

وبذلك تكون إيران الدولة الثانية فى المنطقة بعد إسرائيل التى تمتلك قدرة إطلاق أقمار صناعية، وكانت طهران قد أعلنت فى نهاية نوفمبر الماضى (٢٠٠٨) عن إطلاق صاروخها الفضائى الثانى (كاو شكر-٢) وتمكنت من استعادة مسبار كان يحمله، ويبدو أن الصاروخين مشتقان من الصاروخ الباليستى (شهاب -٣) الذى يبلغ مداه نحو ٢٠٠٠ كم ويمكنه أن يصل إلى إسرائيل وجنوب شرق أوروبا.

وإذا تتبعنا مسيرة التجارب الصاروخية الإيرانية خلال العامين الماضيين لوجدنا أنه فى سبتمبر ٢٠٠٧ تمت تجربة إطلاق صاروخ باليستى أطلق عليه (قدر) مطور عن الصاروخ شهاب - ٣ وصل مداه نحو ١٨٠٠كم، ثم أجرت إيران فى نوفمبر ٢٠٠٧ تجربة صاروخ باليستى آخر أطلق عليه (عاشوراء) مداه نحو ٢٠٠٠ كم، وفى فبراير ٢٠٠٨ أطلقت إيران منظومة فضائية بواسطة الصاروخ (سفير -١) وذلك على ارتفاع ٣٠٠-٥٠٠كم إلى الفضاء، ويتوقف ارتفاع إطلاق الصاروخ على حجم القمر الصناعى (والتى تماثل الرأس الحربية للصاروخ) وهى فى المتوسط ٥٠ كجم. وكان الإيرانيون قد أطلقوا أيضاً صاروخاً باليستياً أطلقوا عليه (سجِّيل) يعمل بالوقود الصلب وذا مرحلتين، واعتبروه نسخة مطورة من الصاروخ (شهاب -٣) وأن مداه نحو ٢٠٠٠ كم.

ومن المعروف أن إطلاق الصاروخ فى الفضاء لارتفاع ٣٠٠-٥٠٠ كم يعنى قدرة على الوصول إلى أهداف أرضية يصل مداها إلى ٢٠٠٠-٣٠٠٠ كم، لأن الإطلاق العمودى إلى الفضاء يكون عكس الجاذبية الأرضية، أما إذا أطلق أفقياً لقصف أهداف أرضية فإن تأثير الجاذبية المعاكسة تكون أقل، فيصل الصاروخ إلى مدى أبعد. لذلك تتحايل الدول التى لا تريد أن تكشف حقيقة أهدافها العسكرية فى تجاربها الصاروخية - مثل اليابان وإيران - بأن تجرى تجاربها الصاروخية عمودياً إلى الفضاء بدعوى خدمة أقمار صناعية للأبحاث والاتصالات والأرصاد الجوية، لتفادى التساؤل حول حقيقة الأهداف العسكرية.

وتعنى تجربة إيران للصاروخ (سجِّيل) متعدد المراحل بالوقود الصلب أثناء المناورات الحربية التى أجريت فى مدينة (مروان) الحدودية القريبة من العراق، أنها تحولت من إتباع تقنية الوقود السائل فى تشغيل محركات الصواريخ شهاب التى تتبعها كوريا الشمالية فى تصنيع الصواريخ طرازات (نودونج)و(تايبوتنج) إلى إتباع تقنية الوقود الصلب التى تتبعها روسيا وأوكرانيا. فمن المعروف أن الصاروخ (شهاب - ١) هو نسخة من الصاروخ (سكود - ب)، والصاروخ (شهاب - ٢) نسخة من (سكود - سى)، والصاروخ (شهاب - ٣) نسخة من (نودونج -A) والصاروخ (شهاب - ٤) نسخة من (نودونج - B)، والصاروخ (شهاب -٥) نسخة من (تايبودنج - ١، والصاروخ (شهاب - 5B) نسخة من (تايبوتنج -٢)، والصاروخ (شهاب -٦) نسخة من (تايبوتنج - ٢/ C5). وإذا كانت إيران لم تصل فى تطوير ترسانتها الصاروخية إلى أبعد من (شهاب - ٣ معدل) الذى يصل مداه إلى نحو ٣٠٠٠ كم، فإنها تخطط لأن يصل مدى (شهاب - ٤) إلى ٤٠٠٠ كم، و(شهاب -٥) إلى ٥٠٠٠ كم، و(شهاب -٦) إلى ٦٠٠٠ كم.

ويعتبر الانتقال من الاعتماد على تقنية الوقود السائل (الذى يتكون من نوع من الكيروسين، وحامض نيتريك لتوليد الأكسجين، وكل منفصل عن الآخر وعند الإطلاق يتم خلطهم من خلال رشاشات تدفع إلى المحرك) إلى الوقود الصلب الموجود فى شكل ألواح تحيط بحسم المحرك (يتكون من أمونيوم بيركلورايد، وبودرة ألومنيوم، ونترات بوتاسيوم)، يعتبر هذا التحول مفيداً فى تسهيل وتسريع عملية نشر وحدات الصواريخ فى مواقع إطلاقها، حيث لا تحمل الوحدة الصاروخية معها خزانات الوقود السائل مما يسهل من خفة حركتها، كما تؤثر الصواريخ العاملة بالوقود الصلب الوقت الذى تحتاجه الصواريخ الأخرى العاملة بالوقود السائل لكى يتم شحنها بهذا الوقود، وبالتالى سرعة الانتقال من موقع إطلاق إلى موقع آخر، هذا إلى جانب درجة الدقة الأعلى التى تحققها الصواريخ العاملة بالوقود الصلب فى إصابة أهدافها عن الصواريخ العاملة بالوقود السائل.

أما خطة إيران لغزو الفضاء - والتى أثارت قلق الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية وإسرائيل - فهى خطة طموح كشف عنها رئيس "هيئة الفضاء الإيرانية" - رضا تافيبور - عندما أعلن أن بلاده تخطط لوضع عدد من الأقمار الصناعية فى المدار بحلول عام ٢٠١٠ بهدف تحسين برامج إدارة الكوارث الطبيعية وشبكة الاتصالات فى البلاد. وكانت طهران قد أعلنت فى عام ٢٠٠٥ عن تخصيص ٥٠٠ مليون دولار لمشاريع فضائية تنفذ خلال خمس سنوات، كما أشارت محطة (برس.تى.فى) الإيرانية إلى أن طهران تخطط أيضاً لإرسال أول رائد إلى الفضاء بحلول عام ٢٠٢١.

ورغم إدراك الولايات المتحدة وحلفائها فى أوروبا وإسرائيل أن القمر الصناعى الإيرانى (أوميد) يعتبر بدائياً جدا مقارنة بأقمار صناعية أخرى انطلقت منذ سنوات من دول أخرى إلى الفضاء أكثر منه تطوراً وحداثة، إلا أنه أثار قلق هذه الدول، باعتباره "خطوة رمزية مهمة" لها ما بعدها، وإن كان ذلك لا يغير كثيراً من قواعد اللعبة من الناحية الاستراتيجية. أما منبع الخطورة فى الصاروخ المستخدم فى إطلاق القمر الصناعى إلى مداره فى الفضاء، حيث يمكن

للصواريخ بعيدة المدى العابرة للقارات التى تستخدم فى وضع الأقمار الصناعية فى مدارات حول الأرض أن تستخدم أيضاً لإطلاق رؤوس حربية تقليدية وفوق تقليدية (نووية وكيماوية وبيولوجية) نحو أهداف أرضية فى دول معادية. عبرّ عن هذا المفهوم الرئيس السابق لوكالة الفضاء الإسرائيلية (إسحق بن إسرائيل) الذى اعتبر أن بإمكان الإيرانيين الآن الوصول إلى أهداف فى غرب أوروبا. أما الناطق باسم البيت الأبيض فقد عبرّ عن قلقه قائلا: إن هذا العمل لا يقنعنا بأن إيران تتصرف بطريقة مسئولة لإحلال الاستقرار والأمن فى المنطقة، كما عبر المتحدث باسم الخارجية الأمريكية (روبرت وود) عن اعتقاده بأن عملية الإطلاق يمكن أن تؤدى إلى تطوير صاروخ باليستى بعيد المدى، مذكراً بأن "قرار مجلس الأمن ١٧١٨ يحظر على إيران كل نشاط يرتبط بإنتاج صواريخ، وهو ما يشكل قلقاً شديداً لنا". ولم تختلف تقديرات ممثلو الحكومتين البريطانية والفرنسية، وفى دوائر قيادة حلف الناتو فى بروكسل عما أعرب عنه المسئولون الأمريكيون من مخاوف تطوير إيران لصواريخ بالستية عابرة للقارات، قادرة على حمل رؤوس نووية بعد أن تستكمل إيران الشق العسكرى من برنامجها النووى.

أما فى إيران فقد ذكر محلل سياسى إيرانى "أن إطلاق القمر الصناعى (أوميد) هو رسالة للعالم مفادها أن إيران قوية جداً، وعليكم التعامل معنا بطريقة صحيحة".

وفى روسيا، فقد لعب إطلاق القمر الصناعى الإيرانى دوراً فى زيادة قلق الروس من الخطر الصاروخى الإيرانى، وفى تفهم موسكو للحاجة إلى درع صاروخى للحماية من الصواريخ الباليستية الإيرانية، والتى كشفت العملية الأخيرة عن قدرة صواريخ إيران على تهديد روما وفيينا، وخطرها المستقبلى بتهديد موسكو أيضاً.

درع صاروخى أمريكى – روسى للدفاع ضد الصواريخ الإيرانية:

وفى مواجهة بروز القوة الصاروخية الإيرانية ونموها – خاصة الصواريخ الباليستية بعيدة المدى عابرة القارات، وما تشكله من تهديد للمصالح الأمريكية والأوروبية والروسية أيضاً، بدأت بعض الأوساط العسكرية والأوروبية تبادل معلومات عن خطة تعاون روسى – أمريكى – أوروبى لإقامة درع صاروخى بديلا عن الدرع الأمريكى لحماية أوروبا من صواريخ طهران، وفى الوقت نفسه بدأت موسكو تسرب للمرة الأولى معلومات جديدة عن تزايد الخطر النووى الإيرانى، بينما كانت تتولى فى السابق نفى المعلومات الأمريكية والإسرائيلية عن ذلك. ولوحظ أن الخبير النووى الروسى الجنرال فلاديمير دفوركين تطوع هذه المرة للذهاب إلى أبعد من الأمريكيين، والتأكيد على أن طهران أصبحت تملك القدرات النووية التى تسمح لها بصنع وإطلاق صاروخ يحمل رأساً نووية.

إلا أن أهم ما تداولته التقارير هو أن واشنطن قد أقنعت موسكو بوضع ورقة إيران على الطاولة والملف النووى والصاروخى الإيرانى فى صلب صفقة التعاون المستقبلى، وأن الروس تعهدوا بالانضمام إلى المقاربة الدولية المبنية على التعاون الدولى والتعددية، خلافاً لسياسة بوش الأحادية، وبالمساهمة فى خطة احتواء إيران ومنعها من الحصول على القدرات النووية العسكرية، وهو الأمر الذى من شأنه أن يفقد طهران حليفاً دولياً كبيراً كانت تراهن عليه رغم هشاشة العلاقات وانعدام الود الحقيقى فى زواج المصلحة بينهما، وبالتالى يجعلها تخسر ورقة استراتيجية مهمة جداً.

ولقد كانت مؤشرات هذه الصفقة، أو بالأحرى ثمنها – واضحة فيما نقل عن وليام بيرنز عند زيارته لموسكو، حيث أكد أن أساس التعاون الروسى – الأمريكى هو منع إيران من الحصول على السلاح النووى، إضافة إلى منع تحول أفغانستان إلى قاعدة للمتطرفين. وفى المقابل اعتبر أن توسيع حلف الناتو ليشمل أوكرانيا وجورجيا أمر غير ملح وغير عاجل.

وفى وقت كانت طهران تسعى إلى كسب أوراق إضافية، إلى جانب موسكو، من خلال استمالة الدول الأوروبية بإمدادها بالغاز الإيرانى، ومنع أى توافق دولى ضدها، بدأت تواجه جدياً خسارة الحليف الهش الآخر وهو الصين، حيث يجمع المراقبون على أن اختيار هيلارى كلينتون لمنطقة آسيا، وخصوصاً بكين، فى أول زيارة خارجية كاسرة تقليداً أمريكياً يمنح أوروبا هذا الامتياز، يأتى ضمن المقاربة الدولية التى اختارتها إدارة أوباما للتعامل مع إيران، وتقضى بحسب حلفائها الخارجيين واستمالتهم فى مخطط دولى لعزل إيران وتكثيف الضغوط عليها للتخلى عن أطماعها الإقليمية وطموحاتها النووية، عبر تسهيل تهديدها بكل الوسائل، ومن خلال مجتمع دولى موحد القرار، وإن لم يكن متوافقاً بعد على الوسائل، وهو ما من شأنه على الأقل تسهيل تمرير قرارات فى مجلس الأمن الدولى تفرض عقوبات جديدة على إيران بدون أى فيتو روسى أو حتى صينى أو أى قوة عظمى تدعمها وتدافع عنها.

ولهذا لم يفاجأ المراقبون المطلعون على خفايا مفاوضات الصفقة الروسية – الأمريكية على حساب طهران ومحور (طهران – دمشق – حزب الله – حماس) بمسارعة وزير الدفاع الروسى إلى التصريح بعد مغادرة الوفد العسكرى الإيرانى موسكو بأن بلاده ليست فى صدد عقد صفقة بيع صواريخ إس-٣٠٠ لإيران.

وهذا يعكس استمرار الحرص الروسى على المضى قدماً

فى خيار الاتفاق مع الأمريكيين على اعتبار إيران "قضية مشتركة". وقبل ذلك فاجأ لافروف الإيرانيين بتصريح سياسى سلبى أيضاً عن طهران عندما عبر صراحة عن رفض بلاده ضم حماس وحزب الله وإيران إلى مؤتمر سلام الشرق الأوسط الذى يجرى الإعداد له فى موسكو، مؤكداً أنه سيضم فقط المشاركين فى مؤتمر أنابوليس عام ٢٠٠٧.

أما أهم معالم مشروع الصفقة الكبرى بين الولايات المتحدة وروسيا، هو أن المشرف على الإعداد لها هو هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق، ومهندس السياسة الخارجية الأمريكية سواء فى عهد الإدارات الجمهورية أو الديموقراطية، والذى اشتهر بعقد الصفقات الكبرى وبأنه رجل الخطط السرية الكبيرة والخطيرة، وأحد أبرز (عرّابى) أوباما، ومن ثم فإن الجانب الأهم فى الصفقة الأمريكية - الروسية التى يشرف عليها كيسنجر مازال سرياً. يتأكد ذلك من الزيارة السرية التى قام بها كيسنجر إلى موسكو فى أواخر العام الماضى (٢٠٠٨)، عارضاً الخطوط العريضة لمخططه على كبار المسئولين الروس. لذلك يتوقع كثير من المراقبين أن تفاصيل إضافية لهذه الخطة ستظهر فى الأيام والأسابيع المقبلة، وهو ما قد يكشف عن بعضه فى اللقاء الأول بين أوباما وميدفيديف أثناء قمة الدول العشرين الذى سيعقد فى لندن فى أوائل أبريل القادم.

وفى انتظار ذلك بدأت عدة أجهزة استخباراتية دولية رصد ردود الفعل الإيرانية لمعرفة الاستراتيجية البديلة التى ستعتمدها إيران لتفادى تحولها إلى (كبش محرقة) فى لعبة الكبار، وللرد على الجهود الدولية لإجبارها على إيقاف برنامجها النووى، وضحية صفقة كبرى فى وقت كانت تستعد فيه وتروج لقطف ثمار صفقة أخرى، قبل أن تكتشف واشنطن أن الصفقة مع روسيا أسهل، وأن لائحة المطالب الروسية تبدو أقصر من اللائحة الإيرانية.

وأول تقارير هذه الأجهزة يتجاوز الرد السياسى المحتمل قدومه من طهران عبر التسويق لترشيح محمد خاتمى للرئاسة، ليركز على مخاوف جدية من انتقام إيرانى سريع، عبر التأكيد الميدانى على قدرات إيران على تهديد وزعزعة العديد من الدول والأنظمة. وثمة معلومات عن أوامر وصلت إلى فيلق القدس - مسئول العمليات الخارجية فى الحرس الثورى الإيرانى - ومخابرات الحرس الثورى، والتنظيمات المتطرفة التابعة لإيران والمدعومة منها لتفجير الأوضاع فى أكثر من جهة: من أفغانستان إلى العراق إلى لبنان إلى غزة، مروراً بأكثر من دولة خليجية، ووصولاً إلى دول آسيا الوسطى الإسلامية التى تحمّلها طهران مسئولية الصفقة الروسية - الأمريكية التى تعقد على حسابها، ومهمة تحذير موسكو من مغبة ذلك.

إسرائيل تتوعد بضرب إيران:

وتعليقاً من جانب إسرائيل على ما يثار حول قرب مفاوضات مباشرة بين واشنطن وطهران، صرح وزير الدفاع الإسرائيلى ايهود باراك أن أى محادثات مستقبلية تجريها الولايات المتحدة مع إيران حول برنامجها النووى، يجب أن تكون محددة من حيث الوقت، وأن لا تستبعد الخيار العسكرى. وأضاف فى كلمة له فى مؤتمر هرتزليا السنوى الذى يبحث مسائل الأمن والاستراتيجية المستقبلية لإسرائيل "علينا أن نتوصل إلى تفاهم استراتيجى مع الولايات المتحدة حول جوهر البرنامج النووى الإيرانى، وأن نضمن أنه حتى لو اختاروا الطريق الدبلوماسى لوقف هذا البرنامج، فإن المحادثات يجب أن تكون محددة بفترة قصيرة، وبعدها عقوبات صارمة، ثم استعداد للتحرك". وزاد: "وقت محدود، وعقوبات قاسية، والخيارات كافة على الطاولة". وكان البيت الأبيض قد أوضح أنه حتى مع تفعيل الرئيس الأمريكى باراك أوباما لمبدأ التفاوض والحوار مع إيران، فإنه لا يستبعد مختلف الخيارات بما فى ذلك التحرك العسكرى. وعن الإعلان عن قرب تشغيل مفاعل بوشهر قال باراك: "حتى إذا كانت محطة بوشهر لا تشكل عنصراً مركزياً فى النشاطات النووية العسكرية لإيران، فإن الإعلان عن انتهاء أعمال بنائها يؤكد أهمية الإجراءات العملية التى على العالم الحر - وفى مقدمته الولايات المتحدة - اتخاذها، لأن الوقت يمر"، واعتبر أن "للروس الشركاء فى بناء محطة بوشهر دوراً رئيسياً فى منع إيران من تطوير برنامجها لتخصيب اليورانيوم".

أما رئيس الوزراء الإسرائيلى ايهود أولمرت فقد حذر إيران من أن إسرائيل "تملك قدرات عسكرية يصعب تصور مداها وكثافتها". وفى تصعيد للهجة الإسرائيلية ضد طهران، أضاف أولمرت "نحن نبذل جهوداً هائلة لتعزيز قوتنا للردع، وإسرائيل تعرف كيف تدافع عن نفسها فى كل الأوضاع وضد كل التهديدات وضد كل عدو"، ثم أردف قائلاً: "لا أستطيع أن أقول أكثر من ذلك، ولكن صدقونى أعرف ما أتحدث عنه".

وقد أعد المسئولون الإسرائيليون وثيقة حول تحفظاتهم على الحوار الذى تعتزم واشنطن فتحه مع طهران بشأن برنامجه النووى قدموها إلى هيلارى كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية عند زيارتها لإسرائيل فى بداية مارس الحالى، وقد تم إعداد هذه الوثيقة فى وزارة الخارجية بالاشتراك مع وزارة الدفاع، وهى توصى الحكومة الإسرائيلية باعتماد موقف إيجابى حيال الحوار بين الولايات المتحدة وإيران، مع الإشارة إلى المخاطر التى يحملها مثل هذا الحوار. وأوضحت صحيفة "هاآرتس" التى كشفت عن هذه الوثيقة أنه تم

إطلاع بنيامين نيتانياهو رئيس الوزراء المكلف على مضمون الوثيقة، والتى تنص على وجوب أن يأتى أى حوار مع إيران بعد "عقوبات صارمة" تفرض على طهران عملاً بقرارات مجلس الأمن الدولى بسبب رفضها تعليق نشاطاتها النووية الحساسة. ويرى المسئولون الإسرائيليون أن هذا الحوار مع إيران يجب أن يكون محدداً زمنياً حتى لا تستغله إيران فى المماطلة وكسب الوقت من أجل إكمال تطوير برنامجها النووى فى شقه العسكرى، وأنه يتعين على طهران أن تدرك أن هذه المفاوضات هى "الفرصة الأخيرة" قبل تفعيل الخيار العسكرى ضدها. كما تدعو الوثيقة الإسرائيلية واشنطن إلى النظر فيما إذا كان من المناسب الدخول فى مثل هذا الحوار قبل الانتخابات الرئاسية الإيرانية المقررة فى يونيو القادم، أم انتظار ما ستسفر عنه من نتائج أخرى خلاف بقاء أحمدى نجاد فى السلطة.

وفى رد فعل أمريكى على هذه الوثيقة شككت هيلارى كلينتون فى أن تستجيب إيران لمبادرات الحوار الأمريكية عند طرحها، وأن واشنطن ليس لديها "أى أوهام" بشأن إيران التى يشتبه الغرب فى أنها تصنع قنبلة نووية، وأن الولايات المتحدة لن تنخدع بما تقوم به إيران، وستظل عيناها مفتوحتين. وتعتمد واشنطن فى مواجهتها الدبلوماسية القادمة مع طهران على التقرير الأخير الذى ألقاه د. محمد البرادعى مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمام مجلس محافظى الوكالة فى فيينا، والذى شكك فى شفافية ما تقدمه إيران من بيانات ومعلومات عن برنامجها النووى، وحثها مجدداً على "تطبيق كل الإجراءات المطلوبة لبناء الثقة فيما يتعلق بالطبيعة السلمية حصراً لبرنامجها النووى فى أقرب وقت ممكن، وكسر جمود الوضع القائم، وأن تعطى المقاربة الجديدة التى عبرت عنها المجموعة الدولية للحوار مع إيران دفعاً جديداً لجهود حل هذه القضية المستمرة منذ وقت طويل".

المخابرات الأمريكية تتوقع إيران نووية قريباً:

قدم الادميرال دينيس بلير مدير الاستخبارات القومية الأمريكية التى تضم ١٦ وكالة تجسسية أمريكية على رأسها وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) وكالة الاستخبارات الدفاعية (DIA)، تقريره السنوى حول التهديدات الأمنية القومية الحالية والمتوقعة، والذى دار نقاش حوله فى الكونجرس، وكان ضمن ما عرضه فى تقريره أن انبعاث إيران كقوة إقليمية يساعد على تعميق الانقسامات الطائفية والعرقية والاقتصادية بين دول المنطقة. كما أن كلاً من حزب الله وحركة حماس المدعومين إيرانياً استوليا على عباءة المقاومة ضد إسرائيل من الدول العربية المعتدلة، حيث تريد إيران أن تستولى على القضية الفلسطينية وتوظفها لخدمة أهدافها، وهو ما برز فى معركة غزة بين إسرائيل وحماس، حيث تأكد الدور الإيرانى – السورى فى تحفيز حماس على استفزاز إسرائيل، والتى يثيرها أن إيران بما تحققه من مكاسب سياسية من خلال شراكتها الاستراتيجية مع سوريا، وسيطرتها على كل من حزب الله وحركة حماس، وتوسع نفوذها داخل عدد من الدول العربية والأفريقية وبين منظمات دينية سنية متشددة، يزداد خطرها على إسرائيل، لاسيما مع إصرار حكام طهران على المضى قدماً فى إنتاج سلاح نووى محمول صاروخياً. وفى تقديراً الادميرال بلير أن مع إحكام سيطرة حماس على غزة، وتزايد قوة حزب الله فى لبنان، فإن التقدم لتحقيق اتفاق فلسطينى إسرائيلى سيكون أصعب، لأن مثل هذا الاتفاق تعارضه إيران لأنه لا يتفق مع مصالحها. ومع قرب احتمال تطوير إيران سلاحاً نووياً فإن تصميم إسرائيل على منعها من ذلك يزيد احتمالات المواجهة الإيرانية الإسرائيلية.

وقد اعتبر الادميرال بلير أن استمرار التعاون العسكرى السورى مع إيران، بما فيها العلاقة الثلاثية مع حزب الله الذى تزايدت قوته العسكرية فى السنة الماضية، فإن سوريا بدورها ترى أن صلاتها مع إيران وسيلة ردع لأعدائها، خاصة إسرائيل، والخلق ضغوط لتحقيق أهدافها بلعب دور رئيسى فى العالم العربى، والحفاظ على نفوذها فى لبنان، واستعادة مرتفعات الجولان. وبالنسبة لسوريا فقد أثبتت إيران أنها الحليف الذى يمكن الاعتماد عليه لربع قرن مضى، كما جمع بينهما دعم حزب الله وحماس والتصدى الإقليمى للولايات المتحدة. ولذلك فإن تطبيع العلاقات بين واشنطن ودمشق، ومساعدة سوريا وإسرائيل على التوصل إلى معاهدة سلام تؤدى إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الجولان، سيترتب عليه إضعاف المحور السورى – الإيرانى، وإبعاد دمشق عن طهران، وبالتالى عن حزب الله، وهو الأمر الذى ينبغى أن تراهن عليه إدارة أوباما، وتضغط على حكومة نيتنياهو الجديدة فى إسرائيل لتحقيقه.

وفى إشارة إلى موقف حزب الله من الولايات المتحدة، أكد بلير أن هذا الموقف يتأثر بالعلاقة الأمريكية مع إيران، وحسابات إيران عن تأثير العنف، ولذلك عبر عن اعتقاده بوجود لعبة ثلاثية بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران، أما الوجه الرابع فهو حزب الله، وأن سوريا هى الوجه الخامس فى هذه الحسابات، حيث يوجد دافعان وراء دعم إيران لكل من حزب الله وحركة حماس: الدافع الأول هو السيطرة على مسار المقاومة فى الشرق الأوسط بالتعارض مع مسار السلام الذى تفضله الولايات المتحدة والدول المعتدلة فى المنطقة، ذلك أن إيران تريد ربط نفسها بالقضية العربية ضد إسرائيل رغم أنها فارسية لأن هذا سيزيد قوتها ونفوذها فى المنطقة. أما الدافع الثانى فهو كراهية إيران المبدئية لإسرائيل واستعدادها لتقديم أى شئ لمساعدة من يعادى إسرائيل. وأكد الجنرال

بلير أن حزب الله مازال عدواً إرهابياً وقادراً على الهجوم داخل الولايات المتحدة وضد مصالحها في الخارج، وقد يقرر إذا ما قررت له طهران أن يشن هجمات داخل الولايات المتحدة إذا ما هددت الأخيرة حياة قيادة الحزب أو هاجمت منشآت البنية التحتية لإيران. وقد اتفق الأدميرال بلير مع ما سبق أن ذكره سلفه في إدارة المخابرات المركزية جورج تينيت من أن حزب الله أكثر قوة وتعقيداً من كل المنظمات الإرهابية الأخرى، وأن قوته زادت بعد حرب لبنان ٢٠٠٦ بعد أن أعادت إيران بناء مخزوناته التسليحية، وتعلم من دروس الحرب الماضية بما يطور قدراته للنزاع المستقبلي، ومن الصعب معرفة ما سيفعله في المستقبل.

ويرى الأدميرال بلير أن التقويم الذي نشره التقرير الاستخباراتي القومي عام ٢٠٠٧ حول برنامج التسلح النووي الإيراني مازال صالحاً حتى اليوم، وأن طهران أبقت على خيار تطوير سلاح نووي صاروخي مفتوحاً، وأي توقف جزئي في الماضي لهذا البرنامج كان تجاوباً مع الضغوط الدولية، وأن مزيجاً من التهديدات بضغوط ورقابة دولية على إيران وتحقيقها لأهدافها الأمنية قد يؤدي بإيران لإيقاف بعض أنشطتها المتعلقة بالسلاح النووي. وأكد بلير لأعضاء الكونجرس أن إيران بكل وضوح تطور كل مكونات برنامج السلاح النووي من مواد مخصبة وصواريخ حاملة لرؤوس نووية. ويعتمد إنتاج السلاح النووي الإيراني على قرار داخلي إيراني، وأن الأمر الوحيد الذي يمكنه إيقاف ذلك هو أن يضع المجتمع الدولي رزمة حوافز وعقوبات، والمقصود بالحوافز هو توفير الضمانات الأمنية للنظام الديني الحاكم في إيران، وليس هناك صفقة سهلة لأن هناك انقساماً دولياً حول ذلك، كما يتوافر في المقابل شعوراً إيرانياً أن امتلاكهم للسلاح النووي يؤمن لهم التفوق والنفوذ وتحقيق أحلام الثورة.

لذلك لا يعتقد الأدميرال بلير أن عدم انتخاب أحمدي نجاد لرئاسة ثانية يمكن أن يؤثر على الملف النووي الإيراني، لأن السياسة النووية الإيرانية غير مرتبطة بتغيير رئيس الجمهورية، ولأن القرارات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني تتخذها مجموعة حول المرشد على خامنئي. لذلك لا ينبغي وضع آمال في تغييرات كبيرة في سياستهم النووية، أو سياستهم تجاه الولايات المتحدة، حتى إذا وصل إلى الرئاسة شخصية توصف بالاعتدال مثل محمد خاتمي، لأن البرنامج النووي يعتبر بالنسبة لجميع دوائر صنع واتخاذ القرار السياسي والجهات المؤثرة فيه، مسألة أمن قومي لا تفريط فيها ولا مساومة حولها. وحول الموعد المتوقع أن تنتج عنده إيران سلاحها النووي، خاصة أن التوقعات الإسرائيلية في هذا الشأن أقصر من التوقعات الأمريكية، ذكر بلير أنه مع استمرار إيران في تخصيب اليورانيوم عبر أجهزة الطرد المركزية بالمعدل الجاري حالياً، فإن إيران بإمكانها أن تحصل على السلاح النووي في عام ٢٠١٠ وربما في عام ٢٠١٥ كحد أقصى، كما أوضح أن إيران أثبتت قدرتها على إطلاق صواريخ ذات أطوار متعددة، وأن هذه الصواريخ يمكن أن تستخدم مدنياً وعسكرياً، حيث أثبت الإيرانيون أن لديهم علماء أذكياء ومهندسون مهرة، وبالتالي فإن بإمكان إيران إنتاج قوة صاروخية جدية.

رؤية تحليلية:

رغم اختلاف التقديرات وتضارب تصريحات المسئولين الأمريكيين حول قدرة إيران على صنع سلاح نووي، والتوقيت المتوقع لذلك، أكد رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة الأدميرال مايك مولن اعتقاده بأن إيران حصلت على ما يكفي من مواد نووية مخصبة بدرجة تكفي لصنع سلاح نووي، بينما أعلن وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس في موقف مناقض أن إيران "ليست قريبة من امتلاك مخزون من أسلحة نووية أو حتى سلاح نووي واحد في هذه المرحلة". رغم هذا الاختلاف في التقديرات الأمريكية إلا أن السياسة الأمريكية في التعامل مع الملف النووي ستستمر - على الأقل خلال النصف الأول من العام الحالي ٢٠٠٩ - في استغلال الوقت لإجراء حوار محدد الأهداف والمدى الزمني مع الإيرانيين، وبما لا يسمح بتكرار لعبة المفاوضات المفتوحة التي سبق أن مارسوها مع الترويكا الأوروبية، ومجموعة دول ٥ + ١ دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا، والتي دارت في دوائر مفرغة استغلتها إيران في كسب الوقت لاستكمال برنامجها النووي في شقه العسكري. لذلك فإن التحدي الجديد بالنسبة للولايات المتحدة يكمن في إيجاد توازن بين العقوبات والحوافز، لا سيما وأن الانخفاض الحاد في أسعار النفط سيزيد من الضغوط على إيران، حيث تزداد التكاليف الاقتصادية للبرنامج النووي وحمايته في وقت تواجه إيران مشاكل اقتصادية حادة، وستزداد هذه المشاكل تفاقماً مع زيادة حدة الأزمة المالية العالمية.

وسيعتمد المفاوض الأمريكي في مفاوضاته مع إيران على جملة معطيات مهمة رتبها قبل أن يدخل في الحوار المباشر مع المفاوض الإيراني، أبرزها تحييد روسيا وضمان عدم مساندتها للموقف النووي الإيراني بعد أن أعطى تنازلات في موضوع الدرع الصاروخي، والتعهد بعدم استمرار نشر عناصره في بلدان أوروبا الشرقية، وتأجيل انضمام أوكرانيا وجورجيا لحلف الناتو، كذلك سيستند المفاوض الأمريكي على تقرير مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي سيقدمه في الاجتماع الدوري لفصل الربيع لمجلس حكام الوكالة، وسيكون الملف النووي الإيراني، وما يفترض أنه موقع نووي سوري في دير الزور سيتصدران جدول أعماله، حيث أظهر آخر تقرير

للوكالة صدر فى ١٩ فبراير الماضى زيادة كبيرة فى مخزون اليورانيوم منخفض التخصيب الذى أعلنته إيران منذ نوفمبر الماضى ليصل إلى ١٠١٠ كيلو جرامات تم الحصول عليها من أنشطة التخصيب الجارية فى منشأة ناتانز، خاصة بعد أن اتهم مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية د. محمد البرادعى إيران فى تقريره الأخير أنها تواصل استمرار عمليات التخصيب وتشغيل مصانع إنتاج الماء الثقيل وفصل البلوتونيوم فى مصنع أراك، كما لم تصدق على البروتوكول الإضافى لاتفاقية الحد من الانتشار النووى، وهو ما يشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن، ولذلك لا يستطيع أن يؤكد عدم وجود جانب عسكرى سرى فى البرنامج النووى الإيرانى.

وفى ضوء هذه المعطيات، فمما لا شك فيه أن إيران اجتازت فى السنوات الأخيرة عدداً كبيراً جداً من محطات برنامجها النووى فى طريقها إلى المحطة النهائية، وهى امتلاكها لرأس نووى تركية على صاروخها الباليستى (شهاب). وقد اعترف مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية نجاح إيران فى خداعهم وتضليلهم عن حقيقية أهداف وأبعاد برنامجها النوى. وأوضحوا مؤخراً أنه لا تزال إيران فى حاجة إلى جهد إضافى للحصول على نسبة تناهز ٥٠٪ من المواد منخفضة التخصيب بهدف معالجة كمية كافية من المواد عالية التخصيب اللازمة لصنع قنبلة نووية، وهو هدف يمكن بلوغه فى وقت لاحق هذا العام ٢٠٠٩، وهذا هو السبب الذى دفع إسرائيل لإعطاء مهلة ستة أشهر لإدارة أوباما لحل مشكلة البرنامج النووى الإيرانى، إما من خلال المفاوضات أو العقوبات، وإلا ستضطر إسرائيل للجوء منفردة إلى الخيار العسكرى لوضع حد لتنامى البرنامج النووى الإيرانى، فإذا ما ردت إيران على الهجوم العسكرى الإسرائيلى ضدها، وذلك بضرب إسرائيل بصواريخ شهاب، سواء برؤوس تقليدية أو كيماوية، وبما يهدد كيان إسرائيل، فإن الولايات المتحدة ستكون فى هذه الحالة مجبرة على التدخل عسكرياً لمساندة إسرائيل بضرب الأهداف النووية والاستراتيجية والعسكرية لإيران.

وفى جميع الأحوال، فإن إيران ما كانت لتقبل بتحدى المجتمع الدولى على هذا النحو، والتعرض لمختلف الضغوط السياسية والاقتصادية الدولية التى تتعرض لها حاليا ووصلت إلى حد الحصار الاقتصادى، ناهيك عن الحصار السياسى والعزلة والدولية، والتهديد بشن عمل عسكرى ضدها، ما كانت لتقبل بكل هذا إذا ما كان برنامجها النووى مخصص فقط لأغراض سلمية كما تدعى، وأن كل ما تستهدفه من وراء تخصيب اليورانيوم هو إنتاج وقود نووى يساند على زيادة مواردها من الطاقة، وهو ادعاء لم ينطل على المجتمع الدولى، خاصة بعد أن أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عدم استبعاد وجود جانب سرى فى البرنامج النووى الإيرانى لم تكشف عنه طهران، بل إن كل ما تم الكشف عنه من منشآت نووية إيرانية معظمه لم يكن طوعا من جانب طهران، بل نتيجة معلومات استخباراتية غربية تم الحصول عليها من إيرانيين معارضين لنظام حكم الملالى، ثم ثبت صحتها واضطرت إيران للكشف عنها مثل منشأة ناتانز لتخصيب اليوانيوم، وامتلاك إيران لتقنية صنع رأس نووى لصاروخ باليستى، وهو ما يؤكد وجود جانب عسكرى من البرنامج النووى يشكل أهمية خاصة لإيران.

وعلى أية حال، وسواء امتلكت إيران اليوم أو غداً أو فى المستقبل القريب كمية من اليورانيوم المخصب تكفى لصنع سلاح نووى أو أكثر، أو حتى تمكنت فعلاً من صنع السلاح النووى أو لم تصنعه بعد، فإن ما يقلق المجتمع الدولى هو امتلاك إيران للمعرفة النووية التى تمكنها من صنع سلاح نووى، وهذه المعرفة موجودة فى عقول العلماء والمهندسين الإيرانيين، والذين بإمكانهم إنتاج سلاح نووى عندما تصدر لهم الأوامر بذلك من القيادة السياسية الإيرانية، هذا إن كانوا لم ينتجوه فعلاً طبقاً لما أفادت به بعض التقارير الاستخباراتية. لذلك فإن الأكثر احتمالاً أن القيادة الإيرانية قررت أن تتبع استراتيجية الردع النووى كما تتبعها إسرائيل، أو استراتيجية "القنبلة فى القبو" بمعنى أن إيران تملك التقنية التى تمكنها من صنع السلاح النوى فور اتخاذ قرار بذلك، أو أن أجزاء القنبلة النووية موجودة وجاهزة للتجميع إذا ما تقرر ذلك. ولكنها تتجنب فى الوقت الحالى الإعلان عن ذلك حتى لا يترتب على ذلك المزيد من إثارة الرأى العام الدولى ضدها، وإن كانت فعالية الردع النووى الإيرانى حتى الآن – وبدون استكمال إنتاج السلاح النووى – قد أتت ثمارها فى زيادة النفوذ الإيرانى فى المنطقة، وامتداد أذرع إيران الخارجية – بمد حزب الله وحماس وأحزاب الله الخليجية – إلى دول المنطقة فى المشرق العربى ومنطقة الخليج، بل وتخويفهم وإرهابهم من أن يصل المد الإيرانى إلى أراضيهم.

ولكن هل من خط أحمر يمكن أن تتردد إيران فى اجتيازه؟ وهو خط أحمر كبير يمكن أن يشعل حرباً؟ إن هذا الخط يتمثل فى إعلان إيران تحررها أو تنصلها فعلياً من اتفاقية الحد من الانتشار النووى التى سبق أن وقعت عليها، وهو الأمر الذى يؤثر تلقائياً إلى توقف أعمال مفتش الوكالة الدولية للطاقة، وبالتالى يمهد الطريق أمام استكمال برنامج صنع الأسلحة النووية – كما فعلت كوريا الشمالية والهند وباكستان من قبل لكونهم لم يوقعوا على هذه الاتفاقية– إن ما حققته إيران الآن– طبقاً لما قاله المفتش السابق ديفيد أولبرايت المسئول فى معهد العلم والأمن الدولى – هو "قدرة تحرر". وربما يكون ذلك هو كل ما تريده إيران، بمعنى اكتساب

مهارة كافية فى مجال التخصيب لإبقاء العالم فى حالة تخمين بشأن دفاعاتها النووية من دون إثارة رد شامل، وهو الرأى الذى يميل إليه محمد البرادعى مدير الوكالة الدولية. فلقد قلصت إيران أصلاً حجم تعاونها مع الوكالة الدولية، الأمر الذى زاد جداً من صعوبة قيام المفتشين باكتشاف أى منشآت سرية، ولذلك فإن عليها أن تقيم الدليل على أنها كانت تدير فى الماضى برنامجاً سرياً مصمماً خصيصاً لصنع أسلحة نووية. فلقد توصل تقدير الاستخبارات الأمريكية القومية فعلاً فى عام ٢٠٠٧ إلى أن إيران أوقفت ذلك البرنامج عام ٢٠٠٣، ولكن لا يوجد ضمانات بأنها لم تعاود إطلاقه.

إن ما ينبغى على فريق أوباما والأوروبيين أن يضعوا سياسة مفصلة للتعامل مع إيران عند التفاوض حول الملف النووى، والتى بالقطع ستفتح ملفات أخرى إقليمية لا تقل عنه أهمية، وسيكون التشديد المرجح على الحوار هو وضع حد زمنى للانتهاء منه، وبأن تمنع إيران من ممارسة لعبة "القط والفار"، وجعل التفاوض من أجل التفاوض واستمراره فقط بهدف كسب الوقت، وذلك بأن تجيب على سؤال محدد هو: هل ستمتنع عن إيقاف تخصيب اليورانيوم أم لا؟ وهل لديها الاستعداد لتفتح جميع منشآتها النووية أمام مفتش الوكالة وتجيب على أسئلتهم دون تحفظ أو قيود أم لا؟ إن فشل إيران فى إعطاء ردود إيجابية على هذه الأسئلة تقضى نهائياً على القلق الذى يسود المجتمع الدولى من جراء تطور برنامجها النووى سيؤدى إلى فرض مزيد من العقوبات عليها- خاصة إمدادات البترول المكررة، حيث تستورد الجازولين الذى تعتمد عليه الطبقات الفقيرة فى إيران كمصدر للطاقة، رغم كون إيران من كبار البلاد المنتجة للنفط، حيث تهمل إيران تطوير قطاعات أكثر حيوية وأهمية فى الصناعة النفطية التى تعانى من نقص قطع الغيار، وصارت المصافى البترولية بالية، وهى التى يفترض أن تحظى بالأولوية لأهميتها للمواطن الإيرانى، والذى يعانى من شح البنزين ونقص الوقود للتدفئة. فالآلاف من الإيرانيين الذين عانوا من الصقيع فى شمال البلاد، انتفضوا ضد الحكومة وساروا فى مظاهرات عنف، احتجاجاً على نقص وقود التدفئة، ومشكلة إيران الرئيسية هى نقص الوقود. هذا فى حين تنفق السلطات الإيرانية مئات الملايين من الدولارات على تطوير القدرة الإيرانية النووية، وهو ما يناقض الحاجة إلى تطوير القدرات النفطية التى تتطلب خمس ما ينفق على البرنامج النووى، والتى يمكن أن تدر على الخزينة الإيرانية مليارات الدولارات. لذلك فإن مشكلة النظام الإيرانى تتمثل بوضوح وصراحة فى حرصه على تحقيق تفوق عسكرى تقليدى وفوق تقليدى على دول المنطقة وبما يشكل تحدياً للقوة العسكرية الأمريكية الموجودة فى منطقة الخليج، وليست التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أولويات ولا اهتمامات هذا النظام. كما أن النظام الإيرانى فى سباق بين شهوته لتوسيع نفوذه الإقليمى، وبين تذمر مواطنيه من أوضاعهم الداخلية التى تزداد سوءاً، وتلك الحال تشابه - إلى حد كبير- حال كوريا الشمالية التى تبدد مقدراتها لبناء سلاح نووى حتى تفشت فيها المجاعة.

وفى مواجهة السياسة الجديدة التى ستنتهجها إدارة أوباما تجاه إيران، ستحاول الأخيرة اختبار قدرة وإرادة أوباما على ذلك على صعيدين:

الأول: زيادة التدخل العسكرى الإيرانى غير المباشر فى أفغانستان والعراق وتسليح حزب الله، وهو ما انعكس فى تزويد إيران حركة طالبان بصواريخ أرض/ جو (سام -١٤) التى تحمل على الكتف لشن هجمات ضد مروحيات ومقاتلات طائرات التحالف فى إقليم هلمند الذى يسيطر عليه المتمردون، وقد نجح هذا الصاروخ فى إسقاط مروحية بريطانية (لينكس) فى البصرة فى مايو ٢٠٠٦ ومقتل ٥ بريطانيين بينهم ضابطان. وكانت القوات الخاصة البريطانية قد اعترضت شحنات أسلحة من إيران متجهة إلى طالبان تحوى عبوات متفجرة من النوع الذى يزرع على الطرقات وأودت بحياة ٤٠ جندياً بريطانياً خلال الأشهر الـ ١٨ الماضية. أما فى العراق فستسعى إيران إلى شغل الفراغ الناتج عن انسحاب القوات الأمريكية من هناك، خاصة فى مدن جنوب العراق بواسطة الآلاف من الحرس الثورى الإيرانى الذين يزحفون إلى هذه المدن تحت أغطية مدنية، وباعتبارهم لاجئين عراقيين سابقين كانوا فى إيران ويرغبون فى العودة إلى بلدهم، هذا إلى جانب تكثيف أنشطة الاستخبارات الإيرانية وفيلق القدس العاملة فى العراق باسم مؤسسات وشركات دينية واقتصادية وثقافية، ومن خلال هذه الأنشطة تعزز نفوذها السياسى فى العراق لفرض الإرادة الإيرانية على حكومة العراق بالقوة عند اللزوم، وبما يتفق مع المصالح والأهداف الإيرانية بوضع العراق تحت الهيمنة الإيرانية.

أما الصعيد الثانى الذى ستعمل عليه إيران، فهو تجاه روسيا بمحاولة إفساد تعاونها السياسى والاستراتيجى الجديد مع الولايات المتحدة فى ظل إدارة أوباما، وذلك من خلال إغراء موسكو على عقد صفقات لبناء المزيد من محطات الطاقة النووية فى جميع أنحاء البلاد على نمط محطة بوشهر ذات ١٠٠٠ ميجاوات، بدءاً ببناء محطة "دار خزين" لتوليد الطاقة النووية بقدرة ٣٦٠ ميجاوات فى جنوب إيران، هذا إلى جانب تعزيز مجالات التعاون العسكرى بين البلدين. وإذا كانت موسكو قد تعهدت لواشنطن بعدم تنفيذ صفقة صواريخ الدفاع الجوى S -٣٠٠، إلا أنها قد تزودها بأنظمة أخرى مماثلة، وإن كان أقل من S -٣٠٠ فعالية مثل النظام الأحدث للمدى المتوسط (بوك) الذى عرضته موسكو

أخيراً فى معرض (ايدكس) فى أبو ظبى. أما فى مجال صناعة النفط، فقد اقترحت إيران على روسيا الاستثمار فى ١٧ حقل نفط وغاز من خلال شركة (جاز بروم) الروسية للغاز، وذلك فى حقلى (آذر) و(جنكولة)، حيث تملك شركة (لوك أويل) الروسية حالياً ١٠٪ من أسهم الحقلين، هذا إلى جانب المشاركة فى عمليات التنقيب فى المياه العميقة فى بحر قزيون. ومن المتوقع أن تستجيب إيران للعرض الروسى بإن تتولى روسيا بيع قسم من النفط الإيرانى فى سوق بورصة سان بطرسبرج.

وكما أنه لا يتوقع حدوث تغيير فى السياسة النووية الإيرانية نتيجة انتخابات الرئاسة القادمة- سواء أسفرت عن فوز محمد خاتمى أو بقاء نجاد فى منصبه، فإنه ليس من المتوقع أن تختلف المفاوضات القادمة بين الولايات المتحدة وإيران فى مسارها ونتائجها عن المفاوضات العديدة السابقة، والتى جرت منذ عام ٢٠٠٣ وتولى الثلاثى الأوروبى (فرنسا وبريطانيا وألمانيا) المفاوضة فيها مع إيران، وانتهت إلى اتفاقيتين انتهكتهما إيران، وأيضاً المفاوضات التى تولتها مجموعة الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن وألمانيا (٥+١) وشاركت فيها الولايات المتحدة، ولم تؤد أيضاً إلى نتائج مثمرة. كما رفض الإيرانيون أيضاً الاقتراح الروسى بجعل عمليات التخصيب على أراضيهم. والدليل على عدم قوع تغيير فى نتائج المفاوضات القادمة أن فى يونيو الماضى (٢٠٠٨) عندما اجتمع فى جنيف سعيد خليل المفاوض الإيرانى مع مندوبى الدول الخمس الكبرى ومعهم خافيير سولانا، رفض المندوب الإيرانى مناقشة معايير المفاوضات القادمة، وأصر على أن تكون المفاوضات مفتوحة على كل الملفات وبلا زمن محدد. والهدف من وراء ذلك معروف جيداً للمفاوضين الغربيين، وهو أن الوقت الذى ينقضى هو فى حقيقة الأمر وقت يكسبه البرنامج النووى الإيرانى، كما يحرص الإيرانيون أيضاً على بقاء الغموض يحيط بالعقيدة النووية الإيرانية، ذلك أن مثل هذه العقيدة- خاصة إذا كان هدفها هو الردع- تفترض إقرار الأطراف بعضهم ببعض، وتعرفيهم بإمكاناتهم وشروط استخدام السلاح النووى والخطوط الحمراء لذلك، كما هو الوضع القائم حالياً بين الدول النووية الكبرى، وإلا لا معنى للردع. ولكن هذا ما لا تريده إيران لأنه يفرض عليها قيوداً شديدة من قبل المجتمع الدولى تحرمها من تحقيق أهدافها فى بسط الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، وقد عبر عن هذه الحقيقة أحمدى نجاد فى حديثه مع كوفى أنان عند جولته الأخيرة الوداعية، حينها قال له نجاد أنه "يتوقع أن تتولى إيران بلورة نظام عالمى جديد وعادل محل النظام الظالم الذى ولدته الحرب العالمية الثانية، وهذا القول تأخذه إسرائيل على محمل الجد وتعتبره موجه بالدرجة الأولى ضدها، ولا يهدد فقط أمنها بل وجودها فى الأساس، لذلك فمن المتوقع أن تقود إسرائيل تنفيذ الخيار العسكرى ضد إيران إذا ما فشلت المفاوضات المباشرة القادمة بين الولايات المتحدة وإيران، وستعطى إسرائيل- كما ذكرنا آنفاً- فرصة زمنية لإدارة أوباما لحسم هذه المفاوضات، وتفعيل العقوبات حتى خريف ٢٠٠٩، وبعد ذلك ستعتبر إسرائيل أن من حقها شن ضربة وقائية تدمر خلالها المنشآت النووية والصاروخية الإيرانية، وهى فى ذلك مستعدة لرد فعل صاروخى من جانب إيران يذهب ضحيته نحو ٢٠٠٠-٣٠٠٠ فرد، ولكنها فى هذه الحالة سترد نووياً على إيران بقصف أهدافها الاستراتيجية ومدنها الهامة بصواريخ كروز النووية من غواصاتها الثلاث طراز دولفين المسلحة بهذه الصواريخ، وستكون مواقع انتشارها فى خليج عمان، فإذا ما وصل السيناريو إلى هذا المستوى من التصعيد، فمما لا شك فيه أن الولايات المتحدة سيكون لها نصيب وافر من المشاركة فيه بحكم ضمانها لأمن إسرائيل. ومن المؤكد فى هذه الحالة أن لا تجد إيران فى المجتمع الدولى أى دولة لديها استعداد لمساندتها عسكرياً، بل ستجد نفسها معزولة تماماً تواجه مصيرها وحدها. فلا أى من حلفاء إيران التقليديين اليوم- سوريا وحزب الله وحماس- سيكون لديه استعداد للدخول فى مواجهة عسكرية مع كل من إسرائيل والولايات المتحدة من أجل خاطر إيران، وبما يعرض كياناتهم للخطر، أما على الصعيد الدولى، فلن تخاطر أى من روسيا والصين بعلاقتها مع الإدارة الأمريكية الجديدة فى عهد أوباما، بعد أن أعيد بناؤها على أسس ومفاهيم جديدة.

رقم الإيداع ١١٨١٧ / ٢٠٠٠
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 227 - 130 - 3



النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعي إلي نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

١- الدوريات

(أ) كراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١ تتوجه أساساً إلي صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر"كراسات استراتيجية" منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها أ.عبد الفتاح الجبالى

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشئون الإقليمية، والتطورات الدولية والمحلية ذات الانعكاسات والأبعاد الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويحرره أ. هانئ رسلان.

(ج) مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بالرؤي والتصورات والمواقف الإسرائيلية علي صعيدي الحكومة والمعارضة، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويرأس تحريرها د. عماد جاد.

(د) مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠ تهدف إلي دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد ادريس.

(هـ) قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦ تهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. وترأس تحريرها أ. هناء عبيد.

(و) أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر منذ صيف ١٩٩٨ تهدف إلي دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها أ. مجدى صبحى.

٢- التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ يسعي إلي تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ ويرأس تحريره د. محمد عبد السلام.

(ب) تقرير الحالة الدينية

يرمي إلي الكشف عن خريطة المؤسسات، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية والإسلامية والمسيحية بالأساس، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها. ويرأس تحريره أ. نبيل عبد الفتاح.

(ج) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير صدر منذ عام ٢٠٠١ يعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتى من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمى والاقتصادات العربية والاقتصاد المصرى. ويحرره أ. احمد السيد النجار.

٣- الكتب

يصدر المركز سلسلة كتب تغطى موضوعات معرفية متعددة تعالج مختلف القضايا. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح. كما يصدر المركز كتيبات عن المفاهيم والمؤسسات ضمن سلسلة "موسوعة الشباب السياسية". ويرأس تحريرها د. وحيد عبد المجيد.

٤- المركز علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام المركز بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز. ويمكن الوصول إلى صفحة المركز عن طريق موقع الأهرام: http://www.ahram.org.eg بريد إليكترونى acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب اصدرارت المركز من مكتبات الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك في الإصدارات الدورية للمركز عن طريق: إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تليفون: ٧٧٠٤٥٦٥- ٥٧٨٦٢٢٤ - ٥٧٨٦٠٣٧ - ٥٧٨٦١٠٠ فاكس: ٧٧٠٣٢٢٩ -٥٧٨٦٨٣٣ - ٥٧٨٦٠٢٣

Email: acpss@ahram.org.eg

مطابع الأهرام التجارية. قليوب. مصر